

٥	رقم
٢٠١٧/٢/٢٧	تاريخ



مجلة  
العلوم الاجتماعية

# العلوم الاجتماعية

مجلة دورية متخصصة تصدر عن  
مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية

المشرف العام: محمد شيا

عميد معهد العلوم الاجتماعية

رئيس التحرير: نبيل سليمان

رئيس مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية

هيئة التحرير:

ميشال عواد

أحمد بيضون

سامي داغر

حسن قبيسي

فريديريك معتوق

علي سالم

علي بزي

كميل الحاج

ملاحظة: إن الآراء الواردة في المقالات لا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير

العنوان: بيروت - ساقية الجنزير - شارع عبد الله المنشوق - بناية العندور - ص.ب.: ١٤/٦٠٥٩ - ٨٠٩٧٠٠ - ٨٠٩٧٠٦

جَمِيعَ الْحُكُومَ مَحْفُوظَةٌ

## **قواعد النشر في المجلة**

- ترحب مجلة «العلوم الاجتماعية» بإسهامات الباحثين والكتاب في ميادين العلوم الاجتماعية كافة. وتحيطهم علمًا أن شروط النشر في المجلة هي:
- ١ - أن يكون الموضوع داخل حقل العلوم الاجتماعية أو متمنفصل عليها.
  - ٢ - أن لا يزيد حجم المادة عن ٢٠ صفحة من المجلة كحد أقصى، أي بين ٦ آلاف وسبعة آلاف كلمة.
  - ٣ - أن يكون مطبوعاً على الحاسوب أو الآلة الكاتبة، أو بخط مقروء بشكل جيد جداً.
  - ٤ - معيار النشر هو الموضوعية والمستوى العلمي ودرجة التوثيق والإشارة إلى المصادر كما هو متبع أكاديمياً.
  - ٥ - يشترط أن لا تكون المادة المرسلة للنشر قد نُشرت أو أُرسلت للنشر في مجلة أخرى.
  - ٦ - أن تحوز المادة المرسلة موافقة هيئة التحرير عليها.
  - ٧ - يجوز لهيئة التحرير أن تطلب إجراء تعديلات على المادة المرسلة.
  - ٨ - تحفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازاة وفق خطة هيئة التحرير.
  - ٩ - تنشر المواد دون ألقاب أصحابها ودرجاتهم العلمية إذا كانوا من أساتذة الجامعة اللبنانية.



## فهرس المحتويات

الافتتاحية	
٧	رئيس التحرير
٩	أوراق المؤتمر الأول . تجارب ومشكلات البحث الاجتماعي
١١	تجربة بعض أساتذة معهد العلوم الاجتماعية في المناهج التربوية
١٣	تجربة معهد العلوم الاجتماعية في المناهج التربوية (١) زهير حطب
١٩	تجربة معهد العلوم الاجتماعية في المناهج التربوية (٢) ملحم شاورول
٢٣	تجربة البحث داخل معهد العلوم الاجتماعية
٢٥	البحث العلمي من منظور مؤسسي او في علاقة البحث بالسوق جاك قبانجي
٤١	تجربة البحث في الفرع الثالث (١) فريديريك معتوق
٤٥	تجربة البحث في الفرع الثالث (٢) راغدة جربج
٤٩	تجربة البحث داخل معهد العلوم الاجتماعية كاظم نور الدين
٥٧	البحث الاجتماعي في معهد العلوم الاجتماعية – مقاربة أولية سليمان الديوري
٦٧	تجربة البحث في معهد العلوم الاجتماعية «مرقب العيش المشترك» ومجمله (تعريف لمشروع جار في مركز الدراسات المسيحية – الإسلامية بجامعة البلمند)
٦٩	الجدل المثير بين الباحث والخبير / في بحث قضايا القطاع أحمد بيضون
٧٥	الثالث وفي تقييم مشروعاته الاجتماعية احمد بعلبكي
٨١	تجربتي في البحث خارج المعهد نجيب عيسى
٨٩	البحث في مؤسسة البحث العلمي طلال عتريسي
٩٥	البحث الاجتماعي الميداني (تجربة خاصة) مروان الحوري
١٠١	تجربة (ماء – داتا) من التجربة النقدية الى المنهج العملي مصطفى سليمان
١١٩	مشكلات البحث العلمي المتصلة بالجامعة اللبنانية دلال البرزي
١٢٥	تجربة البحث الاجتماعي الميداني خارج المعهد وداخله عبدالله ابراهيم

١٢٩	نبيل سليمان	التصويات الصادرة عن اليوم العلمي للبحث الاجتماعي الذي عقد في فندق الكومودور بتاريخ ١٩٩٨/٢/٢٨
١٣٣		<b>أوراق المؤتمر الثاني : حول التنمية البشرية المستدامة</b>
١٣٥		Statement of Mr. Ross Mountain. U.N.D.P Resident Representative
١٣٩	رياض طبارة	فكرة التنمية البشرية
١٤٥	عبد الله ابراهيم	قراءة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة
		ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان و ملامح الاختلاف
١٥٩	احمد بعلبكي	في التقرير بين الباحث والخبير
		تقرير ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان ١٩٩٧
١٧٣	أديب نعمة	ملحوظات في بنية التقرير ومضمونه
١٨٥	جاك أ. قبانجي	العلومة والتنمية البشرية المستدامة/ لبنان نموذجاً (١)
٢٠٣	توفيق عسيران	الجمعيات الأهلية والتنمية البشرية المستدامة
٢١٧		<b>خارج الملف</b>
٢١٩	عبد الله ابراهيم	حول فكرة الفائز في عدد أساتذة الجامعة اللبنانية
٢٢٩	فؤاد خليل	البحث الاجتماعي - بعض من مشكلات نظرية و ميدانية

## الافتتاحية

يحتوي هذا العدد من مجلة «العلوم الاجتماعية» التي تصدر عن مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، ملقيين كبارين، هما خلاصة مؤتمرين علميين دعا لهما مركز الأبحاث خلال عام ١٩٩٨.

الأول عقد في فندق الكومودور (بيروت بتاريخ ٢٨/٠٢/١٩٩٨) تحت عنوان «تجارب ومشكلات البحث الاجتماعي»، والثاني عقد في نادي خريجي الجامعة الأميركية في بيروت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للإنماء U.N.D.P بتاريخ ٢١ و ٢٢/٠٥/١٩٩٨ تحت عنوان «حلقات نقاش حول التنمية البشرية المستدامة».

كان الهدف من المؤتمر الأول وضع تجارب الباحثين والخبراء في علم الاجتماع تحت الضوء، لاستكشاف هموم البحث الاجتماعي المتعددة، وإشكالياته ومازقه، عبر التجارب الفردية لحوالي أربعة عشر باحث وخبير، يطلّ كلّ منهم من زاويته إلى الموضوع المبحث.

وقد شارك في نقاش هذه الأوراق أكثر منأربعين باحث وخبير آخر، توصلت نقاشاتهم إلى الخروج بوصيات، عليها أن تشكل بمجملها ما يمكن وصفه ببرنامج عمل مستقبلي حول تجارب ومشكلات البحث الاجتماعي.

أقيم هذا المؤتمر برعاية وزير الثقافة والتعليم العالي الشيخ فوزي حبيش وترأس الجلسة الأولى رئيس المركز التربوي للبحوث والإنماء البروفسور منير أبو عسلي، وقدّمت فيها ورقتان لكل من الدكتور زهير حطب والدكتور ملحم شاول. وترأس الجلسة الثانية رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور أسعد دياب، وقدّمت فيها أربع أوراق لكل من الدكتور جاك قابنجي، الدكتور فريديريك معتوق، الدكتور كاظم نور الدين والدكتور سليمان الديرياني. وترأس الجلسة الثالثة سعادة السفير الدكتور رياض طبارة،

وقدّمت فيها ثمانية أوراق لكل من الدكتور ابراهيم مارون، الدكتور نجيب عيسى، الدكتور أحمد بيضون، الدكتور طلال عترسي، الدكتور أحمد بعلبكي، الدكتورة دلال البزري، الدكتور مصطفى سليمان والدكتور مروان حوري.

أما المؤتمر الثاني، فكان هدفه تعميق النقاش حول مفهوم التنمية البشرية المستدامة، وبحث بعض القضايا الرئيسية التي تعالجها هذه التنمية، وذلك على ضوء التقرير الوطني للتنمية البشرية المستدامة، والذي أعدة برنامج الأمم المتحدة للإنماء .U.N.D.P

وقد عُقد هذا المؤتمر برعاية رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور أسعد دياب، وتكلم في الافتتاح الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة للإنماء روث ماونتن، وتوزعت نقاشاته على ثلاث جلسات. الجلسة الأولى تحت عنوان «مفهوم التنمية البشرية المستدامة» ترأسها الدكتور أسعد الآثار، وقدّمت فيها ورقان لكل من الدكتور رياض طبارة والدكتور عبد الله ابراهيم. الجلسة الثانية تحت عنوان «التنمية البشرية في لبنان» ترأسها الدكتور يوسف جباعي، وقدّمت فيها ورقان لكل من الأستاذ أديب نعمة والدكتور أحمد بعلبكي. الجلسة الثالثة تحت عنوان «قضايا في التنمية البشرية المستدامة» ترأسها الدكتور ميشال عواد، وقدّمت فيها ثلاثة أوراق لكل من الدكتور نجيب عيسى، الدكتور جاك قابنجي والأستاذ توفيق عسيران.

رئيس التحرير

# **أوراق المؤتمر الأول**

**تجارب ومشكلات البحث الاجتماعي**



تجربة بعض أساتذة معهد العلوم الاجتماعية  
في المناهج التربوية الجديدة



## **تجربة معهد العلوم الاجتماعية في المناهج التربوية (١)**

**د. زهير حطب**

مررت التجربة التي قمنا بها في اطار المركز التربوي للبحوث والانماء تنفيذ خطة النهوض التربوي بأربع مراحل هي:

**المرحلة الأولى:** تشخيص الواقع التربوي وتتضمن هذه المرحلة ابراز خصائصه وكشف سلبياته وموقع الخلل التي تعاني منها تمهيداً للتعامل معها.

**المرحلة الثانية:** تعيين البنية وتنطوي هذه المرحلة على تحديد العناصر اي المواد الجديدة التي يمكنها ان تومن التعاطي الايجابي مع الوضعيات الجديدة.

**المرحلة الثالثة:** توصيف المواد وتهدف هذه المرحلة الى تأمين استيعاب القدر المطلوب من المعارف الجديدة مع التأكيد على تكاملها وشموليتها وتنوعها من جهة والى اكتساب القدرات والمهارات البحثية وال الحوارية الملائمة لمعالجة النزاعات وحماية الحقوق الفردية والجماعية من جهة ثانية.

**المرحلة الرابعة:** كتابة النصوص الخاصة بكل مادة التي ينبغي ان يمتلكها المتعلم للتعامل مع الواقع الراهن بمتغيراته الطارئة.

ويمكن القول ان اسهام علم الاجتماع كان بارزاً ومميزاً في جميع هذه المراحل ونشير في البداية الى ان المركز التربوي للبحوث والانماء قد بادر الى تشكيل لجنة وطنية اوكل اليها مهمة تشخيص الاوضاع التربوية في ضوء التغيرات والمعطيات المستجدة تمهيداً لوضع هيكلية جديدة تعيد تنظيم مسارات التعليم في لبنان، وتعين سبيل الانتقال وطبيعة العلاقات والارتباطات الافقية والعمودية بين مختلف مراتبها ومستوياتها وتشعباتها. الواقع ان تشكيل اللجنة اعطى ثقلاً لعلم الاجتماع من خلال تخصيصه بممثليين فيها، يوازي الثقل الذي تمثلت به المواد التعليمية كافة على الرغم من ان المناهج القديمة لا تفرض تدريس مادة علم الاجتماع.

ومنذ الاجتماع الأول للجنة الهيكلية تبين ما يمكن لممثلي علم الاجتماع تقديمـه من اسهامات تلقي الضوء على الظروف الجديدة وما صاحبها من تغيرات في تركيب السكان وما نتج عن تحركـهم من بناء جديد للمجال الاجتماعي والوطني، وعلى ما أحدث التطور المتسارع للتكنولوجيا من تغيرات عميقة بدلـت من طبيعة أدوات الانتاج، وقلبت العلاقات بين العاملين، وادخلـت انماطاً جديدة من العمل، وأرسـت نظـماً جديدة في الانتاج والإدارة والتسويق، إضافة إلى تأكـيدـها على ضرورة تفصـيل مقتضـياتـ الموطنـية لـتعـمـيقـ مشـاعـرـ الـانتـمـاءـ إـلـىـ مجـمـعـ موـحـدـ، وـتمـتـينـ النـسـيجـ الـاجـتـمـاعـيـ تـحـقـيقـاًـ لـبنـاءـ قـدرـاتـ تـلـامـذـتهاـ كـموـاردـ بـشـرـيةـ مـسـتـقـبـلـةـ لـلـوـطـنـ.

أما المرحلة الثانية: فقد انصـبـتـ مـسـاـهـمـةـ علمـ الـاجـتـمـاعـ لـتـوضـيـحـ شـروـطـ النـجـاحـ فيـ مـهـنـ مـسـتـحـدـثـةـ جـديـدةـ، وـعـلـىـ انـهـ تـقـتـضـيـ كلـهاـ تـعـلـمـ أـصـوـلـ وـاسـتـعـمـالـ التـكـنـوـلـوـجـياـ وـالـمـعـلـومـاتـيـةـ وـالـفـنـونـ التـعـبـيرـيـةـ وـالـنـشـاطـاتـ الـإـجـتـمـاعـيـةـ وـالـإـدـارـيـةـ وـالـاقـتصـادـيـةـ وـالـمحـاسـبـيـةـ وـخـدـمـةـ الـبـيـئةـ وـالـمـجـمـعـ. وـمـعـرـفـةـ هـذـهـ المـوـادـ لـاـ تـقـصـدـ لـذـاتـهـاـ، بلـ لـانـجـاحـ مـارـسـةـ الـمـهـنـ وـالـاـخـتـصـاصـاتـ الـأـخـرـىـ. فـاـسـهـمـ علمـ الـاجـتـمـاعـ بـذـلـكـ فيـ بـلـورـةـ قـنـاعـةـ عـامـةـ بـضـرـورـةـ اـدـخـالـهـاـ إـلـىـ الـمـنـاهـجـ الـجـديـدةـ إـضـافـةـ إـلـىـ التـعـرـفـ عـلـىـ الشـرـوـطـ الـحـضـارـيـةـ الـتـيـ نـشـأـتـ فـيـ ظـلـهـاـ الـأـفـكـارـ الـفـلـسـفـيـةـ وـالـمـعـقـدـاتـ الـأـخـرـىـ.

وفي المرحلة الثالثة: أـكـدـ علمـ الـاجـتـمـاعـ فيـ اـجـتـمـاعـاتـ الـلـجـانـ عـلـىـ الـوـظـيفـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ لـمـوـادـ الـتـعـلـيمـ. فـبـالـاضـافـةـ إـلـىـ الـمـعـارـفـ وـالـمـعـلـومـاتـ وـالـنـظـريـاتـ الـتـيـ تـنـقـلـهـاـ إـلـىـ الـمـتـعـلـمـ عـنـ حـقـلـ الـعـلـمـ الـمـقـصـودـ فـإـنـ لـهـ دـورـاـ لـاـ يـقـلـ اـهـمـيـةـ يـتـمـثـلـ بـتـعـمـيقـ الـمـامـ الـمـتـعـلـمـ بـالـخـصـائـصـ الـثـقـافـيـةـ وـالـاـقـتصـادـيـةـ وـالـاجـتـمـاعـيـةـ لـلـحـيـاةـ الـمـجـتـمـعـيـةـ الـمـشـتـرـكـةـ، وـعـدـمـ اـخـتـصـارـ تـلـكـ الـخـصـائـصـ عـلـىـ ماـ يـتـاـولـهـ حـقـلـ الـمـادـةـ الـمـحـدـودـ. وـهـذـاـ مـاـ يـؤـسـسـ لـفـهـمـ اـجـتـمـاعـيـ اـنـسـانـيـ عـامـ مـتـعـدـدـ الـأـبعـادـ لـمـخـتـلـفـ ظـواـهـرـ الـحـيـاةـ، وـتـرـشـيدـ لـلـسـلـوكـ الـاجـتـمـاعـيـ لـلـمـتـعـلـمـ وـعـقـلـتـهـ. وـفـيـ تـأـكـيدـ هـذـاـ التـوـجـهـ ضـمـنـ الـبـرـامـجـ الـتـعـلـيمـيـةـ مـاـ يـهـبـيـءـ الـفـردـ عـلـىـ الـمـارـسـةـ الـمـدـنـيـةـ وـالـمـوـاطـنـيـةـ مـعـاـ.

أماـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ تـوـصـيـفـ مـادـيـ الـاجـتـمـاعـ وـالـاـقـتصـادـ فـقـدـ أـكـدـنـاـ عـلـىـ تـضـمـينـهـاـ عـنـاصـرـ ثـلـاثـةـ هـيـ:

- عنصر المعرفة المتقدمة بأبعادها المجتمعية والمدنية والوطنية والانسانية بحيث تؤمن اكتساب ثقافة منسجمة ومتراقبطة عضوياً في المدينة والريف معاً، في المؤسسات الرسمية وفي مؤسسات المجتمع، وعند بناء الهوية العامة والذاكرة المشتركة والتطلعات المجتمعية بما لا يتناقض مع انتيماءات الفرد الأولية وذاكرته وقيمه وتطلعاته الخاصة.
- عنصر المنهجية العلمية القائمة على مهارات الملاحظة والتحليل والتركيب والنقد للوقائع والظواهر بهدف تكوين موضوعي مهم لمشكلات المجتمع ومعالجتها بعقلانية.
- عنصر الاكتشاف المستمر لمقومات مدينة المجتمع وللممارسات السائدة فيه، وذلك عبر منظورات ثلاثة:
- \* منظور حقوقى وقانونى يرمى الى تبيان ابعاد المواطنة وحدودها.
  - \* منظور قيمى وأخلاقى يهدف الى تحقيق الاستقلالية وتمتين الصلات الاجتماعية والمجتمعية والانسانية معاً.
  - \* منظور علمي ونقدى يسعى لمواجهة الأفكار المسبقة بالنقد وتقديم البرهان.
- أما بالنسبة الى المرحلة الرابعة وهي مرحلة تأليف النص أو كتابة المادة التعليمية، فقد تمكنا من توزيعها على ثلاثة مجموعات يتوصل المتعلم من خلالها الى تطوير مفاهيمه الشخصية والى بناء نظرته الخاصة الى الأمور والى تدعيم اكتسابه الذاتي، وتضم:
- المجموعة الأولى:** معارف تشمل أساسيات علم الاجتماع وتمثل بنية المجتمع والجماعات فيه، تطور المجتمع وتحيره، قيم المجتمع والتفاوت بين الفئات الاجتماعية.
- المجموعة الثانية:** وتضمنت ثقافة متوسطة لتطوير معلومات المتعلم واغنائه وتناول: المراهق والراشد والمجتمع - التنشئة والثقافة الاجتماعية، التضامن والاندماج والاعراف الاجتماعية، السياسات الاجتماعية.

**المجموعة الثالثة:** وتتضمن القدرات النظرية والمهارات العملية ومنها: القيادة، والتواصل في المجتمع، والمشكلات الاجتماعية، وأشكال العمل الاجتماعي، المجتمع اللبناني وبعض خصائصه وظاهراته.

لقد تمكّن علم الاجتماع من الأسهام الفعال في الورشة الوطنية للنهوض التربوي ووضع البرامج التعليمية بصورة عامة، وتوصل إلى تكريس وجوده كعلم وكمنهج جرى تخصيصه بمادة تعليمية تدرس طيلة سنوات المرحلة الثانوية، بما معدله سبع ساعات أسبوعياً، كما نجح في تأسيس شهادة ثانوية مكرّسة لعلم الاجتماع والاقتصاد.

انه نجاح باهر، لكن يبقى على علم الاجتماع ان ينجح في التوغل ضمن مواد التعليم كافة ويعطيها الابعاد الاجتماعية المتمثلة بالاهداف السلوكية الاساسية التي تتجاوز الاهداف المعرفية الخاصة، فيحرر بذلك الاهداف المجتمعية من التصادقها وتبعيتها بالمواد الاجتماعية فقط و يجعلها غاية للعلوم كافة.

لقد كانت هذه تجربة علم الاجتماع في المناهج التربوية ولم تكن تجربة معهد العلوم الاجتماعية كمؤسسة جامعية. ولكي يتمكّن المعهد بصفته المؤسسية من الأسهام بهذه الورشة لا بد له من:

- ١ - ايجاد صلات واقية تربط ما بين التعليم فيه وبين حاجات المجتمع.
- ٢ - ادخال تعديلات واسعة على برامج التعليم فيه بحيث يعد المتخرجين لممارسة مقتضيات العمل الاجتماعي بأشكاله كافة.
- ٣ - توجيه الأبحاث والتدريس إلى ما يسهم في ايجاد الحلول لمشكلات المجتمع.
- ٤ - ايجاد القنوات للاتصال والتعاون مع مؤسسات المجتمع الأخرى، فتكون الأبحاث في خدمة المجتمع ومؤسساته ولا تقتصر على كشف الحقائق المجردة او وضع النظريات المطلقة.

ان قيام معهد العلوم الاجتماعية بدور فعلي في الحياة المجتمعية يتطلب اعادة تحديد واضحة للدور الذي يطلب منه، وتطويراً في بنائه الاكاديمية والادارية وفي اسهامات وواجبات العاملين فيه من اعضاء الهيئة التعليمية والادارية. وهذه كلها اهداف ممكنة التحقيق اذا اتخد القرار وتوفرت الامكانات المادية الالزمه للتنفيذ.



## تجربة معهد العلوم الاجتماعية في المناهج التربوية (٢)

د. ملحم شاول

لا تقاس تجربتي داخل مجموعة إعداد الكتاب المرجعي الأول لمادة الإقتصاديات والاجتماعيات لصف الأول ثانوي بتجربة د. زهير حطب الذي تابع الموضوع منذ البدء من إعداد البرامج ومناهجها إلى وضعها موضع التنفيذ من خلال فريق عمل خلال الأشهر الماضية وقد أنجز عملياً ما طلب منه.

تجربتي هي مساهمة في فصل من الكتاب - ٥ حصص - ومشاركة في الأعمال التحضيرية التي جرت وفق خطة معدّة سلفاً.

إذن لي تجربة تنظيمية بسيطة وتجربة صياغية متواضعة. لكن... لكن هناك الصدقة الشخصية التي تربطني بمنسقي المنهاج الإقتصادي - الاجتماعي، عبده قاعي وزهير حطب، ما سمح لي أن أطلع على كثير من التفاصيل وعلى النقاشات التي جرت تمهيداً وخلال وبعد الإنتهاء من وضع خطة النهوض التربوي والبرامج الجديدة.

من هنا، هناك مستويات عدة لتناول هذا الموضوع منها: علاقة الجامعة اللبنانية ومعهد العلوم الاجتماعية بتجربة مناهج المركز التربوي (أي الجانب المؤسساتي)، ومنها المضمون الذي عملنا عليه وحاولنا بلورته وهذه عناوين ممكن أن أبحث فيها، ومنها ما هو ليس من اختصاصي المباشر وهي المتعلقة بالعلوم البيداغوجية والتربوية وتراثات التجربة اللبنانية في هذا الشأن.

إننا ندخل في موضوع يتعلّق بالسياسات حيث «الكيف» وآلية التنفيذ مرتبطة بقرارات تتعلّق بتصور السلطات العامة و سياستها تجاه هذا الموضوع. نحن في عالم البحث / التطبيقي العملي الذي يخضع إجمالاً لنموذج متكرر يتالف من تصوّر (البحث النظري) وسياسات (policy) وتقنيات التطبيق.

ونحن ساهمنا كأفراد في الجزء الأخير من المرحلة الأخيرة: كان التصور مبتوتاً

و كانت السياسات التربوية موضوعة والإتجاهات العامة للتقنيات جاهزة. طلب منا أن نضع ضمن هذه المحددات، صياغة النص وتصميم العمل الصياغي وتسلسله. الصياغة تمت بشكل مستقل على مستوى كل باحث وبإشراف هيئة التنسيق والإشراف أي عبده قاعي وزهير حطب. وإذا كان من عمل جماعي قد حصل، فهو بين المؤلف والشأنى المشرف وليس بين المؤلفين أنفسهم.

لذلك لا يمكن علمياً الكلام عن «تجربة معهد العلوم الإجتماعية» في المناهج التربوية رغم أن ثلاثة أستاذة شاركوا في تجربة صياغة كتاب مناهج علم الإجتماعية والإقتصاد الى جانب د. حطب نفسه.

أما إذا أردت أن أعالج الموضوع الذي وعدت حضرة العميد وحضررة المدير بمعالجته، فيمكن إعادة صياغة عنوانه بالشكل التالي:

كيف كان من الممكن أن أعالج الموضوع الذي وعدت حضرة العميد وحضررة المدير بمعالجته، فيمكن إعادة صياغة عنوانه بالشكل التالي:

كيف كان من الممكن أن تكون تجربة معهد العلوم الإجتماعية في المناهج التربوية.

كيف يمكن أن نعيد تصوّر مجمل السيرة إنطلاقاً من افتراض أن معهد العلوم الإجتماعية يشارك فيها كمؤسسة من ضمن الجامعة اللبنانية.

لنعود الى المراحل الثلاث التي تطبع البحث/ التطبيقي العملي.

١ - مرحلة التصور أو البحث النظري: عندما ناقشنا كجمعية لبنانية لعلم الإجتماعية موضوع الهيكليّة الجديدة مع الزميلين قاعي وحطب، حدد لنا د. قاعي الخلفية النظرية للعمل المطروح:

[مسارات الحوار والعلم والتواصل الإستشارافي الذي لا يحرض على إستمرار الماضي إلاّ بقدر ما يتبع هذا الماضي فرصة للتواصل الإنساني. وهي مسارات يجب أن يتبنّاها تعليم علم الإجتماعية ليخلق التحسّن الشعافي ذي الأبعاد المتكاملة على الأصعدة المدنية civilité والوطنية والإنسانية.]

من هذا المنطلق ترکر العرض في تحضير برامج الهيكلية على توفير المبادىء الخمسة التالية:

- ١ - مبدأ التحرر المعرفي لتجنب الأحكام المسبقة.
- ٢ - مبدأ بناء المثالية الجماعية.
- ٣ - مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص خلال العملية التعليمية وقبلها وبعدها.
- ٤ - مبدأ تطوير نوعية التعليم وربطها بنوعية الحياة.
- ٥ - مبدأ بناء السلطة في المجتمع على أساس الكفاءة.

أريد أن أتصور أن هذه المبادىء وضعت بصفة نتائج بحثية ضمن برنامج بحثي تم في مركز أبحاث معهد العلوم الإجتماعية ساهم في إنتاجه جميع العاملين في حقل «علم الاجتماع التربوي» وهي أبحاث منشورة ومعروفة وهذا ما حدا بالبروفيسور أبو عسلي بالاتصال بمدير المركز وبالعميد طالباً نوعاً من التعاون مع المعهد وانضمام فريق من العاملين في ميدان علم الاجتماع التربوي إلى اللجنة العليا المشتركة لوضع هيكلية النهوض التربوي والبرامج والمناهج الجديدة.

أريد أن أتصور أن معهد العلوم من خلال برنامج داخل مركز أبحاثه «وضع مسودة أو مشروع نص للنقاش حول مبادىء النهوض التربوي وأساليب تطبيقه» وسوقه لدى المسؤولين ومسؤولي وضع السياسات التربوية.

٢ - عندما يبدأ النقاش حول السياسات التربوية أي الخيارات التربوية للدولة اللبنانية ومضمونها وكيفية وضعها موضع تنفيذ، أريد أيضاً أن أتصور أن الخيارات القيمية الكبرى يجب أن تأتي من التجارب البحثية والميدانية لمعهد العلوم الإجتماعية. إن معهدنا يستطيع أكثر من كثير من مؤسسات أخرى في لبنان أن يحدد ويقول: «هذه هي القيم السائدة، هذه هي قناعات الناس، يجب التركيز على ذلك، أو هذا مغيب! هذا موجود ويجب تعزيزه الخ». العاملون في ميداني علم الاجتماع الثقافي والمعرفي وعلوم الاقتصاد الإجتماعي والتنمية الى جانب

الإحصائيين وإنخضائي البحث الاستقصائي يمكن أن يلعبوا دوراً هاماً في وضع السياسة التربوية وإختبار تنفيذها.

٣ - في المرحلة الأخيرة: يتدخل في وضع تقنيات التطبيق إنخضائيو «كلية التربية» وعلماء البداغوجيا لجعل كل النظورات ممكنة في التطبيق العملي.

أنتي أتصور على الصعيد المؤسسي أن «المركز التربوي» هو مكان «التوليفة» بين أعمال منتجة قائمة وبحاثة في الجامعة، خصوصاً في معهد العلوم الإجتماعية وكلية التربية.

وعندما تبدأ مرحلة صياغة النص في الكتاب - المرجع تعطى أولوية للذين ساهموا في كل المراحل وشاركوا في مجمل الأعمال.

إذن المطلوب كي يكون لمعهد العلوم الإجتماعية تجربة كمؤسسة:

١ - أن يدفع باتجاه البحث / التطبيقي - العملي وصياغة المشاريع الأولية التي يمكن أن تمركيه في هيئات القرار والتنفيذ.

٢ - أن يدخل تدريجياً آلية في المشاريع والبرامج البحثية، آلية عمل جماعي ومتنوع الإختصاصات.

٣ - أن يبادر إلى وضع قواعد للتعاون مع المؤسسات البحثية الرسمية والخاصة ومع الباحثة العاملين.

**تجربة البحث**

**داخل معهد العلوم الاجتماعية**



## البحث العلمي من منظور مؤسسي أو في علاقة البحث بالسوق

د. جاك قبانجي<sup>(\*)</sup>

إنّ هدف هذه المحاولة هو إثارة النقاش حول وضع البحث المؤسسي وتجربته في الجامعة اللبنانية عامة، وفي معهد العلوم الإجتماعية بخاصة.

اعترف ان هذه المهمة ليست مريحة، وبالأخص عندما يقف المرء في وجه تيار في الجامعة العمومية، تتعزز موقعه يوماً بعد يوم ويحصّنه نصّ قانوني لم يجف حبره بعد، ينظر إلى البحث من زاوية الترويج Marketing وبيع الخدمات «البحثية» لمن يدفع. سأحاول في ما يلي ان ابيّن ان ليس ثمة مبالغة في هذا القول الاستهلاكي. كما سأحاول ان اوضح، من جهة أخرى، ان ليس من السهل عندما يتعلق الأمر بالبحث المؤسسي في الجامعة العمومية، الابتعاد عن المناقبية الأكاديمية وعن توفير امكانية التراكم المعرفي، تحت طائلة تحول الباحث، في الحالة هذه، الى مجرد تقني سلطة ليس إلا.

\* \* \* \* \*

السؤالان اللذان نحاول ان نتلمّس إيجابة عليهما، في هذه المحاولة، هما؛ ما الذي منع سيرورة البحث في الجامعة اللبنانية، من الإفلات من طرق التجربة الإفرادية ومن طرق باب النضج المؤسسي، في الوقت الذي انتشرت فيه الأطر البحثية خارج الجامعة على اوسع نطاق؟

وهل ثمة، الآن، إمكانية واقعية لإطلاق سيرورة البحث هذه، ضمن شروط مؤسسية وديمقراطية ملائمة، في معهد العلوم الإجتماعية بالتحديد؟ يفترض السؤال الأول ان ثمة اختلافاً بيناً وحسماً بين نمط البحث المؤسسي الجامعي العمومي وغيره من انماط البحث الأخرى. واساس الخلاف يكمن في ان

(\*) استاذ مساعد، معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية.

النمط الأول لا يخضع لطلب السوق المباشر بالضرورة، في حين ان النمط الثاني يتحكم به طلب السوق المباشر نشأة، وآداءً ومصيراً، الى حد بعيد.

كما يفترض السؤال ايضاً ان استراتيجيات البحث الجامعي العمومي ودينامياته تحددها اعتبارات وأولويات تتيح مزاوجة البحث الأساسي والبحث التطبيقي، وتکاد تُختصر إهتمامات البحث غير المؤطر جامعياً في تلبية حاجات السوق المباشرة.

أخيراً وليس آخرأ، يفترض السؤال نفسه ان إمداد البحث الجامعي بالأموال والموارد الضرورية ممكن من خارج قوى السوق.

أما السؤال الثاني، فإنه يتوجه لسبر غور sonder الإمكانية المتاحة لمعهدنا في ان يعيد تصويب المسار البحثي في الظروف الراهنة.

### **أ – البحث الجامعي من منظور السلطة السياسية:**

لم تتحول الجامعة، عموماً، عن الدور الذي انتدبت له منذ تأسيسها. فهي استمرت، بصورة غالبة، في إعداد المعلمين الثانويين والإطارات المتوسطة في ميادين نشاط متعددة. كان ذلك صحيحاً في البدايات مع كليات التربية والعلوم والحقوق. واستمر هذا الدور كذلك مع توسيع الجامعة وتضخم أعداد طلابها.

ولم يشد معهد العلوم الإنسانية عن هذا المصير، كما سنرى لاحقاً، رغم ان مرسوم تأسيسه قد نصّ على جمعه التعليم الى البحث. وهذا ما ميزه، مبدئياً، عن باقي كليات الجامعة.

ولكن انصراف الجامعة للتعليم والإعداد لا يفسر احجامها عن تطوير مراكز البحث الأساسي والتطبيقي فيها. خاصة وان تلازم الوجهين هذين سمة غالبة في العالم الجامعي الراهن.

إن البحث في الإطار الجامعي العمومي المؤسسي ينشأ عادة في إطار إستراتيجية محددة. ففي حين يمكن للجامعات الخاصة، في غالبية الحالات، ان تصوغ إستراتيجياتها، او بالأقل سياساتها، في المجال البحثي إنطلاقاً من تكامل مفترض مع قوى السوق المقررة، فإنه يفترض بالجامعة العمومية، التي تتغذى من المال العمومي،

ان تعتمد في تقرير ذلك على رؤية مجتمعية شمولية. وبهذا المعنى، فإنّ استراتيجية البحث فيها يجب ألا تخضع لمصالح ضيقة بالمعنى المجتمعي. وهذا ما يؤسس لإستقلالية النشاط البحثي في الجامعة العمومية، مبدئياً.

غير أن التحكم بآليات توزيع المال العام لا يعود للجامعة نفسها، وإنما للسلطة السياسية. وما توقعه هذه الأخيرة من الجامعة هو الذي يحدد حصتها من الموارد. ولم يغير من الأمر كثيراً، وبالأخص لجهة البحث، الضغط الذي مارسه الأساتذة، عبر رابطهم، والحركة للطلاب، بهدف زيادة الموارد الجامعية عامة. فالبحث لم يشكل قط مطلبًا إستراتيجياً في الحركة المطلية الجامعية.

وهكذا، فالسلطة، على تعدد ألوانها وقوتها، لم تنظر إلى الجامعة إلا من اضيق زاوية ممكنة: مصنعاً لتخریج جمهرة من الطلاب من ذوي الإعداد غير الكافي لحاجات السوق من جهة، وحيزاً مناسباً لاقطاع الحصص وتوزع مراكز النفوذ، منذ أواسط السبعينيات بالأخص، من جهة ثانية.

وعلى مستوى آخر، يمكن لموقف السلطات المتعاقبة هذا ان يفسر الى حدّ كبير كيف انّها اعرضت، بصورة هادفة، عن إشراك الجامعة في تعريف الحاجات التنموية وبلورتها بحثياً. وهو إعراض لم يشذّ عنه حتى المشروع الشهابي وإمتدادته<sup>(\*)</sup>، حيث بقي الموقف من الجامعة عموماً يتمثل في اعتبارها مركزاً تكوينياً للإطارات أساساً. وإذا كان الإنجراف في سلسلة الحروب الإقليمية - المحلية، التي توطنت طويلاً في لبنان، قد قدم التبرير الملائم لاستمرار موقف السلطة هذا، وان بصورة اكثر تفاصلاً، فإنّ سياسة إعادة الإعمار، بعد توقيف المعارك، ادت الى ما سمي «دينامية الاهمال»<sup>(١)</sup>. يمكننا ان ننسب هذا الموقف، في الحالتين، الى حكم وآلية معاً.

أتنا الحكم فيقع في خانة ما اسماه ألبير ميمي Albert Memmi يوماً بعقلية

(\*) لا يغيّر القول هذا من أهمية المبادرة الشهابية، التي أتى معهدنا إطاراً للتعليم والبحث في سياق رؤيتها «التحديدية» لمؤسسات القطاع العام ودورها «التنموي» مجتمعاً.

(١) نبيل سليمان، «الجامعة اللبنانية وдинامية الاهمال»، صحفة النهار، بتاريخ ٢٥ آذار ١٩٩٧.

المستعمر (*La mentalité du colonisé*)، التي ترى في الخبرة الأجنبية مصدرًاً وحيداً، أو يكاد، لما تحتاجه السلطة في ميادين الدراسة والتخطيط. وهذا ما ميز موقف السلطة المحلية لعقود عديدة. وعندما تلجمَ هذه السلطة الآن، في حالات محددة، لباحثين محليين فإنّها تتوجه إليهم، عموماً، بصفتهم الفردية، اي كتقني معرفة - سلطة، او سلطة - معرفة.

وأمام الآلية الحالية فتكمن في إعتماد التلزيم أساساً لإجراء الصفقات في مجال الدراسات والأبحاث، على غرار ما يحصل في المجالات الأخرى. وبحكم قانونها الخاص، لم يكن للجامعة حتى البارحة، حق التزام الدراسات والأبحاث، حتى من القطاع العام. وهذا ما وفر الغطاء المناسب، لتبرير تلزيم الأبحاث والدراسات لغير الجامعة اللبنانية.

وفي هذا السياق، علينا أن ندرك أن آلية التلزيم هذه تسمح بأن تتم التوصية على النتائج المرغوبة او إنّها تتمكن، في الأقل، من التأثير على النتائج المحتملة.

يفسر ما تقدم، الى حدّ بعيد، الآلية التي أذّت الى انفصال الجامعة، ومعها معهدنا، عن البحث المؤسسي. لكنّه، مع ذلك، لا يكفي. إذ أنّ لعدم بلوغ البحث في الجامعة العمومية مرحلة التماّس ووضوح السياسات أساساً راسخاً في ذهنية شائعة في الجامعة نفسها.

## ب - الذهنية الإدارية التقنية:

يفترض المنطق التقني - الإداري انه يكفي الجامعة تأمين إطار تنظيمي ومصادر تمويل خاصة حتى تتوفر للبحث الجامعي المؤسسي عناصر الإنطلاق الملائمة. ويعني ذلك أنّ نقطة الإرتكاز في هذا المنطق تمثل في فهم البحث ك مجرد إستجابة للطلب الخارجي، بحجة الإيفاء بـ « حاجات المجتمع»<sup>(١)</sup>، من جهة، وكمナفس لمراكز الابحاث غير الجامعية (الخاصة) على عروض السوق، من جهة ثانية.

(١) د. فيروز فرح - سركيس، دور الجامعة اللبنانية في تطوير المجتمع اللبناني، ورقة قدمت الى مؤتمر حول الجامعة في مجتمع متعدد، نظمته رابطة الأساتذة المتقاعدون يومي ٥ و ٦ شباط ١٩٩٨، ص ٧.

ويعبر هذا المنطق عن نفسه من خلال نص تشريعي طازج يدعمه تأويل يقع في امتداد منطقه.

فقد نصّت المادة ١٦ من قانون الموازنة للعام ١٩٩٨ على الآتي: «يمكن للجامعة اللبنانية عقد اتفاques مع اشخاص الحق العام او الخاص لتقديم خدمات او اعداد دراسات او استشارات او تقديمات في مختلف الحقوق لقاء بدلات تُخصص نسبة منها كتعاب لأفراد الهيئة التعليمية والعاملين الذين يساهمون فيها، ونسبة اخرى لتمويل البحث العلمي ومستلزماته وتجهيزاته وفقاً لاقتراح مجلس الجامعة، على ان يعود الرصيد الباقي للجامعة».

اما التأويل فقد افصحت عنه وجهة النظر التالية: «بناء على النص [اعلاه]، صدر قراراً [كذا] بإنشاء مكتب للمشاريع والخدمات الخارجية في الجامعة والذي من اهدافه إيجاد مدخول إضافي لأساتذة الجامعة، او الحصول على مساعدات للنهوض بالبحث العلمي او إيجاد مدخل تساعد على تطوير الجزء الأكاديمي في الجامعة، وربط الهيئة التدريسية ربطاً حقيقياً بميدان العمل في حقل الإختصاص. ومن المعلوم أنه في بعض الجامعات تتطور صيغ العمل بحيث أصبحت المكاتب الهندسية والزراعية والطبية والتربيوية تدر أموالاً طائلة على اعضاء الهيئة التدريسية والجامعة»<sup>(١)</sup>.

ليس في هذا المنطق ما يتثير الإستغراب للوهلة الأولى. إنه بالأحرى منطق ينسجم تماماً مع ذهنية الرأسمال المقاول السائدة. فهو يحول النشاط البحثي الأكاديمي إلى خدمات. ويفتح باب المساومة حول البدلات المناسبة. علينا ان نعرف ان هذا الأمر يمثل عنصر إغراء تصعب مقاومته، وبالخصوص مع غياب التقاليد البحثية المؤسسية.

والى ذلك، فإن القول بضرورة ربط الجامعة والبحث الجامعي «بحاجات المجتمع» هو من باب التبرير ليس إلا. إذ ان هذا الرابط يشكل التغطية الملائمة لقول الشيء ونقشه في الآن معاً.

---

(١) المرجع نفسه، ص ٨.

المشكلة تكمن بالأحرى في:

اولاً: تعريف المجتمع و حاجاته إنطلاقاً من نظرة مجتمعية احادية؛

ثانياً، إعادة تعريف الجامعة والبحث الجامعي المؤسسي إنطلاقاً من اولويات ضمنية يضعها من يملك القدرة على الطلب الفعال في مجال البحث؛

ثالثاً، استبداد فكرة النموذج بالمنطق التقني - الإداري. وهي تدفعه تالياً لاستبدال ضرورة بلورة السياسة البحثية والأطر الملائمة لها بإسقاط النموذج الجاهز آبداً.

و تستدعي فكرة النموذج ملاحظتان مصدرهما بلدانه الأصلية:

١ - فمن جهة اولى، ثمة تقلص الوقت والجهد المخصصان للتعليم بسبب سعي الأستاذ الدائم، ومعه طاقات جامعية أخرى، وراء تمويل عروضه ومشاريعه. وقد يؤول ذلك الى تراجع في نوعية الإعداد الجامعي. وثمة تقارير دورية من الهيئات العلمية المعنية في بلدان النموذج الأصلية تؤكد هذه الواقعية. ولا يحسين احد ان تعويض ذلك يتمثل في مردود الخبرة البحثية للأستاذ على التعليم. فمن ذا الذي يستطيع ان يجزم ان الخبرات المتراكمة هذه هي الأنفع للتعليم وللطلاب؟ وماذا عن الخبرات التي لا تحصل عليها لأنّها تقع في حيز لا يتمتع بملاءة التمويل؟

٢ - ومن جهة ثانية، لا تعدم الجماعات التي لا يحرّكها منطق الربح في بلدان النموذج الأصلي إمكانية تمويل طلبها الخاص من الأبحاث من المراكز البحثية الجامعية. إذ إنّها إما تتمويل من أعضائها مباشرة، وأما إنّها تحصل على عائد من المداخيل العمومية كتجسيد لعلاقات التعايش المجتمعية.

كما انّ تركيب الطلب في هذه البلدان يسمح، في شروط معينة، بتعزيز البحث الأساسي. اي انّ الشركات العملاقة، التي يصدر عنها الطلب عادة، تتمتع بطاقة إستيعاب وتوظيف هائلتين لمردود البحث ونتائجـه تبعاً لـاستراتيجياتـها الخاصة.

فكيف نوقـق بين الإعتماد على مصادر تمويل تتحكم باهداف البحث وحدودـه، حتى لا نقول نتائجهـ، وضعفـ المردود التعليمـي من جهةـ، والمـحافظـةـ، من جهةـ

انحرى، على الإستقلالية وإختيار مواضيع البحث وأدواته مع محاذرة التمييز المجتمعي في عملية البحث؟

### ج - التناقض المؤسسي

يبدو المنطق الإداري - التقني، في سعيه لربط إطلاق سيرورة البحث المؤسسي بقوى السوق، وكأنه يعمل على حل تناقض مؤسسي يميز العلاقة ما بين الجامعة، المحكومة بقواعد المشاركة التمثيلية في إدارتها، والإطار المؤسسي الرسمي السائد، المحكوم بالتنظيم العمودي، الحصري المسؤولية التقريرية، لصالح هذا الأخير.

١ - فاولاً، ثمة بنية مؤسسية ديمقراطية فريدة، في الواقع المؤسسي اللبناني، تمثل في الجامعة اللبنانية. وفي اساس هذه البنية تكمن قاعدة محددة: مشاركة المجالس التمثيلية في السلطة الجامعية. وهكذا، فإن سلطة التعيين الأكاديمية كان يحدها حق اختيار الأساتذة لزملائهم، والمساواة في حقوق وواجبات الجهاز التعليمي ومرونة القواعد التي تحكم التناوب على السلطة الأكademie. وهو تناوب كان محكوماً بمبدأ «مقدم بين متساوين» لمن حاز تكليف زملائه في مسؤولية الإدارة او العمادة او الرئاسة.

٢ - وفي مقابل ذلك، كان ولا زال ثمة بنية مؤسسية عمودية معممة، تتميز بترابطية المسئولية التقريرية وحصريتها. ويتمثل جهاز السلطة تجسيداً نموذجياً لفعالية الآلة المؤسسية هذه. وهكذا، فالإدارات العامة بالأخص، ومعها المؤسسات العامة، التي تحكمها هذه الآلة هي، في تكوينها وادائها، غير ديمقراطية.

وعليه، فإن الجامعة تعين وسط ثقافة مؤسسية غير ملائمة، لا بل عدائية. من هنا ينشأ التناقض المؤسسي الذي يحكم وضع الجامعة. إذ كيف لهذه الجامعة ان تشتد عن السيطرة المباشرة التي تمارسها السلطة السياسية على الإدارات والمؤسسات العامة؟ وكيف لها ان تشكل نموذجاً متمايزاً من حيث الدинامية والعلاقات بما يحيطها من مؤسسات؟ وكيف لها، في الأنصار، ان تتحول مرتعًا لдинاميات تغیرية تشكل، في بعض ابعادها، نقيساً لبنية السلطة السائدة نفسها؟ إنه تناقض في المنطق التأسيسي، في العلاقات وفي الأداء.

وهذا التناقض هو، إذًا، في اساس الميل الرسمي الطاغي لـالإخضاع الجامعية للإطار المؤسسي السائد، حيث لا علاقات مؤسسية تمثيلية، ولا رقابة قاعدية، ولا إدارة جماعية.

ان النجاح الذي سجل في عملية الإخضاع هذه يشرع الجامعة للإختراقات المتعددة التي تعزز من سيطرة علاقات التوزيع التحاصصية ومنطقها في الجامعة.

وفي هذا المعنى، فإن المنطق الإداري - التقني، في تأكيده على استراتيجية اعتماد البحث الجامعي المؤسسي على التمويل من قوى السوق، دون إمتلاك سياسة بحثية جامعية متبلورة ومحددة الأهداف والأطر، إنما يعزز من تأثير الأطر المؤسسة غير الديموقراطية، ومعها قوى السوق، في قرار الجامعة الباحثي. ومن جهة ثانية، فإن الإستراتيجية هذه تنطوي على إعفاء ضمني للدولة من مسؤوليتها إزاء الجامعة العمومية. بالإضافة إلى أنها تحول البحث العلمي من قضية - مطلب الى business.

#### د - غياب السياسة البحثية عن الجامعة

يوضح ما تقدم ان المسألة التي في اساس قضية البحث الجامعي العمومي المؤسسي، من زاوية الجامعة نفسها، إنما هي مسألة غياب السياسة البحثية من أولويات الجامعة اللبنانية.

والسؤال هنا يصبح: هل يمكن تعويض هذا الغياب من خلال خيار يدفع نحو اعتماد السوق وقوتها محركاً لد الواقع البحث العمومي المؤسسي وممولاً له كما اتضح حتى الآن؟

لقد اجتهدنا، في ما تقدم، في إظهار تهافت هذا الخيار في الوضع الراهن للجامعة العمومية. ويمكننا ان نضيف انه يمكن للجامعة ان تتحول للسوق طليباً للتمويل وسعياً وراء ابحاث مشتركة الصابع. وهذا طريق إنحطاته جامعات في بلدان صناعية او «عالم ثالثية». ولكن اهمها لم يسلكه قبل تعبيد الطريق، اي بعد تحديد الأهداف والسياسات البحثية. وعليه، فإن على جامعتنا ولوح هذا الممر بعد ان تكون قد انضجت تجربتها الخاصة في ميدان البحث. خاصة، وان عليها ان تسد ثغرة غياب

اي إطار مؤسسي عمومي آخر للأبحاث، او قصور الموجود منه في الأقل، إذا كان له من وجود فعليّ. ما عدا ذلك، تكون جامعتنا العمومية قد اختارت الإنحصار للقوى التي تملك المال والسلطة على حساب الجماعات الأكثر حاجة والتي لا تملك الموارد الضرورية. وبذلك، تحول الجامعة من عامل مساعد للتنمية المتوازنة والتغيير الديمقراطي الجذري الى عامل مساعد في إعادة إنتاج علاقات السيطرة والتوزيع السائدة.

هل يفتقد هذا القول الى المرونة الضرورية في التعاطي مع مسألة تنظيم البحث المؤسسي في الظروف الراهنة؟

لننظر الى الأمر من زاوية محددة. اي من زاوية الأساتذة الذين يفدون للجامعة من دون عدة بحثية ملائمة. فهم، رغم تمعتهم بالشهادات المطلوبة للتعليم، لم تتوفر لغالبيتهم فرصة الإعداد والخبرة الضروريّين في ميدان الأبحاث، على خلاف جيل الأساتذة الذي سبقهم والذي استفاد إمّا من منح تخصص في الخارج وإمّا من فرصة البحث في إطار مركز الأبحاث. اي انّهم على صورة الجامعة في وضعها الراهن، وهي التي تخرج قسمًا متزايدًا منهم منذ سنوات عدّة. ونحن ادرى الناس بوضع البحث العلمي المؤسسي في جامعتنا. وليس في الأمر حرج. فهو ليس خاصية محلية، ولا حتى «عالم ثالثية». اذ ان التحذير يأتي، هذه المرة، من الجسم الأكاديمي الفرنسي<sup>(1)</sup>. وهو تحذير يقول ان استقبال الجامعة لأساتذة بدون إعداد بحثي يمثل، بالأخص، مخاطرة بنوية رئيسة تمثل في تطور المرحلة الجامعية الأولى نحو محاكاة نموذج الكليات الجامعية الأميركي المنفصلة عن النشاط البحثي. وهذا امر سيقود «مبشرة وحكماً» الى ترك ازدواجية التعليم - البحث، التي تكون الأساس في تعليمنا العالى»، خاصة وان هؤلاء الوافدين لن يحصلوا تكويناً خاصاً في البحث».

هذا يحدث في بلد تعودنا ان ننهل من تجربته الأكاديمية العريقة. وهو لا يشكو

---

Université et recherche: tromperie d'urgence, Texte collectif écrit par la rédaction (1) du rapport HOTDOCS.

من نقص في تحديد سياساته واهدافه البحثية ولا من غياب الأطر المؤسسية الملائمة.  
فهل لنا ان نتجاهل هذا الدرس البليغ؟

### تجربة البحث المؤسسي في المعهد:

في ضوء ما تقدم، ما الذي يبرر لمعهدنا ان يفترض لنفسه موقعاً ودوراً مميزين  
في هذا المجال؟

وهل ثمة، الآن، إمكانية واقعية لإطلاق سيرورة البحث، ضمن شروط مؤسسية  
وديمقراطية ملائمة، في معهد العلوم الإجتماعية بالتحديد؟

في مرسوم التأسيس ثمة ما يميّز المعهد عن غيره من الوحدات الجامعية الأخرى. فالمرسوم رقم ٧٣٦٧ تاريخ ١٩٦١/٨/١٨ المعدل بالمرسوم رقم ٣٢٠٠ تاريخ ١٩٧٢/ذ/١٣ يقرر ان من مهام المعهد ان يقوم «بتحليلات علمية للأوضاع الإجتماعية الشرقية والإسهام في نشر المؤلفات العلمية».

كما ان التنظيم الأولي للمعهد (مرسوم الإنشاء) نصّ على وجود مركزين في آن معاً: واحد للتعليم وآخر للأبحاث (المادة الخامسة). ولحظ تعيين رئيس لهذا المركز (المادة العاشرة).

اما القرار رقم ٧١١، المتعلق بتنظيم مركز الأبحاث في معهد العلوم الإجتماعية، فينص في مادته الثانية على انه « يتم التعاقد مع الباحثين بناء على توصية مجلس المعهد وموافقة مجلس الجامعة اللبنانية ». ويعلن في مادته الثالثة: « تحدد مواضع الأبحاث بقرار من مجلس المعهد ».

اما النظام الداخلي لمركز الأبحاث والمراجع العلمية في معهد العلوم الإجتماعية، فهو يقرر، في مادته الثالثة: « يضع مدير المعهد او من يمثله تقريراً يتضمن لائحة مواضع الأبحاث المنوي القيام بها والمبالغ التي يتطلبها العمل ». كما يضيف في مادته الرابعة: « يرفع هذا التقرير الى مجلس المعهد للموافقة عليه ».

طبعاً، هذه نصوص تأسيسية. نصوص المرحلة الأولى من عمر المعهد. المرحلة الشهادية وامتدادتها. وهي استندت الى قواعد ثلاثة فيما خص العمل البحثي:

- ١ - مركز الأبحاث هو مكون عضوي في بنية المعهد، من جهة أولى؛ وقد مثل ذلك استجابة لطلعات الشهابية التحديدية.
- ٢ - اولوية المؤسسة، من جهة ثانية، اذ ان مواضيع البحث وكلفة اجرائها يحددها مجلس المعهد.
- ٣ - الباحث الفرد هو المعتمد، من جهة اخيرة، وهذا ما عملت تجربة البحث في المركز على تكريسه. وان كانت المادة ١٣ من المرسوم رقم ٧٣٦٧ تاريخ ١٩٦١/٨/١٨ المعدل بالمرسوم رقم ٣٢٠٠ تاريخ ١٩٧٢/٥/١٣ قد اسست لإمكانية عمل بحثي جماعي مبدئياً. فهي نصّت على ان يدير اعمال كل قسم استاذ يعاونه استاذ مساعد وعدد من الباحثين، يعينون بناء على اقتراح مجلس المعهد وموافقة مجلس الجامعة.

لكن تجربة مركز الأبحاث في معهدنا بيّنت ان القاعدة الثالثة هي وحدتها التي تميّزت بالإنتقال من حيز القوة الى حيز الفعل. ففي حين شكل الإعداد العلمي حجر الزاوية الأساس في نشاط المعهد منذ نشأته، على غرار ما كان عليه الوضع في وحدات الجامعة الأخرى، كانت سياسة البحث تشجع باحثين افراد على العمل من ضمن مبادراتهم الخاصة. وقد ادى ذلك إلى إنجاز عشرات الأبحاث<sup>(\*\*\*)</sup> من قبل باحثين من الهيئة التعليمية، ومن خريجي المعهد وبعض المهتمين من خارج المعهد، في الفترة السابقة على اندلاع الحروب. وقد تم هذا العمل، في غالبيته، على قاعدة التلزيم الفردي. اي انه تم ضمن إطار المسؤولية المباشرة للباحث نفسه من حيث الأساس. وقد عكس ذلك استراتيجية تعتمد النشاط البحثي الأفقي الذي لا تؤطره صيغة المحاور و/او العمل ضمن مجموعات بحث.

كما ان استراتيجية المعهد آنذاك قامت على مبدأ جسور، وإن محدودة، ما بين

---

(\*\*\*) علينا ان نميز ما بين ابحاث الطالبات/الطلاب، التي تجز طلباً لدرجة علمية، فهي، بالإضافة الى ان طابعها الأساسي هو تعليمي وإعدادي يهدف الى تملك الطالبة/الطالب تكويناً بحثياً، لا تختص بكلية او معهد حصرياً، من ناحية، بينما النشاط البحثي الذي يتم في إطار مؤسسي يملك سياساته ومعاييره وضوابطه، من ناحية ثانية.

التعليم والبحث. وعلى رغم ملاحظتنا الندرة النسبية في الكتلة الفعالة *Masse critique* في المعهد في مرحلة ما بعد التأسيس، فقد جمع بعض المدرسین ما بين التعليم والبحث. كما اتيح لبعض خريجي المعهد ان يتعاقدوا مع مركز الأبحاث بصفتهم باحثين.

يصعب القول ان علاقـة من هذا النمط كان لها مردود هادف و مباشر على عملية التعليم في تلك المرحلة. إذ ان الأمر الأكيد هنا تمثل في إتاحة فرصة البحث حول قضايا مجتمعية محددة امام من حصل إعداداً أكاديمياً وربما باشر التعليم الجامعي، من جهة أولى. كما تمثل في توفير فرصة الإعداد البحثي، في حـده الأدنـى، امام خريجـين حـصلـوا العـدـ الأـدـنـى من التـكـوـينـ الأـكـادـيمـيـ، من جهة ثانية. وعليـهـ، يمكن القـولـ انـ الـهـدـفـ الـذـيـ كانـ يـكـمـنـ فيـ اـسـاسـ هـذـهـ الإـسـتـراتـيـجـيـةـ اـنـمـاـ تـمـثـلـ فيـ تـعـيمـ الإـعـادـ الـبـحـثـيـ، عـلـىـ قـاعـدـةـ فـرـديـةـ وـأـقـيـةـ، أـكـثـرـ مـاـ كـانـ يـتـوـجـهـ لـرـبـطـ الـبـحـثـ بـالـعـلـمـ، خـاصـةـ وـاـنـ الـمـرـحـلـةـ الثـانـيـةـ مـنـ الـتـعـلـيمـ الـجـامـعـيـ فـيـ الـمـعـهـدـ لـمـ تـرـ النـورـ إـلـاـ فـيـ بـدـاـيـةـ الـعـقـدـ السـابـعـ.

وقد دعمـتـ عمـلـيـةـ إـعـادـ الـبـاحـثـينـ الأـفـقـيـةـ هـذـهـ مـكـتـبـةـ اـحـتوـتـ عـلـىـ كـثـرـةـ مـرـاجـعـ عـلـمـيـةـ، وـتـحـدـيـداـًـ أـهـمـ الدـوـرـيـاتـ الـعـلـمـيـةـ الـتـيـ بلـغـ عـدـدـهـ آـنـذـاكـ ٣٩٠ـ .  
في شروط انطلاق البحث المؤسسي في معهدنا:

في ضوء قراءتنا لتجربة الجامعة من البحث المؤسسي، وفي توافقنا بالأخص امام تجربـةـ الـمـعـهـدـ فـيـ هـذـاـ الـمـجـالـ، يـحـسـنـ بـنـاـ انـ نـنـظـرـ إـلـىـ مـاـ تـواجهـهـ اـمـكـانـيـةـ انـطـلـاقـ الـبـحـثـ الـمـؤـسـسـيـ فـيـ الـمـعـهـدـ مـنـ تـحـديـاتـ، وـمـاـ تـسـتـلزمـهـ مـنـ شـرـوـطـ، فـيـ الـمـرـحـلـةـ الـراـهـنـةـ.

اولاًً، حول الإمكانية الواقعية لعودة إنطلاق سيرورة البحث المؤسسي في المعهد.  
تمثل هذه الإمكانية في النقاط الخمس التالية:  
١ - توفر كتلة فعالة *Masse critique* من الأساتذة الباحثين في المعهد، وفي عدة اختصاصات؟

- ٢ - الإزدياد المتواصل في عدد خريجي المرحلتين الثانية والثالثة في المعهد؛
- ٣ - تنوع الإختصاصات التعليمية في هاتين المرحلتين، والسهولة النسبية لفتح أقنية التواصل ما بين التعليم والبحث على هذا المستوى، في حال أقرت السياسة البحثية الملائمة؟
- ٤ - سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات والمراجع العلمية، بالإضافة إلى إمكانية التعاون البحثي الفعال ما بين باحثين منفصلين مجالياً، من خلال شبكة الإتصالات المغلقة Intranet و/او المفتوحة Internet.
- ٥ - الإستخدام المعمم لوسائل وتقنيات بحثية مكتوبة إلكترونية سريعة وفعالية وقليلة الكلفة وجيدة المردود.

لكن دون هذه الإمكانيّة مصاعب جمّة. ويمكن لنا ان نجمل هذه المصاعب على الوجه التالي:

- ١ - عدم تخصيص موازنة فعالية لإعادة تأسيس النشاط البحثي وإطلاق سيرورته في الوقت الراهن؛
  - ٢ - صعوبة التكيف المؤسسي. إذ ان تعديل النصوص يستلزم احياناً تدخل أعلى مراتب السلطة التنفيذية؛
  - ٣ - لا آلية مؤسسيّة تلحظ مشاركة الجسم التعليمي في تحديد سياسات البحث واهدافه ووسائله.
  - ٤ - تخلف المكتبة، في الفروع كافة، عن مواكبة الإنتاج العلمي المستجد، بالإضافة إلى تخلف خدماتها تقنياً؛
  - ٥ - عدم توفر جهاز مساعد يتمتع بالكفاءة العلمية والفنية الملائمة.
- كما ان علينا الا ننسى ان السياق الذي يتحكم بهذه الإمكانيّة يتميّز بعقبتين:
- ١ - القرار الواضح، المستند إلى نص قانوني، بربط البحث بمصادر تمويل من خارج ميزانية الجامعة؛

٢ - سعي أطراف السلطة الحيثيث لتقليله هامش إستقلالية الجامعة المؤسسي  
الديمقراطي.

كيف يمكننا أن نواجه العقبات، ونذلل الصعوبات ونطور الإمكانيات المتاحة؟  
يمكن ذلك كما نقدر من خلال:

- ١ - تجهيز المركز ببنية مؤسسية ديمقراطية، أولاً؟
- ٢ - تحديد السياسات البحثية الملائمة، اذ علينا ان نبلور اجوبتنا على مسائل مثل:
  - سياسة تجميع الموارد ام بعترتها؟
  - سياسة البحث الإفرادي ام سياسة البحث ضمن جماعات؟
  - سياسة الارتباط الحصري بتمويل السوق ام سياسة الإعتماد اولاً، اقله في مرحلة إعادة التأسيس، على الموارد العمومية (ميزانية الجامعة)؟
  - سياسة اعتماد المحاور البحثية الممولة ذاتياً ام سياسة إطلاق المبادرة للباحثين في اختيار موضوعاتهم وتؤمن مصادر تمويلها؟
- ٣ - تعين الأهداف المتابعة من مركز الأبحاث. ويفترض ذلك اقتراح إجابات على المسائل التالية:
  - إعداد الطالبة الباحثة/ الطالب الباحث من طريق ربط البحث بالتعليم من خلال اقنية اتصال ممأسسة ما بين المرحلتين الجامعيتين الثانية والثالثة والنشاط البحثي في المركز ام إبقاء الوضع على ما هو عليه الآن؟
  - تركيز الجهد البحثي على مسائل موضوعية محلية ام توسيع نطاقه ليشمل المشرق العربي؟
  - جمع الموارد العلمية المتابعة في كافة الفروع واستيعابها في مشروع مؤسسي للبحث العلمي ام إبقاءها موزعة الإهتمامات والأطر؟
  - ٤ - تحديد الأطر الأكاديمية الإجرائية المواكبة للنشاط البحثي مثل:
    - مقاييس المتابعة العلمية للأبحاث، ومقومات آلية التقييم Evaluation

- تجهيز المختبرات بالمعطيات، والخرايط، وادوات العمل، وشبكات الإتصالات المغلقة Intranet والمفتوحة Internet؛
- تحديد وضع Status/Statut الباحث في مركز الأبحاث.



## تجربة البحث في الفرع الثالث (١)

د. فريدريك معتوق

حضررة رئيس الجلسة، حضرات الزملاء،

المطلوب مثنا اليوم عرض تجربة البحث في المعهد، في الفرع الثالث في ما يخص هذه الورقة، إنطلاقاً من مشكلتها أو مشكلاتها، بحسب ما هو وارد في نص الدعوة التي وجهت إلى المشاركيين.

والواقع أني أرغب، في بداية كلامي، ان أقول بأن الأبحاث التي أجريت في معهد العلوم الاجتماعية في الشمال لم تواجهها سوى مشكلة وحيدة، هي الاهتمام الرسمي الذي قوبلت به. ولكن، في مقابل هذا التجاهل الرسمي العام لأهمية موضوعاتها ونتائجها الميدانية، فقد شعرنا بأن المؤسسات الثقافية الخاصة والروابط والجمعيات الأهلية في الشمال قد تعاملت مع هذه الأبحاث بكثير من الجدية والاهتمام، بل ان بعضها دعاها الى المشاركة في تنفيذها.

فالخلل، ما دمنا نبحث عن خلل، يبدأ هنا تحديداً، في عدم تنااغم محركينا الصغير، على صعيد الجامعة، مع محرك الدولة الكبير. فالسيارة، كما تعلمون، بحاجة الى محركين: أحدهما صغير ويُدعى *marche*، والثاني كبير، وهو الذي يجعل السيارة تتحرّك وتتسير. واللافت هنا ان المحرك الثاني، الكبير، بحاجة الى المحرك الأول، المكثف الطاقة، للانطلاق والسير قدماً.

فمحرك ابحاثنا الصغير، لكن الهام جداً، لا ينقل طاقته الفاعلة والعارفة الى مؤسسات الدولة ككل في الشمال. ولذلك يقابل مدراء المعهد في الشمال، والذين عرضوا مراراً وتكراراً خدماتهم البحثية على المؤسسات الرسمية كافة، بالاهتمام الكلامي والشكرا على المبادرة فقط لا غير. دون أي متابعة فعلية وعملية لهذا العرض المجاني الذي كنا نقدمه في الثمانينيات كما في التسعينيات. وزملائي المدراء السابقون

(د. يوسف كفروني ود. ماهر مرعي) والمدير الحالي (د. انطونيوس نعوم) يشهدون على ذلك جمياً.

لكن هذا الأمر لم يثنينا عن القيام بواجبنا ولا عن اجراء سلسلة طويلة من الأبحاث والأعمال التي سأذكر أبرزها:

١ - ابدأ بذكر ابحاث طلابنا (في إطار شهادة الجداررة والدبلوم والدكتورا) والتي بلغ عددها الاجمالي، بين سنة ١٩٨٠ وسنة ١٩٩٧ ، ٢٨٤ بحثاً ورسالة وأطروحة، في ميادين العلوم الاجتماعية كافة.

ويمكّنا ان نقول في هذا السياق، بثقة وتواضع، انه إن اراد أحدكم ان يعرف عن محافظة الشمال شيئاً موضوعياً ودقيقاً، في الواقع السوسيولوجي والانثروبولوجي والاقتصادي والديموغرافي والثقافي العام، لا بد له من الانطلاق من هذه الابحاث التي تغطي مدن وأقضية لبنان الشمالي كافة.

٢ - سنة ١٩٨٠ ، وانطلاقاً من مبادرة شارك فيها جميع اساتذة المعهد، تم الاتفاق على تنفيذ بحث جماعي، موضوعه قطاع صيد الأسماك في الشمال، شارك فيه جميع الأساتذة، كلّ من زاوية اختصاصه، يعاونه عدد من الطلاب. فقرب قطاع الصيد والصياديّن في الشمال إذاك، من نواحيه الفنية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية على حد سواء.

ثم طبعنا هذا البحث وعملنا على توزيعه على جميع المؤسسات الرسمية والثقافية وعلى طلابنا فقوبلت المبادرة باهتمام عام حينذاك، على المستويات كافة... ما عدا المستوى الرسمي.

ثم طلبت منا الرابطة الثقافية في طرابلس، حيث كان يقام معرض الكتاب السنوي ولا يزال، بإجراء مسح شامل لمبيعات ولزوار المعرض. وهذا ما قام به فريق من الأساتذة تعاونهم فرق من الطلاب على مدى أسبوعين متواصلين.

ثم نشرنا ثمرة هذا البحث الميداني سنة ١٩٨٥ في منشورات المعهد. فكان البحث الجماعي الثاني.

كما قمنا لاحقاً بنشر بعض الأبحاث الأخرى، لأساتذة وطلاب متفوقيين في المعهد، بحيث ان عدد الابحاث المنشورة قد بلغ، سنة ١٩٨٨ ، ١٣ كتاباً.

وقد طلبت منجا لاحقاً الحركة الاجتماعية (M.S.)، سنة ١٩٨٩ ، ان تقوم بمسح اجتماعي واقتصادي وثقافي لقضاء عكار (٢٧٠ قرية وبلدة ومدينة). قمنا بهذه المهمة بنجاح.

- كما انه، في صيف ١٩٨٢ ، ومع بدء الاجتياح الاسرائيلي، شعرنا في الشمال انه بامكان قوات الاحتلال الاسرائيلية ان تصلك الى مدينة طرابلس وان تقوم بتدمير كل ما هو مهم فيها. لذلك هرعنا الى المحكمة الشرعية في طرابلس (بمبادرة من زميلي د. عمر تدمري ود. خالد زيادة ومني أنا) لعلمنا ان أرشيف هذه المحكمة يحتوي على سجلات تضم ما لا يقل عن ٢٠٠٠٠ قضية (دعوى مختلفة وتركات وعقود بيع وشراء ودعوى طلاق وغيرها) فقمنا، خلال شهرين متواصلين، بتصوير ٤ نسخ من هذه السجلات ويتوزعها على موقع مختلفة في الشمال، مخافة ان تحرق النسخة الأصلية منها، المخطوطة والقديمة. علماء ان تاريخ أول سجل من هذه السجلات يعود الى سنة ١٦٦٦ ميلادية.

ثم بعد إعادة النسخة الأصلية من جميع هذه السجلات الى المحكمة الشرعية في طرابلس، مرفقة بنسخة أخرى مصورة ومهداة من المعهد الى المحكمة، بدأ زميلاً خالد زيادة بادارة ابحاث جداره ودبليوم تعمل على استكشاف معالم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في ولاية طرابلس خلال الحكم العثماني. وقد بلغ عدد هذه الأبحاث ٢٢ بحثاً.

كما انتا نشرنا في منشورات المعهد في الشمال سنة ١٩٨٢ السجل الأول من سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس. وبلغتنا على الفور رسائل تقدير من المغرب والمملكة العربية السعودية وحتى من اليابان، حيث أتانا أحد المستشرقين من جامعة طوكيو في السنوات الماضية.

لن أطيل الكلام، لكنني أود أن أختتم بالقول في النهاية، إن الفرع الثالث من المعهد قد حاول ولا يزال يحاول، بخلاص، وبأساتذته وطلابه كافة، ان يولى البحث الميداني المكانة الجوهرية التي يستحقها والتي هي سبب وجوده في الأساس.

## تجربة البحث في الفرع الثالث (٢)

### د. راغدة جريج

تقوم الجامعة اللبنانية في نشر المعرفة والعلوم والمساهمة في تقدمها، يميزها ديمقراطيتها وافتتاحها على مختلف طبقات الشعب، فالجامعة بعد هام من أبعاد البناء الإجتماعي، ودورها أساسي ومركزي في المجتمع من حيث ارتفاع عدد طلابها أكثر من الجامعات الأخرى، ولأنها جامعة رسمية أي تدخل في إطار الخدمات العامة. والخدمات العامة هي العمل لتلبية حاجات المجتمع على كل المستويات.

نشأت الجامعة اللبنانية متتالية لا تملك قضية واحدة، ثم وعت قضيتها فكافحت من أجلها في خدمة المعرفة. وحتى تتمكن الجامعة من تأدية مهمتها المعرفية يجب أن تكون محسنة في ركائزها؛ وأهمها البحث العلمي في جو من الحرية الأكademie. إن نقل المعرفة وانتاجها شكلًا دائمًا التحدي الأساسي لأى صرح جامعي. وبالتالي، فإن استقلالية الجامعة علمياً واسعة جداً. فهي المعنية بكيفية التعليم وإدارة الأبحاث ولا يحدوها إلا قيم إنسانية يفترض أن تؤصلها في نفوس المواطنين.

لقد نصت وثيقة الطائف على دعم الجامعة اللبنانية، ولكن هذا الدعم ترجم سياسة محاصصة مذهبية في «مجتمع مأزوم»، واحتلت حدود الحرية والتطهير على الإصلاح الأكاديمي، وهُمّش دورها كمؤسسة منتجة، وعمل على حظر مشاركتها في دورة التنمية والاعمار، فالجامعة كمؤسسة عامة مهمتها التعليم والبحث، ويفترض أنها تقدم خدمة في مرفق عام لكل المواطنين وتتغير موازنتها من جيوبهم. فعلى ذلك يجب أولاً.

ـ تأمين مستلزمات البحث العلمي وتقنياته الحديثة.

ـ وضع مشروع استئناف بحثي مبرمج ينفذه الطلاب والأساتذة استناداً إلى أولويات علمية ومعرفية تخدم احتياجات مجتمعنا اللبناني التنموية والحضارية،

وهذا يستتبع افتتاح الجامعة على المشاريع المنتجة، وتعزيز التوجه نحو مزيد من التمويل الذاتي. وفي هذا السياق يجب ايجاد نوع من التوازن بين البحث العلمي وخدمة المجتمع. فواقع التعليم العالي في لبنان يبدو مبتدعاً عن حاجات المجتمع وعن مطالب سوق العمل وهذا ما يفاقم ظاهرة البطالة حيث تخرج الكليات ألف العاطلين عن العمل. فبالنسبة لنظام الامتحانات المعمول به في غالبية كليات الجامعة، فأي تقويم مسؤول وعلمي وعادل لإنتاجية الطالب في نظام امتحانات يعتمد المسابقة السنوية فيقرر لها ٩٥٪ من العلامة بينما لا يلحظ لأبحاث الطالب وأدائه وأنشطته العلمية سوى ٥٪ وهذه الخمسة بالمائة على كل حال اختيارية وغير الزامية.

- ضبط الأطروحتات بحيث تكون أبحاثاً مطولة مرتبطة بحاجات المجتمع. وبحيث تكون الأبحاث المنتجة أكثر تفاعلاً بين الجامعة اللبنانية وقضايا المجتمع المتنوعة والأكثر تحدياً، فالجامعة مدعوة للربط بين عملية البحث العلمي وهدفيتها الإنمائية.
- ربط مشاريع الوزارات بكليات الجامعة بحيث تشكل هذه المشاريع اغذاء للدراسة الميدانية في الجامعة، وتشكل الكليات فرق بحث توفر الإنفاق على الخبراء (مثلاً حديث مؤخراً بالنسبة للدراسة التي اعطيت لمعهد العلوم الإجتماعية عن «التعاونيات»).
- إن التعليم النظري لوحده هو نشر للأمية من نوع جديد. فقضية التواصل بين المجتمع والجامعة مهمة جداً. فلذلك علينا ردم الهوة التي تتسع بين معارفنا وتطور العلوم المتتسارع والعمل على ربط العمل البحثي، بقضايا الوطن ومشاكله وبمتطلبات السوق وقضايا السياسة. ولقد صدر مؤخراً قراراً بإنشاء مكتب للمشاريع والخدمات الخارجية في الجامعة، فنرجو تفصيل هذا القرار وعدم مصادرته، والأخذ بعين الاعتبار ان معهد العلوم الإجتماعية ذو مهمة وظيفية تنموية.
- هذا التوجه في تعزيز البحث العلمي يفرض طرح مسألة النشر العلمي في

مجلات متخصصة. إن الصلة ضعيفة بين البحث العلمي والاعلام في لبنان. فليست هناك برامج مخصصة لهذا الغرض. فالبحث حتى يؤدي فائدته يجب أن ينشر وأن يوثق ويوضع في المكتبات. إن نشر نتائج الأبحاث من أجل رفع المستوى الثقافي والاقتصادي في أي بلد، كان وما يزال يعتبر من مهام الجامعات.

- في كل ما طرح يجب أن نأخذ بعين الاعتبار، نظام الجامعة الحالي الذي لا يلحوظ أي حواجز للأستاذ كي يقضي الأوقات الطويلة في اجراء الأبحاث. وإذا اطلعنا على المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ ندرك مدى الإساءة الى الحرريات الأكاديمية في لبنان. فإن هناك ثمة تبديد لخصوصية الأستاذ الجامعي ومعاملته كأي موظف اداري. ومن المعروف أن نظام التفرغ في الجامعة اللبنانية لا يسمح بتقديم خدمات في مجال الدراسات والإستشارات إلا بعد اذن مسبق وبدون مقابل، وهذا من الأسباب التي حدّت من افتتاح الجامعة وتفاعلها مع محيطها. ومؤخرًا، سمح للجامعة (وبموجب المادة ١٦ من قانون الموازنة العامة ١٩٩٨) من أن تتعاقد مع القطاع العام أو الخاص لقاء أجر، ولكن ما تزال المبادرات غير جدية، بالتعاطي مع الجامعة.

إن الجامعة في العالم تعتبر مراكز مدينية عليا، يلقي فيها الرؤساء أهم رسائلهم إلى الأمة (رسالة «أولبرايت» أمام طلاب جامعة «أوهايو» من أجل تبرير الاعتداء الأميركي على العراق)، وفيها تعقد، أكثر المؤسسات والشركات، اتفاقات عمل مع طلابها وقبل تخرجهم بشهور.

- إن كل هذا يستدعي تعاطٍ جديد مع المناهج والبرامج التعليمية، فالمناهج يجب أن تكون عصرية ومتوفقة وحاجات المجتمع، وتبع عن أن تكون تقليدية، بحيث توفر عملاً للطلاب، وترتبطه بمجتمعه وقضاياها. وعليه يجب التحرر من الأطر الذهنية السابقة وذلك عن طريق اعادة بناء شاملة لبرامجنا ومناهجنا التعليمية من أجل استيعاب التقدم العلمي والتكنولوجي ومواكبة العصر.

إن التعليم العالي بصورة عامة لا يمكن أن يبقى في حالة ركود في ظل التغيرات

الحاصلة في أنماط الانتاج وفي العلاقات الناجمة عنها. وهنا يجب تعليم المعلوماتية والتmers باستعمالها لربط الجامعة بالأنترنت داخلياً وخارجياً. فالتعاطي مع ثورة الإتصال أصبح ضرورة ملحة. فاحترام التكنولوجيا واستعمالها واجب. ومن هنا ضرورة الحفاظ على خصوصية مجتمعاتنا مع ضرورة افتتاحها وتفاعلها مع اعتبارات العالمية، فربط المكتبات بشبكة إتصالات أصبح ضرورة.

وفي هذا السياق، لا بد لنا من ادراج بعض الملاحظات، لعلّ هناكفائدة في الاعلان عنها والتطرق إليها:

١ - من الملاحظ إننا نفتقر إلى الجدية في التدريب على البحث، ولعلنا نفتقر بالتالي إلى هذه الاستراتيجية في التدريس.

يواجهنا الطالب في السنة الرابعة، بجهل كامل لماهية البحث بشكل عام. فليس لديه أدنى فكرة عن كيفية تحقيق بحث علمي، وكيفية اختيار مادة وموضوع البحث، وكيفية صياغة الاشكالية، من أين يبدأ وما الطريق الى ذلك؟ وكيف يمشي في خطة البحث وفي صياغة الموضوع، ولعلّ الخلل منهجي!

٢ - ثم إننا نرى، إنه من الضرورة اعتماد جدول أو Brochure بدون مادة وموضوع الأبحاث التي حققت وعولجت، من أجل وضعها في التداول من خلال المكتبة المعتمدة، تجنباً لكل تكرار و إعادة للمواضيع المبحوثة ذاتها.

٣ - إن الشكليات الروتينية المعقدة التي تتبع في شراء الدوريات والمجلات وغيرها، تحول دون تأمين ما يلزم للطلاب من هذه المراجع الدورية، التي تمكّنهم من الاطلاع على المستجدات في مادة التدريس. فنرجو أن يلحظ حل لهذه المشكلة.

٤ - عدا عن ذلك، فهناك مشكلة المزاجية والعشوانية واللامنظام التي تتحكم بعملية تقويم الأبحاث. اذ يتداخل العلم بغيره، ولم يُرسى تقويمها على منطق وأسس تطمئن الباحث إلى عدالة وتجرد علميين. فالافتراض أن يستند التقويم إلى معايير علمية واضحة وتطبق على الجميع ولا تعود قضية التقويم قضية ممalaة وواسطات..

## تجربة البحث داخل معهد العلوم الاجتماعية

د. كاظم نور الدين

من يمتلك العلم يمتلك القرار. من هنا كانت أهمية الدراسات الميدانية في وضع العلم في خدمة المجتمع، بهدف طرح الأفكار الضرورية لوضع الخطط اللازمة لمرحلة الانماء والاعمار، بعد غزو الدراسات البحثية للواقع الاجتماعي. ومن هنا لا بد من الاعتماد على سلطان العلم والمعلوماتية للحصول على المعلومات الأولية التي تساهم في وضع الخطط التنموية السليمة بتصريف اصحاب القرار في الدولة وفي القطاع الخاص.

إن الاعمال الاحصائية التي تكون نتيجة للأبحاث الميدانية، تسمح بالتعرف على الواقع ودرس المعطيات الايجابية والسلبية فيه ورؤية احتياجاته على ضوء القدرات والامكانات المتاحة، مادية كانت ام بشرية، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع المستلزمات بهدف الوصول الى الحلول المثلثي.

وهكذا تكمن اهمية هذا النوع من الدراسات في قيمة المعلومات التي تقدمها عن المجتمع، وفي كون هذه المعلومات تشكل مرجعاً أساسياً لفهم البنية الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية و... بختصار اهداف الدراسات الميدانية هي:

- الكشف عن التطورات العلمية
  - الكشف عن التقنيات المستخدمة
  - حشد الطاقات العلمية
  - حشد الطاقات المادية والبشرية والاعتماد على الذات لتقدير الدراسات وتمويلها.
- هنا نطرح التساؤلات التالية:
- من هي المؤسسة التي تمتلك القدرة على الغوص في خضم المجتمع اللبناني ومعرفة مشاكله وحاجاته بهدف ايجاد الحلول لهذه المشاكل وتأمين تلك الحاجات؟ وخاصة في مرحلة راهنة يتم فيها بناء الوطن.

- هل هناك اجر من معهد العلوم الاجتماعية للقيام بذلك؟
- ماذا كان الهدف من انشاء معهد العلوم الاجتماعية؟ هل فقط تخريج باحثين اجتماعيين ومساعدي باحثين وعاملين اجتماعيين وحربيجين في مجالات مختلفة عاطلين عن العمل أو يعملون في غير اختصاصاتهم؟
- هل المنهاج التي تدرس حالياً في معهد العلوم الاجتماعية ما زالت صالحة لأن تؤدي الدور المطلوب وتستطيع تحدي معطيات التطور والتغير الراهن؟ وبالاخص المواد التطبيقية الميدانية كالمونوغرافية في السنة الثانية والتدريب على البحث الاستقصائي الاحصائي في السنة الثالثة وحلقات الأبحاث التي تعطى في مواد مختلفة في السنوات وكذلك الأبحاث في شهادتي الجدارة والدبلوم.
- كيف يتم تدريب الطلاب في العلوم الاجتماعية على البحث الميداني والعمل الحقل؟
- ما المطلوب لتفعيل هذه المواد كي تساهم في تحديد دور المعهد في كشف نقاط الضعف في المجتمع والمساهمة في حلها؟
- تساؤلات عديدة تطرح وجميعها حول واقع معهد العلوم الاجتماعية وموقعه من الدراسات الميدانية التي تتم حالياً والمطلوبة مستقبلاً، وبالتالي مستقبله مع هذه الدراسات.

من خلال تجربتي الشخصية داخل المعهد خلال اكثر من عشر سنوات وعن طريق اعطاء مادة المونوغرافية واسفافي على ابحاث في شهادة الجدارة في اختصاصي علم الاجتماع العائلي والخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي.

هنا اذكر مجموعة من المشاكل والمواضيع التي تم التعاطي معها:

  - دراسات مونوغرافية لعدد من القرى في الجنوب وأقليم الخروب نظرات الى كافة الميدانين. ومن القرى المدروسة: صربا - البيسارية - بعاصير - دير قانون النهر - المغيرة.

دراسة حول عمل الاحداث:  
\* في المدينة الصناعية صيدا  
\* في المدينة الصناعية النبطية

ابحاث الجدارة كان بعضها حول دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للاسر في بعض القرى واحياء المدن. والبعض الآخر تطرأ الى دراسة الأوضاع الاجتماعية لاسر العاملين في قطاعات مختلفة منها: عمال الورقة في حومين الفوقا - قطاع الصيدلية في مدينة صور وضواحيها - القطاع المصرفي في مدينة النبطية - القطاع الطبي في منطقة النبطية.

ودراسات جديدة تطرأت الى مونوغرافيا بعض المؤسسات الخيرية كدار السلام - مؤسسة غسان كنفاني - ارض البشر - الانروا (في صيدا) والصليب الأحمر اللبناني في صور.

بعد هذا العرض لمجموعة من الابحاث شاركت في ادارتها والاشراف عليها داخل معهد العلوم الاجتماعية. اعود للإجابة على الاسئلة المطروحة:

- نعم إن معهد العلوم الاجتماعية هو المؤسسة الاولى المخولة القيام بكشف مشكلات الواقع اللبناني والمساهمة في طرح الحلول الناجعة لهذه المشاكل مع المؤسسات الرسمية والخاصة التي تتبنى الدراسات الاجتماعية الميدانية، كونها على صلة مباشرة بالموضوع. واقول نعم بسبب المعطيات الموجودة داخل المعهد من كادرات عمل اجتماعي باحثين ومساعدي باحثين وعاملين وجامعي معلومات من ذوي الخبرة تم تدريبيهم على هذا النوع من العمل وقد ثبتت جدارتهم فعلاً وظهر ذلك جلياً في مشاركتهم في استطلاعات الرأي العام التي قام بها المركز الاحصائي الاستشاري ماء - داتا في الانتخابات النيابية (٩٢ - ١٩٩٦) وفي غيرها من المناسبات الهامة المتفرقة والتي جاءت على مستوى من الدقة. واظهر هؤلاء، أي خريجي العلوم الاجتماعية تفوقاً على غيرهم من العاملين ذوي الاختصاصات المختلفة، فجاءت نتائجهم اكثر واقعية.

وهنا اتساءل هل تلبي هذه النتائج الهدف الذي انشأ من اجله معهد العلوم الاجتماعية؟ للاجابة عن هذا السؤال نقول إن فلسفة إنشاء معهد العلوم الاجتماعية

وتحديده كمعهد وليس كلية على غرار كلية الآداب والعلوم الإنسانية وكلية الحقوق والعلوم السياسية. كانت تفترض التركيز في البرامج على المواد التعليمية وعلى الأعمال الميدانية والتطبيقية بمعناها التعليمي وتدريب الطلاب على البحث الاجتماعي، وغير دليل على ذلك وجود مادة المونوغرافية في السنة الثانية – والتدريب في السنة الثالثة وهاتان المادتان تساهمان في تدريب الطلاب نظرياً وحقلياً وتساعدان في اكتسابهم طرق استخدام التقنيات من توثيق وملاحظة واستماراة ومقابلة .... وفي فرز البيانات وتحليلها وصياغة التقارير وبلورة الاستنتاجات.

إذن المواد التطبيقية في المعهد تساهم في إعداد الطلاب كمساعدي باحثين (في سوق العمل لاحقاً). وفي القيام بمفردتهم أو ضمن مجموعات، باباً لهم الميدانية (مذكرة البحث في الجداررة ورسالة الدبلوم).

وهكذا تكون فلسفة إنشاء معهد العلوم الاجتماعية قد هدفت إلى تخریج مهندسين اجتماعيين إذا صرحت استعمال هذه الكلمة، يأتون على جميع مشاكل المجتمع، ويقترحون الحلول لها، ويساهمون بشكل أولى في رسم مخطط الانماء الوطني. ولكن الاحداث التي عصفت بلبنان منذ اكثر من عشرين عاماً ساهمت في احتلال فرقاء آخرين لمهام الخريجين والقيام بأدوارهم (ضمن المؤسسات الرسمية والخاصة) وابعادهم عن حقل هذه الاعمال وبالتالي جعلهم عاطلين عن العمل.

كذلك فإن التقدم الحاصل في التكنولوجيا عامة ومجال المعلوماتية وال المجالات العلمية الأخرى خاصة، وفي ظل استمرارية المناهج والبرامج التقليدية في المعهد، ساهم أيضاً في ابعاد الخريجين عن الدور الأساسي الذي يستطيعون القيام به. لذلك نرى ضرورة ملحّة لإعادة النظر بهذه المناهج كي تتوافق مع الواقع الحالي للتطور الحاصل في كافة الميادين وتسمح لطلابنا باستخدام المعلوماتية في الدراسات الاجتماعية مما يساعدهم في استعادة دورهم المتخصص والمتميز.

على صعيد الممارسة الفعلية في عملية التدريب في مادة المونوغرافيا كونها على قدر من الأهمية باعتبارها أول عمل تدريسي، حقلية، يقوم به طلاب العلوم الاجتماعية

في السنة الثانية من تخصصهم. اشير الى ان تعليم هذه المادة وبناء على التجربة الملموسة يقوم على «أ» - عرض نظري يتضمن التعريفات المختلفة للمونوغرافيا - علاقتها مع بقية العلوم الاجتماعية الأخرى - خلفيات الدراسة الاجتماعية (لماذا ومن يقوم بالدراسة المونوغرافية) - تذكير بالمنهجيات المختلفة والتقنيات المحتملة التي ترتبط بالموضوع وخصائص الحقل....

ب - التدريب الميداني من خلال اختيار الموضوع - الفرضية - المحطات المختلفة التي يسلكها الباحث في الدراسة. انطلاقاً من صياغة الفرضية وإختيار الحقل مروراً بالحلقات الميدانية التنفيذية وصولاً الى فرز المعطيات وتحليلها وصياغة الاستنتاجات والعودة الى تأكيد الفرضية او عدمه.

\* تجدر الاشارة الى: - وجود تدريب نظري يسبق كل مرحلة من التدريب الميداني.

- اختيار الحقل / بلدة - حي - مصنع - مدرسة - مؤسسة - قطاع... يكون عادة مشتركاً بين الاساتذة والطلاب.

- يطلب من الطلاب تقديم تقارير خطية في كل مرحلة ورحلة علمية ويجري تقييم هذه التقارير من الاساتذة.

هذا ويتابع طلاب معهد العلوم الاجتماعية تدريتهم الحقلية في مادة التدريب على البحث الاستقصائي الاحصائي في السنة الثالثة وفي مذكرات البحث في الجدارنة ورسائل الدبلوم وتساهم حلقات الابحاث في علم الاجتماع وعلم اجتماع الشرق الأوسط وعلم النفس الاجتماعي التطبيقي والانתרופولوجيا في ذلك التدريب كونها تتطرأ احياناً الى دراسات ميدانية يقوم بها الطلاب ويتم تحليلها ومناقشتها داخل الصف ومع اساتذة المادة. كما انه لمادة المنهجيات (الميثودولوجيا) دوراً في ذلك.

وفي مجال ورقتي هذه ارى لزاماً علي تقديم بعض الاقتراحات التي قد تساهم في تحسين وتطوير البحث الاجتماعي الذي تبرز اهميته الآنية في طرق الواقع الاجتماعي الراهن ومنها:

- أ - اختصار العرض التمهيدي النظري في مادة المونوغرافية الى اربعة او خمسة حصص واعطاء اهمية للاعمال التدريبية الميدانية والبدء فيها في وقت مبكر بحيث تتسع الفرصة امام الطلاب لانجاز اكبر عدد ممكن من حلقات الدراسة وذلك بهدف انجاز بحث كامل سنوياً.
- ب - إزامية الحضور والمشاركة في الاعمال الميدانية والتقارير في مختلف مراحل الدراسة (بنسبة ٧٠٪ وما فوق). وبالتالي اعطاء معدل تقييم لهذه المشاركة يساوي نصف تقييم المادة.
- ج - مضاعفة الاعتمادات المالية المخصصة لانجاز التدريب (موازنة الرحلات العلمية) وشمولها لنجاز البحث بكامله.
- د - تطوير استعمال المعلوماتية عن طريق تزويد الفروع باجهزة كمبيوتر حديثة لاستعمالها في المجال البحثي.
- ه - توحيد منهج مادة المونوغرافية في الفروع الخمسة ودراسة امكانية التعاون في تنفيذ ابحاث مشتركة يتفق عليها بين الاساتذة او مع مركز الابحاث ومن هنا تبرز الضرورة القصوى للتعاون وبالسرعة الممكنة لانجاز مناهج جديدة للمعهد تتعاطى مع الواقع الجديد للدولة وتساهم في فتح آفاق العمل امام الخريجين. وخاصة ان المناهج التربوية الجديدة باتت في طريقها الى التنفيذ.
- و - تفعيل دور مركز الابحاث والتعاون معه لغزو المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، الداخلية والخارجية واستخدام العلاقات الشخصية في ذلك. لأن المعهد يمتلك القوة من هذه المركز وبه، فيتمكن من دخول السوق ومواكبة التطور وتخریج اطر عاملة تلبي حاجات هذا السوق.
- في الختام: من أجل بلوغ الاهداف التي يركز عليها هذا اليوم العلمي لمحفظ البحث الاجتماعي لا بد من حشد الطاقات العلمية والفكرية لجامعة الباحثين في الجامعة اللبنانية عامة ومعهد العلوم الاجتماعية خاصة. وكذلك حشد طاقات المؤسسات الرسمية والخاصة ذات العلاقة بالمشاريع التنموية وتحريك مركز الابحاث

كي يكون صلة وصل بين الباحثين والمؤسسات. وذلك من أجل العمل المشترك والمتكامل للدراسة الواقع الاجتماعي في مختلف جوانبه تمهدًا للانماء المتوازن على كافة الاصعدة.

جميل ان تجتمع هيكلاية التعليم العالى في هذا اليوم المخصص لحفز البحث الاجتماعى واجمل منه ان نطلع من اجتماعنا هذا باقتراحات و توصيات تساهم في تطوير لبيان الاجتماعى. وان نتعاهد على مواصلة الجهد وباقصاه لتحقيق هذه التوصيات. وانني لارى ذلك في وجوهكم النيرة ايجاباً.



## البحث الاجتماعي في معهد العلوم الاجتماعية – مقاربة أولية –

د. سليمان الديرياني

إذا كان البحث الجامعي يرتبط بجملة غايات وأهداف، كما هي الحال في الدول الصناعية، مثل: التطوير العلمي والمعرفي، وضع خطط وسياسات للبحث العلمي، إقامة شبكات لمراکز أبحاث جامعية، بحوث تكنولوجية، إعداد الطلاب وتأهيلهم ليكونوا باحثين خلائقين في دربهم.. إلخ، فإن البحث الجامعي عندنا، وخصوصاً في الجامعة اللبنانية، يرتبط (نظرياً) بوظيفتين متفاوتتين من حيث الأهمية: وظيفة الترقى المهني لأفراد الهيئة التعليمية، حيث يفرض قانون الجامعة على الأساتذة إنتاج أبحاث علمية أصلية بهدف الترقى الأكاديمي - الوظيفي، وبالتالي تحسين الأداء العلمي. وأما الوظيفة الأخرى، فهي إعداد الطلاب، لا سيما طلاب شهادات الدراسات العليا والدكتوراه، الذين يفترض فيهم التمرّس في منهجيات البحث وطرقه، من وجهة «يداغوجية».

أما الغايات الأخرى للبحث، فلا نرى، على مستوى الجامعة اللبنانية، أنها إحتلت أو تحتل حيزاً قابلاً للتتوسيع والتعازم. وهو ما يشكل أزمة بنوية في حياة الجامعة خصوصاً على مستوى وظيفتها ودورها. فهي، كمؤسسة عامة، لا تقتاطع مع وتيرة المتطلبات البحثية، سواء تلك التي تبديها أجهزة الدولة ومؤسساتها، أو تلك التي تطلبها مؤسسات المجتمع المدني وحركيته. وإذا كان بعض الأساتذة من الجامعة اللبنانية يتولون، كلياً أو جزئياً، مسؤولية بعض الأبحاث والدراسات، خصوصاً مثل تلك التي نشرت نتائجها خلال السنوات الثلاث الأخيرة، فلأنهم تعاملوا، بصفتهم الشخصية كباحثين، مع مراكز بحثية مستقلة، ولم يكن لإنتسابهم إلى الجامعة أي علاقة مباشرة بذلك.

من هذه الزاوية بالذات، نرى أن الجامعة اللبنانية ستبقى محكومة بالإإنزواء التدربيجي، طالما إنها لا تفسح المجال واسعاً في كنفها لقيام حركة بحثية متتمادية.

وهذا، بالطبع، أثر سلبياً في إثنين من مركباتها: الأول، هو مستوى التعليم والتطوير العلمي، حيث لا توجد، فعلياً، آليات واضحة تربط بين مصادر المعرفة التي يدرسها الأساتذة الجامعيون لطلابهم وبين مصادر المعرفة التي يقوم بإجرائها ويتحمل مسؤوليتها الأساتذة أنفسهم. خصوصاً إذا نظرنا إلى الموضوع، من زاوية البرامج والمناهج التي ترعى عملية التدريس نفسها، والتي تفتقد هي أيضاً، آليات تعديل وتطوير، كما هي الحال في أكثر من كلية ومعهد. أما المركبة الثانية فهو مدى افتتاح الجامعة على الحاجات العملية للمجتمع، أو ما يعتاد كثيرون على تسميته بسوق العمل والإنتاج. وفي هذا المجال أيضاً، يبقى البحث هو النافذة الرئيسية لأن تحول الجامعة موقعاً صحيحاً ومؤثراً في آليات حركة المجتمع.

إن الإطار الواسع لمشكلة البحث في معهد العلوم الاجتماعية لا يخرج عما ذكرناه أعلاه، وهو، برأينا، يعبر عن مشكلة كل معاهد وكليات الجامعة. غير أن المعهد يتحمل عبئاً أكبر في هذا المجال، نظراً لكونه يشتمل على مركزي تعليم وأبحاث، يعكس باقي كليات الجامعة ومعهداتها، ما عدا كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية التي أصبحت لديها، مؤخراً، مركزاً للأبحاث. فالمعهد كان قد توصل، قبل الحرب، إلى إيجاد جدلية مقبولة أو علاقة معقولة بين التعليم والبحث، وذلك على الرغم من أن الأبحاث التي أجريت ونشرت حينذاك، بموجب عقود بحث مع بعض الباحثين (عدها يقارب الإناث والعشرين)، لم تكن تتم من ضمن خطة بحثية متكاملة، يرعاها مركز الأبحاث، ولا كانت موضوعاتها متجانسة تشي بوجود مثل هذه الخطة. وهذا مردود، برأينا وباختصار إلى هذا «الالتباس الأصلي» الذي رافق تحديد وظيفة المعهد منذ نشأته، والصراع الذي رافق مسار المعهد حول هذين الدور والوظيفة، والذي يتجلّى حالياً في الخلاف حول هدفية المناهج والبرامج المعتمدة فيه والمزمع تطبيقها.

وليس من باب الإطالة القول أن تجميد كل فعالية لمركز الأبحاث، منذ بداية الحرب، أفقد المعهد، ككل، أغلب سماته التطبيقية أو على الأقل جلّها، وأبعدَ التعليم الجامعي فيه عن المواجهة الفعلية لتغيرات الواقع الاجتماعي، وحدَّ كثيراً من الطلب

الاجتماعي عليه. وضمن هذا السياق تدرج مشكلة البحث (وبالتالي التعليم) في الفرع الرابع لمعهد العلوم الاجتماعية.

قبل أن أحاول توصيف واقع البحث (وضمناً التعليم في الفرع الرابع للمعهد)، أرى من الضروري القول أن كل القضايا والمشاكل التي تعرّق البحث في هذا الفرع، لا يمكن إعتبارها قضايا تخص هذا الفرع بذاته وإنما هي قضايا ومشاكل عامة تطال الفروع الخمسة، وإن اتّخذت تلاوين متماثلة:

## ١ - الأبحاث التطبيقية – التدريبية؟

منذ إنشاء الفرع الرابع للمعهد في العام ١٩٧٧ وحتى نهاية العام الدراسي الماضي ٩٧، أجريت في إطار مادتين متباينتين منهاجياً وهما المونوغرافيا (١٨ بحثاً تطبيقياً أجرتها طلاب السنة الثانية) وتدريب على البحث الإستقصائي (١٧ بحثاً تطبيقياً أجرتها طلاب السنة الثانية):

### أ - الأبحاث المونوغرافية:

معظم الأبحاث المونوغرافية أجريت على قرى مختارة من البقاع، من الهرمل حتى البقاع الغربي، ما عدا بحث كان موضوعه «المدينة الصناعية» في زحلة وأخر كان موضوعه «المدارس الخاصة غير المجانية» في زحلة أيضاً.

إن الملاحظات الأساسية بشأن مادة المونوغرافيا ولا سيما على مستوى البحث الميداني التدريسي، يمكن حصرها بالآتي:

- ١ - إن آلية التدريس والبحث في هذه المادة يكتنفها غموض المقصد أو الهدف. فإذا كان المقصود من وراء هذه المادة تدريب الطلاب على منهج البحث وإكسابهم جملة معارف نظرية فهذا الأمر يتم منذ عشرين سنة تقريباً وفق نموذج وحيد، هو نموذج السوسيولوجي الفرنسي هنري موندراس. وفي أحيان كثيرة بقيت الممارسة البحثية المعتمدة في المونوغرافيا، قاصرة، أولاً، عن تلبية محمل جوانب ومتطلبات النموذج المذكور، وثانياً، لم يجرِ البحث وفق

نموذج آخر، كنموذج Huges الأميركي، وثالثاً، لم تجرب أية محاولة لإقامة نموذج مستلة أو مستمدة معالمه من البحوث الميدانية المحلية المتراكمة.

٢ - قد يكون مبرراً أن يجري دائماً اختيار القرية كوحدة إجتماعية ضيقة نسبياً لممارسة البحث الوصفي التطبيقي، في منطقة مثل البقاع الزراعي الريفي، خصوصاً وأن تجربة من دراس التي يجري استلهام نموذجها، حصلت في معظمها في الريف الفرنسي. لكن اختيار القرية المرشحة للدراسة لم يرتبط مرة ببرنامج بحثي طويل وممنهج لمنطقة بكمالها، يتأسس عليه لاحقاً برنامج بحثي جديد (يمكن أن يكون برنامج بحثي للسنة المنهجية الثالثة، مع مادة تدريب على البحث) يعالج، بدوره، ظواهر اجتماعية أو تطورات واقعية في المنطقة عينها.

٣ - الممارسة الميدانية نفسها، للطلاب، تعاني من ثغرات ونواقص يمكن تبريرها إذا فتشنا عن مبررات لها. ومن أبرز عيوب هذه الممارسة، الإكتفاء برحلتين أو ثلاث رحلات متباعدة تجعل من معايشة الحقل أقرب إلى أن تكون رحلة تدريبية سريعة. طبعاً، نحن لا ننكر أن وجود كثافة أنشوية طاغية في الجسم الطلابي يساهم في هذا المنحى ويلجم إمكانية «الممارسة البحثية المتكاملة»؛ إذ ما تزال الفتاة الطالبة تتأثر بمعايير تمنعها من الإنخراط الفعلي في البحث. وهذا ما يطرح علينا سؤالاً أكبر حول وظيفة الشهادة الجامعية وجدواها بالنسبة إلى الطالبة، بعد التخرج.

٤ - عدم المبادرة من قبل الإدارات المتعاقبة ومن الهيئة التعليمية في المعهد، في خلق شروط طلب إجتماعي على الأبحاث الحقلية، وخصوصاً من قبل الهيئات والمؤسسات المحلية لا سيما البلديات أو المؤسسات الإجتماعية أو غيرها. ومرد ذلك إلى معوقين إثنين: قانون الجامعة المانع لذلك، والقول بأن المطلوب من هذه المادة، كما من المواد التدريبية الأخرى، إكساب الطلاب جملة مهارات ليكونوا « أصحاب دربة »، إذا جاز التعبير. طبعاً، شخصياً أنا غير مقنع بهذا «الجدار المانع» كلما حاولنا ربط البحث بالآليات الجدوى والمراقبة

والدقة. فعندما تقتصر فائدة الأبحاث الحقلية التطبيقية على تدريب الطلاب فقط تصبح آليتها عرضة للإستنساب والظروف وما شابه، وتقلص كثيراً صفة البحث العلمي الحقيقي ببعديها الأكاديمي والإجتماعي على السواء.

### ب - البحوث الإستقصائية:

في إطار مادة «تدريب على البحث الإستقصائي»، قلنا انه أنتج ١٧ بحثاً. عالج بعض هذه الأبحاث مواضيع وقطاعات واسعة (على رغم الشكوى الدائمة من قلة الوقت وما ينتج عنها من إختصارات ملفتة احياناً) مثل موضوعات: الصناعة في البقاع، المصادر في البقاع، صناعة الدواجن في البقاع، واقع ومشكلات الإستشفاء في البقاع، أو موضوعات مثل التحولات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية... إلخ. إن المشكلات التي يعاني منها هذا النوع من الأبحاث، ولا سيما مشكلة إنتظام التدريس والتدريب الحقلبي ضمن آليات واضحة ذات هدفية أبعد من التدريب، هي نفسها المشكلات التي تعاني منها الأبحاث المونوغرافية. وحتى لا نكرر ما قلناه سابقاً، نحصر ملاحظاتنا في الآتي:

١ - إن تحديد هدف البحث، بالنسبة إلى طلاب السنة الثالثة أي الإجازة، بالتدريب فقط (وهذا أمر لا نقلل من أهميته الأكاديمية ونحرص عليه)، يؤثر سلبياً في وقت لاحق على مذكرات بحث هؤلاء الطلاب عندما يصلون إلى شهادة الجدارة.

إذا كانت الشكوى من ضيق الوقت المخصص لهذه المادة، وما يتبع عنه من إختصار بعض المراحل التدريبية، وكذلك إختيار موضوعات عامة تحتاج إلى برنامج عمل زمني يتعدى الوقت الرسمي للدراسة (وهو خلل بحد ذاته)، وإذا كانت مسألة المشاركة الفعلية للطلاب طوال أوقات التدريس والتدريب لا تسجم مع مبدأ المواظبة الحثيثة لمراحل البحث؛ إذا كانت هذه الأساليب وغيرها تعوق مسار البحث وتحدد من أفقه الأكاديمي فإن هؤلاء الطلاب، بعد «مرورهم العصيب» من السنة الثانية فالإجازة إلى شهادة الجدارة، لن يقدموا في مذكرات بحثهم المطلوبة منهم ما هو أفضل مما خبروه سابقاً.

٢ - إذا كانت نسبة معينةً (وهي في العادة نسبة غير ضئيلة) من طلاب الإجازة خرّجوا إلى سوق العمل يحملون إجازاتهم فقط، وإذا افترضنا (وهو افتراض غير واقعي، برأينا) أنهم وجدوا وظائف وأعمال تُمَتَّ إلى العمل البحثي بصلة وتنطلب ممارسة المهارات والمعرفات التي اكتسبوها، فهل هم قادرون على تلبية هذه الأعمال والوظائف باليسير الذي نتصوره ومن ضمن شروط التعلم والتدريب الممارسة حالياً؟ الجواب، طبعاً، هو بالنفي. وهذا أمر يطرح، أولاً، السؤال عن كيفية تطوير الشروط الموضوعية والذاتية للبحث التطبيقي وثانياً يطرح السؤال حول شروط التعليم الأكاديمي في المعهد، وحول عمومية شهادة الإجازة وجدواها العملية.

### ج - أبحاث الجدارة:

عدد مذكرات البحث في شهادة الجدارة حتى العام الدراسي الماضي بلغ ١٥٤ مذكرة بحث، تتوزع على ١٢ فرع إختصاص. تأتي في الدرجة الأولى، من حيث عدد الرسائل، إختصاصات التنمية، الريفي، السياسي والأنتropolوجيا وبفارق عددي كبير مع المرتبة الثانية لعلم إجتماع الأسرة والسكان والعمل وعلم النفس الإجتماعي والتربوي والإقتصادي والمعرفي.

إن الملاحظات الأساسية التي يمكن استخلاصها من القراءتين الأفقية والعمودية لهذه الرسائل، يمكن إدراجها على الشكل التالي:

- ١ - إن العدد الأكبر من هذه الرسائل، بالنسبة إلى الطلاب، ليست محكومة دائماً بضوابط أكاديمية وبحثية صرفة. وهذا ما يتجلّى على مستوى إختيار الموضوعات الذي غالباً ما يتصل بالقصور الذي يعاني منه تكوينهم المعرفي والعلمي من جهة ولننظر لهم للقيمة الأكاديمية والعملية لشهادة الجدارة نفسها من جهة أخرى، ويتجلى أيضاً، في تعاملهم مع مجريات أبحاثهم ومقارباتهم لها.
- ٢ - إذا نظرنا إلى الرسائل التي تستند إلى أبحاث ميدانية أجراها الطلاب أنفسهم، نرى أنها تشكل ما نسبته ٩٠٪ من المجموع العام. غير أن الصفة «الميدانية»

لهذه الأبحاث، تكتسب عموماً سمة التوصيف الممزوج بانطباعية شخصية نافرة، تحل عادة محل التماسك التحليلي العلمي. وهذا مردّه إلى عدة أسباب، قد يكون أبرزها نظرية الطالب غير المؤسسة لعلاقته بنظام التدريس والبحث وبالهيئات التعليمية وتقديراته لجذور الشهادة نفسها.

٣ - عدم تطوير تقنيات المتابعة الميدانية بالنسبة إلى طلاب الجدارة كما الدبلوم، نتيجة فقدان القاعدة اللوجستية (مختبرات بحثية لأنternبولوجيا والثقافة، مثلاً)، أثر لجهة جمود السلوكية التدريسية البحثية لدى الهيئة التعليمية وتضليل هذه الجمود مع الظروف التي مرت بها المعهد خلال الحرب.

#### د - أبحاث الدبلوم:

أبحاث الدبلوم المتراكمة منذ أن وجدت هذه الشهادة في الفرع الرابع في العام ٨٦، يقارب الـ ١٧ بحثاً، تتدرج غالبيتها العظمى ضمن فرع علم الاجتماع السياسي (١٢ بحثاً) وأربعة أبحاث ضمن فرع علم إجتماع التنمية.

إن الطغيان الواضح للسياسي على التنمية مردّه، برأينا إلى أمر رئيسي هو ما نسميه مناخ الحرب واهتمامات بعض الأساتذة. فرسائل الدبلوم «السياسية» تدرجت كثافتها زمنياً منذ العام ٨٧ وحتى العام ١٩٩٣، في حين أن كثافة الرسائل «التنموية» أخذت تتکاثر منذ العام ٩٣ وحتى الآن. إن الملاحظات التي يمكن إدراجها حول الجانب البحثي لهذه الرسائل، تتشابه غالباً مع الملاحظات بشأن رسائل الجدارة. غير أن أكثر ما يؤثر في الصفة البحثية لرسائل الدبلوم، هو أن غالبية طلاب هذه الشهادة، الذين يتجاوز متوسط أعمارهم الـ ٢٦ - ٢٨ سنة، هم إما موظفون انقطعوا عن متابعة الدراسة لأكثر من سنتين متواتتين، الأمر الذي يضعهم خارج سياق التدرج المطلوب في عملية البحث كمسار تراكمي، وإما أنهم طلاب يختارون موضوعات بحثية تعاني من عموميتها المفرطة أو من إنقطاعها عن مشكليات محددة أو من كونها موضوعات لمّاعة في العناوين، متواضعة في المضمون. طبعاً مع الإشارة إلى وجود طاقات واحدة إن صحّ توظيفها في سياق بحثي مؤسسي.

## هـ - الأستاذ والبحث الإجتماعي:

في هذا المجال، نحن لا ندعى البتة أننا في موقع «إصدار الأحكام». لكن، ومن زاوية وصفية، نقول أن الأساتذة في الفرع الرابع يعبرون عن إهتماماتهم البحثية عن طريق نشر دراسات هي في غالبيتها أبحاث أو دراسات مكتوبة ذات طبيعة نظرية. وقلة الأبحاث الميدانية تعود إلى:

- ١ - غياب المحفزات البحثية التي يعبر عنها ارتباطهم بمركز أبحاث فاعل وبخطط واضحة في هذا المجال.
- ٢ - نتيجة لذلك، يصبح الإشراف على الرسائل في الدبلوم والجدارة مجرد إشراف روتيني (تدخل فيه حسابات الأنسبة وما شابه) بدل أن يتتحول الإشراف إلى أحد مصادر المعطيات الحقيقة الضرورية، للتأسيس عليها في أبحاث شخصية.
- ٣ - وجود سوية واحدة، في نظام تقييم الأداء البحثي والأكاديمي، حيث يتساوى من يجري بحثاً ومن لا يهتم بذلك سواء كان هذا البحث بهدف الارتفاع الوظيفي أو تعبراً عن إهتمام شخصي.
- ٤ - إستمرار عدد من الأساتذة الجامعيين، على اقتناء بأن شهادة الدكتوراه هي مستندهم في موقعهم التعليمي، بدل أن تكون هي الباب المؤدي إلى تكريس إهتماماتهم في المتابعة والمراقبة البحثية في حقلٍ أو في موضوعات محددة وعلى مسار زمني طويل نسبياً، الأمر الذي يكرس إختصاصيتهم المطلوبة والمنتجة في آن.
- ٥ - وجود «تمنّ مجتمعي» أو حذرٍ حيال المقاربة البحثية الميدانية، خصوصاً في المناطق ذات النظام الاجتماعي المغلق نسبياً، وهذا ما يخلق إرباكاً في مساق البحث وقدرته على الإستنتاج العلمي.
- ٦ - إستمرار نوع من الأبحاث معتمداً، أساساً، على التشبيع بالموافق النظرية المسقة مع إستبعاد المراجعة أو المسائلة للمفاهيم والمناهج المستخدمة.

## إسستاجات أولية:

قد لا تكون هذه الملاحظات الواردة أعلاه قد أضاءت على كل عناصر أو معوقات البحث الاجتماعي، إذ أن المجال هنا لا يتسع. لكن من باب الإخلاص الأولى، نعتقد أنه لكي تبلور الحيوة البحثية في معهد العلوم الاجتماعية في الفرع الرابع كما في الفروع الأخرى، لا بدّ من العمل على إيجاد الشروط التالية:

- ١ - وضع خطة داخلية سنوية على مستوى الفرع تبرمج المواضيع والمراحل البحثية آخذةً بعين الاعتبار بعدين أساسين: تأمين التدريب على البحث للطلاب وتأمين قاعدة معطيات ميدانية. وتكون هذه الخطة الداخلية مرتبطة بخطة أوسع يرعاها مركز الأبحاث على مستوى الفروع الخمسة ويجري تثميرها في غير مستوى واتجاه.
- ٢ - وضع آلية واضحة وملزمة لربط التعليم وتأسيسه على قاعدة المضامين البحثية المتتابعة، ولا سيما في المواد التي تستلزم توصيفاً له علاقة بالمتغيرات المجتمعية (حلقات الأبحاث في علم الاجتماع والأنתרופولوجيا... إلخ).
- ٣ - العمل على إيجاد قاعدة لوجستية في كل فرع تؤمن كل الشروط المادية للبحث وتحفظه.
- ٤ - تكليف لجنة من الأساتذة لوضع برمجة سنوية لمسح المترافق من الأبحاث الطلابية الفردية والجماعية، ووضع إقتراحات عملية لكيفية إعادة إستثمارها، وتكون مهمتها الأخرى إقتراح المتتابعة و/أو إقتراح موضوعات بحثية جديدة وتبير أهميتها وتنسيق برمجتها مع برمجة مركز الأبحاث.
- ٥ - العمل على ربط الأبحاث (وربط الشهادات التي يمنحها المعهد بمجملها) بمستلزمات الطلب الاجتماعي عليها، عن طريق تسهيل الإرتباط المتقابل بين المعهد والمؤسسات المدنية الخاصة والرسمية في منطقة وجود الفرع نفسه وبالتنسيق أيضاً مع مركز الأبحاث.

- ٦ - إذا كان لا بدّ من تحفيز المناخ البحثي المستمر، نعتقد أنه لا بدّ من إيجاد إلزامية قانونية معينة تفرض على الأساتذة إنتاج بحثي مستمر، بصرف النظر عن مدى خدمة هذا الإنتاج في الترقى الوظيفي الأكاديمي كما هي الحال حالياً.
- ٧ - النظر في البرامج والمناهج المعتمدة حالياً، لجهة تغيير عمومية شهادات الإجازة والجدرة ومدى إستقطابها لجمهور طلابي، يرغب في تكوين مهارات مطلوبة في سوق العمل، ولا سيما منها مهارات تقوم على دربة البحث أو مهنته.
- وأخيراً، نردد ما كتبه مرة قسطنطين زريق: «مضى الوقت الذي كان مقام أي مجتمع أو بلد مستنداً إلى ما يمتلكه من موارد أولية أو مناخ وموقع طبيعي ل حاجات الزراعة والصناعة والتجارة، وجاء الوقت الذي غدا فيه مقياس القوة والتميز العطاء المعرفي لذلك البلد أو المجتمع. وهذا العطاء إنما يتولد أصلاً في الجامعات أو في مؤسسات البحث سواء منها ما كان داخل الجامعات أو ما جاء مستقلاً عنها ومتعاوناً معها». (الحياة، ٢٦/أيلول/١٩٩٦).

**تجربة البحث الاجتماعي**

**خارج معهد العلوم الاجتماعية**



## «مرقب العيش المشترك» ومجلّته (تعريف لمشروع جار في مركز الدراسات المسيحية - الإسلامية بجامعة البلموند)

د. أحمد بيضون

في أيار من العام ١٩٩٥ انعقدت بجامعة البلموند ندوة أريد لها أن تصاحب ولادة مركز الدراسات المسيحية الإسلامية في الجامعة. وكان على المنتديين أن يرسموا خطأً عاماً للعمل فيه مستبعدين صيغًا ممكنة لهذا العمل ومستبقيين أخرى. وذلك بحيث يجتب - على قدر الإمكان - أن يأتي برنامج المركز تكراراً قليلاً الفائدة لهذا أو ذاك من برامج المراكز المشابهة وهي كثيرة، منتشرة في أرجاء العالم، ويوجد منها اثنان أو ثلاثة في لبنان نفسه. وقد شهد الندوة المذكورة عشرات من المشتغلين بدرس العلاقات بين الديانتين تقاطروا من بلاد عديدة. وكان جلهم من المشرفين على هذا النوع من المراكز أو المعاهد جاؤوا يعرضون تجاربهم ليخلصوا منها إلى ما وجدوا فيه فائدة لصحة المولود الجديد. وكان في الندوة، إلى هؤلاء، أكاديميون آخرون وباحثون مستقلون.

ولقد لاحظنا، والندوة تقترب من ختامها، أن البرنامج أو الخط الذي أخذت تتشكل ملامحه يوشك أن يستنفذ طاقة المركز الجديد سلفاً في مسائل تتصل باللاهوت والفقه المقارن وبالعلاقات بين الديانتين في المجال الدولي وما إلى ذلك من مسائل شاسعة متداخلة، عالمية الأفق والصفة. فكان أن افترحنا أن يفرد في المركز، ما دام أنه من نبات الأرض اللبنانية، خلية يفرغ القائمون بأمرها وسعهم في ملاحظة مسألة يعد لبنان مختبراً لمحاoptتها - فضلاً عن معاناتها - بامتياز، وهي مسألة العيش المشترك أو - بعبارة أقرب إلى تواضع الواقع - مسألة الطائفية.

تلك مسألة أضيق بكثير، على ما هو معلوم من أن تشتمل علىسائر وجوه العلاقات بين الديانتين. ولكنها - بمعنى معين - أوسع بكثير أيضاً من مجال هذه

العلاقات. وذلك أن الطائفية لا تدع وجهاً من وجوه الحياة اللبنانيّة، دينياً كان أم غير ديني، إلّا وتقعّم نفسها في رسم قسماته. وقد لا يكون بين طوائفنا والدين - على ما تراه الصفة من أهله - كبير ألفة. بل قد تكون الطوائف على شيء كثير من قلة الدين - إن صح وصف القلة بالكثرة - وتكون الطائفية أبعد المواقف، لا عن روحانية الدين وحدها، بل عن أية روحانية كانت. هذا كله يقال كثيراً وهو جديـر بالنظر. ولكن الطوائف تتحـذـد الدين رأيـة، فيـ الأقلـ، وتـجـدـ فيـ الـاتـنـتمـاءـ اليـهـ ماـ يـنـظـمـهـاـ صـفـوفـاـ، فوقـ أرضـناـ هـذـهـ، وـتـرـكـزـ فـيـ أصـولـهـاـ وـتـرـدـ إـلـيـهـ، مـعـاـ، مـنـطـلـقـاتـ توـارـيـخـهاـ وـدـوـاعـيـ استـمـرـارـهاـ القـصـوـيـ. لـاـ بـدـعـ إـذـنـ، أـيـاـ تـكـنـ وـجـوـهـ الـحـقـ وـالـبـاطـلـ فيـ دـعـاوـيـ الطـوـائـفـ الـمـتـصـلـةـ بـهـوـيـاتـهـاـ، أـنـ يـجـدـ العـيـشـ الـمـشـتـرـكـ الـلـبـانـيـ أـوـ مـرـةـ أـخـرىـ - أـوـضـاعـ الطـوـائـفـ وـالـعـلـاقـاتـ بـيـنـهـاـ - مـكـانـاـ فيـ مـكـرـزـ لـلـدـرـاسـاتـ الـمـسـيـحـيـةـ - الـإـسـلـامـيـةـ يـنـشـأـ فـيـ لـبـانـ. بـرـزـتـ الـحـاجـةـ إـلـىـ هـذـاـ المـكـانـ، فـيـ تـلـكـ النـدوـةـ، مـعـ الـعـلـمـ سـلـفـاـ بـأـنـ الـدـينـ، بـمـاـ هـوـ دـينـ، لـنـ يـكـونـ مـوـضـوعـ التـنـاـوـلـ الـمـقـصـودـ، فـيـ المـكـانـ الـمـذـكـورـ، بـلـ هـوـ قـدـ يـقـيـ، عـلـىـ الدـوـامـ، نـجـمـاـ لـأـفـقـ الـمـكـانـ الـبـعـيدـ، يـشـعـ عـلـيـهـ بـالـدـلـالـاتـ، وـلـكـ الـوـاقـفـينـ فـيـ الـمـكـانـ لـاـ يـتـخـذـوـنـ مـوـضـوعـاـ لـلـتـأـمـلـ.

كان الاقتراح إذن أن تفرد في المركز الجديد تلك الخلية للبحث اللبناني وقد اختبر لها، من بين أسماء عدة تخطر بالبال، اسم «مرقب العيش المشترك». ولا أحاور تقرير الواقع حين أسجل لجامعة البلمند ما ظهر من سرعة تلقفها الاقتراح ومبادرةتها إلى حفظه من أن يتبدد في فضاء القاعة التي أقيمت فيها. وهذا - أي التبدد - ما كان ينتظره صاحب الاقتراح ولا يتـنـظـرـ غـيرـهـ، إـذـ هـوـ تـعـلـمـ، بـالـاخـتـبـارـ، أـنـ النـدوـاتـ - لـاـ لـجـانـ - هـيـ مـقـبـرـةـ الـمـشـارـيعـ الـمـفـضـلـةـ. وـأـمـاـ مـاـ حـصـلـ فـهـوـ أـنـ رـئـيـسيـ الجـامـعـةـ السـابـقـ والـحالـيـ حـمـلاـ صـاحـبـ الـاقـتـراحـ مـسـؤـولـيـةـ إـنـفـاذـ اـقـتـراحـهـ وـبـالـغاـ فـيـ الإـلـاحـاحـ حتـىـ لمـ يـتـرـكـاـ لـهـ عـذـراـ. وـهـذـاـ أـمـرـ لـاـ يـتـوقـعـ مـثـلـهـ - وـالـحـقـ يـقـالـ - مـنـ جـامـعـةـ أـخـرىـ (ـهـيـ جـامـعـتـناـ الـلـبـانـيـةـ) ثـقـيـلـةـ الـحـرـكـةـ، مـحـصـورـةـ الـهـمـ فيـ التـدـرـيسـ، أـيـ فـيـ نـقـلـ الشـيـءـ نـفـسـهـ مـنـ جـيلـ إـلـىـ جـيلـ، مـغـلـقـةـ - لـوـلـاـ أـنـ الـبـعـضـ مـمـنـ فـيـهـاـ تـدـبـرـواـ أـمـرـ تـنـفـسـهـمـ فـيـ خـارـجـهـاـ - دـوـنـ وـقـائـعـ الـمـجـتمـعـ الـمـتـغـيـرـةـ وـجـدـيدـ الـعـالـمـ.

عليه تكونت هيئة المرقب... ولم تكن مفاجأة لأحد أن أربعة من أعضائها السبعة اتفق أنهم أساتذة في الجامعة اللبنانية ولا أن ثلاثة من الأربعة هم أساتذة في معهد العلوم الاجتماعية. ثم وضعت الهيئة لنفسها خطة وجعلت من المجلة أداء مفضلة لإنفاذ الخطة وأصدرت من «المرقب» عدداً أول قدّمه على أنه مجلة غير دورية مع وجود الرغبة في أن يصدر منه عددان في بحر كل سنة.

وأما أركان تصوّرنا هذا المشروع - وهي معروضة في تقديم العدد الأول فقد صاح إجمالها في ملاحظتين:

**الأولى:** أن الطائفية شبكة من العلاقات والموافقات شاملة، فلا يفي بالغرض من متابعتها قصر المتابعة على مستوى المجتمع السياسي والدولة، وإنما يجب فيها النظر إلى مستويات الحياة الاجتماعية ووجوهاً كافية من التربية والتعليم إلى الرواج وما إليه ومن التخالط أو التعازل في السكن إلى صور التأزر والتنظيم الجماعيين إلى شؤون التملك والعمل والتنمية والعمران ومن الثقافة والإعلام إلى الصحبة واللهو وتزجية الفراغ، الخ...

**والملحوظة الثانية:** أن الطائفية بنت الصيرورة فلا تقيم على حال واحدة. لذا يجب متابعتها عبر أطوارها المتواالية وتحولاتها الرئيسية والثانوية، صعوداً وهبوطاً، ضيقاً واسعاً وتغيراً في الصور. وما تغير في الطائفية ليس الموقف وحدها أي درجة التوتر الطائفي مثلاً، وإنما تغير الأوضاع نفسها أيضاً أي ما يمد الطوائف بأوصافها الأساسية، وأخصها درجة التبلّر التي تكون عليها كل طائفة ويتعين بها مقدار استوايتها على أنها طائفة واحدة تدخل، بهذه الصفة، في الحياة الوطنية، في ما يعدو تشكيلاً آخر غير طائفية الصفة تتقاسم الطوائف وتتوزع أبناؤها.

هذه الملاحظة الثانية - أو بالأحرى هاتان الملاحظتان كلتاهما - أودّتها بأفضليتيين:

**الأولى:** أفضليّة المجلة على الكتاب، أي أفضليّة مواكبة الظواهر في صيغورتها على اجتراب دراسة واحدة، أيا يكن حظ هذه الأخيرة من الإحاطة وتنوع الروايا.

**والأفضلية الثانية:** اتخاذ القياس ردفًا للوصف والتحليل النوعيين عوض الإقصار على هذين السبيلين إلى تعرف الظواهر. ونبني على ما سبق أن القياس لا بد له أن يكون هنا قياساً للمواقف وللأوضاع معًا أي للذاتي وللموضوعي، لا قياساً للمواقف وحدها يفي بالحاجة إليه استطلاع الرأي المتكرر مثلًا. فوجب أن نعد لهذين الضربين من القياس عدتهما من التصورات والأدوات. وهو إعداد باشرناه وكانت صعوبته قد أزمننا بالتراث في ارتقاب حصائر منه حتى أعداد مقبلة.

يريد المرقب إذن - وهذا جديده - أن يحصل معرفة راهنة بالطائفية وبالعيش المشترك، أي بحالهما في البلاد وبين أهلها وتحولات هذه الحال واتجاهاتها من الأمس إلى اليوم ومن اليوم إلى غد. وهو لا يحمل دعوة مسبقة، محسومة المعالم، وإنما تحتمل صفحاته سائر وجوه الخلاف الماثل بين اللبنانيين، جماعات وأفراداً، في موضوعه. وإنما دعوته دعوات كتابه وحصائر ما يتبع أو يستقبل من درس وتحقيق. على أنه يحمل، من غير مواربة، قيمًا عامة هي قيم الإبقاء على البلاد وعلى الحياة المشتركة فيها وقيم المضي بهذه وتلك إلى ما يرغب فيه أصحابهما - وهو ما ينجلي عنه، في كل شأن، مخاض إرادتهم العامة - وإلى ما تتسع له إمكاناتهم. وهذه - بالطبع - منظومة قيم تتسع لضروب الاختلاف الماثلة بين اللبنانيين، وفيهم كتاب «المرقب» أنفسهم. يقتصر جديد المرقب إذن على رهن الدعوة بالمعرفة: معرفة ما يريده اللبنانيون وما هم عليه والوجهات التي يسمون شطرها، فعلاً، في شتى الميادين. لا نحن من أهل الطائفية إذن، على وجه من وجوه الضرورة، ولا نحن من أهل العلمانية، سلفاً، إن صبح أن هذه تقىض تلك. لا ريب أن لكل منا موقفاً من هذه ومن تلك، وهذه مواقف لا موقف واحد، على الأرجح. وأما ما نحن مجتمعون عليه فهو طلب المعرفة بما يتتعي اللبنانيون وما لا يتغيرونه وهذا وذاك نسميهما مواقف اللبنانيين. وهو أيضاً طلب المعرفة بما يتوجه نحوه اللبنانيون وما يتبعدون عنهم، في واقع أمورهم، وهذا وذاك نسميه أوضاع اللبنانيين. ونحن نزعم، فوق ذلك، أن المواقف والأوضاع تتغير وأن تغيرها موضوع لمعرفة تحتاج إليها جميع الدعوات، ذلك ما نزعمه ونريده. وأما الذي لا نريده فهو أن يكون اللبنانيون موضوعاً غالباً عن مصيره، لدعوات يتلوخى لها أن تثمر إجراءات تكسر إرادتهم أو يتلوخى لها أن تنشط بأوضاعهم نحو آفاق لا

يلائم بعدها طاقة سيقانهم أو أن تبقيهم راسفين في القيد وإن تكون حالهم تخولهم السير شوطاً ما إلى الأمام. بهذا المعنى - وبمعانٍ أخرى لا تستنفذ كل ما للديمقراطية من معان - يعد «المرقب» نفسه خلية ديمقراطية.

هذا «المرقب» لا يزال، في كل حال، يتلمس طريقه. وما نكتشفه، كلما التقينا، أقرب إلى أن يكون سعة جهلنا لا سعة علمنا. سميتنا أنفسنا «مرقب العيش المشترك». ولكننا لم نلبث طويلاً حتى وجدنا أن هذا الأخير حمال أوجه. فهو يحتمل أن يكون «انصهاراً»، وهذه الكلمة متداولة، تتنمي على ما هو معلوم إلى مصطلح أفران التعدادين. لذا يسعها إذا تركت تجري فالة حتى آخر مطافها أن تعني صب اللبنانيين جميعاً في قالب واحد بحيث يتذرع التمييز في صفوفهم المرصوصة حتى ما بين الأطفال والشيوخ أو ما بين الإناث والذكور... فيصير أمرنا إلى شعب من السبائك لا من الأدميين. ويحتمل العيش المشترك، من العجهة الأخرى، أن يكون «تعددًا». وهذه أيضاً الكلمة متداولة لا تقل حمولتها من الكوابيس عن حمولة سابقتها. فهي قد تعني مضيّ خروم الشبكة اللبنانية في التوسيع وحالها في التقطع حتى تبقى الخروم وحدها، في النهاية، من غير حبال ترسم لكل خرم محيطه وتدل على وجود الشبكة. وهذه حال ترد إلى خاطري - مرة أخرى - حكاية لا أمل تكرارها منذ خمس وثلاثين سنة. وهي أن سويسرياً سُئل، ذات يوم، كيف يصنعون، في موطنهم، جبنة الـ«غروبير»، فأجاب - إنهم يصنعون الثقوب أولاً ثم يصنعون الجبنة من حولها!.... بهذا المعنى، نحن مرشحون، في بعض دعواتنا، لأن تكون «غروبير» الشرق لا سويسرا.

ولكن كم من الجبنة يحب أن نضع حول الثقوب وكم ثقباً نريد في الجبنة؟ أطلقنا على أنفسنا اسم «مرقب العيش المشترك» وهنا نحن ننتبه، اليوم، إلى أننا لا نعرف ما هو هذا «العيش» أو - على الأصح - ما هو معياره؟ لذا قررنا، الشهر الماضي، أن ننظم يومياً دراسياً، شبيهاً بهذا اليوم، يكون مداره أسئلة كثيرة تنتهي إلى واحد: «ما هو العيش المشترك؟» وسيدعى بعضكم ممن أدمروا على التأمل في هذه الأحاجية إلى ذلك اليوم المشهود. ولكن أملنا مقطوع سلفاً في تحصيل جواب وخيد لهذا السؤال الواحد. و«المرقب» الذي أنشأناه إنما يعيش - ونعيش فيه «عيشًا مشتركاً» - من جراء هذه الكثرة في الأجوية. ولا أكتفي أنا نتوسم له حياة طويلة.



## الجدل المثير بين الباحث والخبير في بحث قضايا القطاع الثالث وفي تقييم مشروعاته الاجتماعية

إعداد: احمد بعلبكي<sup>(\*)</sup>

- هل تكفي حيازة شهادة جامعية عليا في علم الاجتماع أو في الخدمة الاجتماعية: - ليكون هناك اعتراف مجتمعي بحرفية البحث السوسيولوجي في الظواهر والأوضاع؟ - او ليكون هناك اقتناع مجتمعي بحرفة التدخل الرعائي في المشكلات الاجتماعية والحالات الفردية الصعبة؟
- هل من الضروري أن نُذَكِّر بأن مستوى الوعي النقدي في الثقافة المجتمعية المحيطة بالتحصيل الجامعي هو الذي يُثْمِر هذا التحصيل ليعود من ثم فيغتنمي به؟
- هل من الضروري ان نُذَكِّر بأن الهواجس الايديولوجية في التغيير او الاصلاح الاجتماعي التي كثيرةً ما تحفز الى مثل هذا النوع من التحصيل الجامعي والاحتراف المهني هي التي تنزع في احياناً كثيرةً تحت ضغط الالتزام الديني او السياسي الى تعطيل التحصيل النقدي في الجامعة من جهة و الى تعويق الاحتراف المهني في المجتمع من جهة اخرى؟
- واخيراً هل من الضروري ان نُذَكِّر بأن المجتمعات، الكبيرة منها والصغرى، القديمة منها والراهنة، تتحول بفعل تناقضاتها وان الميول المحافظة كما الميول التغييرية كانت تتبلور في تيارات ويقودها رواد يجتهدون في تشخيص التناقضات وادارة التحولات، دونما تخصص في حرفة علم الاجتماع وعلم

(\*) استاذ مساعد في معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية، وخبير استشاري في التنمية الريفية والمحلية.

النفس الاجتماعي وفي منهجياتها التحليلية. ودونما تخصص في حرفة الخدمة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي وفي تقنياتهما التحليلية الاصلاحية؟

انطلاقاً من هذه التساؤلات التي تواجه نماذج الاحتراف والمحترفين سواء في مجال التشخيص الاجتماعي السوسيولوجي الثقافي التحليلي او في مجال التدخل الرعائي الاصلاحي.

يهمنا:

- ان تتوقف اولاً امام مقومات واحد من مناهج احتراف البحث والخبرة في قضايا واوضاع ما يسمى اليوم بالقطاع الثالث (بعد القطاعين الحكومي والخاص) انه المنهج النقدي الذي يعتمد الباحث - الخبرير. هذا المنهج الذي نميزه عن المنهج الوصفي الذي يعتمد الخبرير التكنوقراطي.
- كما ويهمنا ان تتوقف ثانياً امام ظروف الاحتراف التي يواجهها اصحاب هذا المنهج النقدي في فرع من القطاع الثالث في لبنان وهو فرع المنظمات المدنية التي لا تقدم نفسها كأجهزة تنتهي الى طوائف فتحظى برعايتها، ولا تربط نفسها هيكلياً بمنظمات اجنبية.

ما هي المقومات النفسية والمعرفية والسياسية للمنهج النقدي في تقييم اوضاع ومشروعات هذا الفرع المأزوم من القطاع الثالث؟

من خلال تجربتنا الشخصية تتوقف امام مقومات ستة لهذا المنهج النقدي:

- 1 - فتشير بداية الى مُقْمُم اول يتمثل في ان غالبية اصحاب هذا المنهج درجوا، في انتيماءات ايديولوجية سابقة او متواصلة وفي مقاربات منهجية متميزة، على الترکيز، في تفسير الظواهر والأوضاع المحلية، على منطق النظام السياسي - الاقتصادي الذي يحكمها، او على النظر الى الوضع الخاص كانعكاس مباشر للوضع العام.

وإذا كان مثل هذا المنهج في ربط الوضع الخاص بالوضع العام ربطاً سلبياً قد وفر لاصحابه طاقات تنظيرية متميزة، الا ان هذه الطاقات تدفع الباحث احياناً

للوقوع في الدوغمائية عندما تشهد الى فهم الوضع العام في البلاد كجمع آلي للأوضاع المحلية التي يتشكل منها؛ فتجعله تلك الدوغمائية عاجزاً عن فهم الآيقادات الخاصة للأوضاع المحلية المتفاوتة التي لا بد وان يحكمها منطق النظام السياسي - الاقتصادي بكل تأكيد، ولكنها تعود من ثم الى التأثير في هذا النظام العام عبر تأثيرات جديدة نوعياً تجعله يتجدد ولا يتكرر.

٢ - ونشير الى مُقْمِنِ ثانٍ من مقومات هذا المنهج النقيدي يتمثل في ميل اصحابه لاستقصاء آليات الاداء المؤسسي واتخاذ القرار ومداولة السلطة في المنظمات المدنية اللبنانية. وعلى هذا الصعيد يلاحظ ان منطق هذه الآليات ينبع في غالبية منظماتنا غير الحكومية الى الربط بين مسؤولية رئاسة المنظمة من جهة وبين مسؤولية الادارة من جهة اخرى. فيبقى الرئيس رئيساً مدى الحياة وتتعطل عمليات التقييم الداخلي اذا ما خرجت عن التقدير والمديح. وهنا يجد الباحث الخبرير نفسه محرجاً في الاختيار بين ان يتحول الى دور الخبرير التكنوقراطي الذي يطبق مبادئه وتقنيات يقول بها علم الادارة والتسخير (Management et administration) فينتهي في تقييمه اما الى كيل المديح المضر او الى التدقيق التقني بالأداء مما يؤدي في كل الحالين الى الإضرار بالسمعة الداخلية والخارجية للجمعية فيقضي على فرص الدعم لانشطتها. او يبقى في دور الباحث الخبرير الذي يفهم المستوى المتدني لنمو التمأسس الاجتماعي المدني في بلادنا ويتفهم الربط الشائع بين الريادة والزعامة وهو ربط يألفه ويشجعه الناس في القواعد المستفيدة من المشروعات. وهنا يجد الباحث الخبرير نفسه ملتزماً بابتداع التقنيات الفاعلة في تحقيق الانتقال التدريجي من اداء الروح التزعمية الى اداء الروح المؤسسية تلافياً لاجهاض الريادات التي لا بد من تقديرها في المراحل الأولى وتحسيس اصحاب هذه الريادات التزعمية بأن التدرج في قبول آليات العصرنة الديموقراطية في ادائها المؤسسي سيرفع من مستوى استقطابها وسمعتها على المستوى الداخلي والخارجي وسيجعل من قيادتها قيادة أنفع وارقى.

٣ - اما المقوم الثالث الذي نتوقف امامه في المنهج النقدي فيتمثل في ميل أصحابه، ونحن منهم، لاستقصاء الحدود الفعلية لاستفادة افراد الجماعة المستهدفة في اهداف المشروع التنموية البعيدة وفي اهدافه المباشرة كما وفي استقصاء مدى جدواه الفعلية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ومدى آثاره التفاعلية اللاحقة في تحريك الطاقات البشرية والاقتصادية والتخطيمية للجماعة المستهدفة. وفي هذا الميل للاستقصاء والتقييم الفعليين لجدوى المشروع: الاقتصادية والاجتماعية يكتشف الباحث الخبر، انه قلما يُستعان به ليعد الرواج بين طرفي المشروع الممول والمنفذ وان الاستعانا هنا تقتصر غالباً على الخبر التكنوقراطي وعلى تقاريره التقييمية المعلبة والمؤنقة طالما بقي الطرفان على تراضٍ. واما الباحث الخبر فلا يستدعيه الطرف الممول غالباً الا ليستعين بتقاريره التقييمية المدققة المشتبة لـإخلالات الطرف التنفيذي المحلي بينما عقد المشروع واهدافه وجدواه الاقتصادية والاجتماعية. هذه التقارير النقدية المبرّرة للطلاق او التي يحتاج لمثلها الطرف الأجنبي او الدولي الممول عندما يضطر لاسباب سياسية او لاسباب نفعية مهنية خاصة ان يموّل مشروعًّا ينفذه طرف محلي حكومي او اهلي لا يشق كفاية بتقاريره الدورية المعلبة عن تشخيص الأوضاع وتنفيذ المشروعات. او عندما يلاحظ هذا الطرف الدولي او الأجنبي الممول ان المؤسسة التنفيذية المحلية التي يتعامل معها تستبعد الباحثين الخبراء وتكتفي بخبراء غير باحثين لا ينفذون الى ديناميات الأوضاع ولا الى آليات تحديدها ولا الى التدريج الافضل للتدخلات في معالجاتها. ولهذا كثيراً ما يجد الباحث الخبر نفسه مدعواً الى التعاون مع الاطراف الأجنبية والدولية اكثر منه الى الأجهزة الحكومية والمنظمات الأهلية او المدنية المحلية التي ترى فيه شاهداً محراجاً على ادائها التزعمي بعيد عن الاداء التنموي المؤسسي الذي تدّعيه.

وتجدر الاشارة الى ان تقرب الاطراف الم المملوكة الاجنبية او الدولية من النهج النقدي للباحث الخبر ليس هو الموقف الغالب لتلك الاطراف. وان العلاقات السياسية لهذه الاطراف تفرض عليها غالباً التواطؤ العلني مع ممارسات الاطراف المحلية المدنية او الحكومية. هذه الممارسات التي تدينها سراً، فتستدعي الخبر

التكنوقратي لازخراج هذا التواطؤ فيوفر لها التقارير المنمقة التي تتبع تجديد المقاولة المرحبة للطرفين الخارجي والداخلي على السواء.

٤ - ويجدر التوقف امام مقوم رابع من مقومات المنهج النقدي وهو يتمثل في تحويل النفس مرارة القراءة لمئات الصفحات التوثيقية حول كل مشروع تنفذه المنظمة غير الحكومية او الجهاز الحكومي. وغالباً ما يكون هذا الركام من المحاضر والتقارير والنصوص قد دُبِّجَ بوعي مبسط للاوضاع وال حاجات المحلية وبنوایا تميل الى الشخصية اكثر منها الى المؤسسة. ولا نغالي اذا قلنا ان قضاء الليالي في القراءة الشاقة لمثل هذه النصوص الركيكة في المعاني والمفاهيم تتيح للباحث السوسيولوجي ان يعود الى المعاش على الارض والى وعي حياة العامة من الناس، والى اشكال الوعي المبسط الوظائي المهيمن. هذا الوعي الذي يضع الباحث الخبير على حدود الممكن في تخيلاته للتغيير الافضل فيتمرس في وعي الوعي، ويستنبط مؤشرات القياس وتقنياته، ويستولد فرص التدخل الأفضل التي يقبلها الوعي النقدي الكامن في سريرة الناس فينمو لديهم هذا الشكل الثاني من الوعي المتقدم في مواجهة الشكل الأول المبسط الوظائي الذي هو الوعي المهيمن في حياتهم اليومية.

٥ - اما المقوم الخامس من مقومات المنهج النقدي في تقييم مشروعات التنمية المحلية فيتمثل في الاضطرار المرهق للباحث الخبير للعودة الى تعلم مبادئ وتقنيات وآليات من تخصصات مختلفة يعتمدها المتخصصون المتتدخلون في المجتمع المحلي ويحتاجها الباحث الخبير لقياس جدوى التدخلات ومنها تخصصات الاقراض الزراعي مثلاً والرعاية الصحية الأولية ومحو الأمية والتدريب المهني ومخيمات التطوع الشبابي وصحة الأم والطفل وتقييم مؤشرات قياس الحضانة الجيدة للأطفال... الخ فيتمكن من خلال الاحاطة الاولية بهذه التخصصات ان يحاور المستفيدين بشكل افضل وان يحاور العاملين الاجتماعيين بشكل نقدي اعمق ولا يقصر تقييمه على المعطيات والارقام المقدمة اليه في تقارير موازنات مرضية ظاهرياً يتقبلها الخبراء

التكنوقراطيون من غير الباحثين وهم خبراء يحرصون على ارضاء كل الاطراف الفاعلة والمستفيدة في ادارة المشروع وتمديده بغض النظر عن مفاعيله التنموية التكاملية مع التدخلات الاخرى للنهوض بالجامعة والمجتمع المحليين.

٦ - واما المقوم السادس والأخير من مقومات المنهج النقدي المرشح لتقديره المشروعات الاجتماعية في التنمية المحلية فيتمثل في الدور المرير الذي اصبح يفرض اكثر فأكثر على الباحث الخبير ان يلعبه. انه دور يجد فيه هذا الباحث نفسه متناقض الميول: اذ يجد نفسه بين ميل مريض لتنفيذ طلبات الاطراف الدولية والاجنبية المملوكة التي ترغب اليه بتعزيز نقديته لفهم عميق للاوضاع المحلية او لفهم عميق لممارسات شركائها المحليين المربكين في التعاون معها، هذه الممارسات التي غالباً ما تلتبيس عليها في التقارير المبسطة المعلبة والمنسقة. ويجد هذا الباحث الخبير في نفسه من جهة اخرى ميلاً لدعم وتطوير طروحات وكيانات هؤلاء الشركاء المحليين الذين ينظرون اليه نظرة الشاهد المخرج على الممارسات والطروحات والتقارير فينفرون من نهجه، وهذا ما يجعل الاطراف الدوليين والأجانب اكثر تقرباً منه.

انه لدور مرير حقاً هذا الذي يقوم به الباحث - الخبير حيث يستفيد من نهجه النقدي موضوعياً الطرف الأقدر في العلاقات الدولية للتتصل من مسؤولياته في الدعم التنموي للطرف الأضعف. وتستديم موضوعياً وذاتياً مراة هذا الدور ما استدامـت ذهنية الرعامة في منظماتنا الاجتماعية غير الحكومية التي تستدعي الباحث الخبير والمنهج النقدي الذي هو المنهج الوحيد لتطوير وعصرنة دور منظماتنا المدنية في التنمية المستدامة.

## تجربتي في البحث خارج المعهد

د. نجيب عيسى

أفهم من العنوان الذي تدرج مداخلتي تحته وهو: «تجربة معهد العلوم الاجتماعية في البحث خارج المعهد»، بأنني مطالب بالكلام على تجربتي في البحث، لا كمجرد باحث، وإنما من كوني أولاً وقبل كل شيء، فرد من أفراد الهيئة التعليمية في جامعة اسمها الجامعة اللبنانية وتحديداً في وحدة منها، أسمها معهد العلوم الاجتماعية. مما يعني انه إذا كان ثمة فائدة تتواتي من كلامي على تجربتي «خارج» المعهد، فستقتاس بدمى ما تحفل به من استنتاجات صالحة للتوظيف في سياق نهج يسعى الى تعزيز جامعتنا الوطنية بشكل عام، وبشكل خاص تعزيز الدور المزدوج المنوط بمعهدنا أساساً أعني دوره التعليمي ودوره البحثي. خصوصاً وأنني أقرأ ملاحظة جاءت في نهاية برنامج هذا اليوم العلمي، مفادها أن توصيات ستتصدر عنه لاحقاً.

إذاً وفي هذه «الزحمة» والعجالة، لا مكان لتناول العديد من المسائل التي تطرحها تجربة البحث «خارج» المعهد على أهميتها، واكتفي بمحاولة التناول السريع لأربع مسائل رئيسية؛

- ١ - معنى وأسباب وقوع التجربة في البحث «خارج» المعهد.
- ٢ - مصادر الطلب على البحث.
- ٣ - مجالات البحث.
- ٤ - تقييم لم ردود هذه التجربة على الباحث وعلى المؤسسة الجامعية التي يعمل فيها.

**أولاً: في معنى وأسباب وقوع تجربة البحث «خارج» المعهد:**

لا أجد معنى لادراج عدد من تجارب الزملاء بما فيها تجربتي، تحت عنوان: تجربة المعهد في البحث خارج المعهد، إلا في حال كان المقصود هو أن هذه التجربة جرت او تجري خارج الاطار المؤسسي المخصص للبحث في المعهد، اعني

به مركز الابحاث. لكن في هذه الحال لا يكون هنالك معنى لتجربة البحث «داخل» المعهد (إلا في حالة أخرى سأعود إليها فيما بعد). لأن مركز الابحاث في المعهد، وكما هو معروف، توقف عن العمل فعلياً منذ ما قبل الحرب. وهو الآن يخطو خطواته الأولى المتغيرة للانطلاق من جديد. وبهذا الخصوص لا اتوقع ان ينطلق مركز الابحاث في المعهد بصورة جديدة، إذا اعتمد فقط على موازنة الجامعة من أجل تمويل مشاريعه البحثية. هذا يعني وجوب افتتاحه على مصادر تمويل خارجية، واستطراداً وجوب قيامه بتنفيذ مشاريع بحثية مطلوبة خارجياً. والخارج المقصود في الحالين هنا، هو «خارج» الجامعة.

أما الحال الثانية التي يمكن أن نجد فيها بعض التبرير لإدراج تجربة البحث تحت عنوان «تجربة البحث خارج المعهد»، فعندما يكون المقصود ان النشاط البحثي للأستاذ الجامعي، خصوصاً المختص بالعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية بشكل عام، لا يستلزم دائماً وسائل مكلفة، وبالتالي لا حاجة في احياناً كثيرة لوجود مؤسسات في الجامعة مخصصة للبحث (مراكز ابحاث مختبرات)، ولا حتى لتمويل غير عادي. وإنما يكفي الأستاذ الجامعي ليقوم بمهمته البحثية وجود مكتبة تؤمن له المراجع الضرورية من جهة، ومجلات متخصصة أو دور نشر تقبل نشر أبحاثه من جهة ثانية. في هذه الحال يجب أن نقبل بأن لا يقوم هذا الأستاذ بأبحاث ميدانية، وأن يقتصر عمله البحثي على بعض الأعمال المكتتبة ذات الطابع النظري والتي لا تتطلب أسفاراً ولا جهوداً توثيقية ملحوظة. (ذلك يستدعي مثلاً وجود مساعدي أبحاث). حتى انه يبقى من المتعسر القيام بهذا النوع من الأبحاث لعجز المكتبة على الأقل في فرعنا، عن تأمين الحدود الدنيا من مستلزمات البحث، على صعيد الكتب والدوريات ومصادر المعلومات والبيانات، خصوصاً الصادرة باللغات الأجنبية.

في جميع الأحوال، أرى من البدئي أن يلجأ الأستاذ الجامعي إلى ممارسة نشاطه البحثي من «الخارج» عندما لا يكون أمامه سوى أحد خيارين: التدريس من الداخل والبحث من «الداخل» أيضاً، لكن ضمن أوضاع معيشية متدينة. أو التدريس من «الداخل» والبحث من «الخارج» بشروط معيشية أفضل.

فيما يخصني، فإن الجزء الأكبر من تجربتي البحثية يقع «خارج» المعهد بمعنى انه جاء بناءً على طلب من مؤسسات بحثية خارج المعهد والجامعة اللبنانية. على هذا الجزء إذاً سيقتصر ما يلي من كلام.

## ثانياً: في مصادر الطلب الخارجي على البحث وأشكال النشاط البحثي

يمكن إدراج المؤسسات التي حضنت نشاطي البحثي في صفين:

الصنف الأول: ويكون من مؤسسات بحثية خاصة، تأخذ عموماً اسم مراكز أبحاث تمولها في أكثر الأحيان جهات خارجية (الخارج هنا هو خارج لبنان).

أما الصنف الثاني ويكون من منظمات وهيئات متخصصة تابعة للأمم المتحدة.

١ - في الإطار الأول: أي مراكز الأبحاث الخاصة، أخذ نشاطي البحثي شكلين رئисين:

أ - الشكل الأول: وهو القيام بأبحاث ودراسات تنشر في كتب أو كتيبات أو في مجلات تصدر عن هذه المراكز. وبهذا الخصوص تجدر الاشارة الى أنه للباحث عادة هامش واسع نسبياً من الحرية في اختيار موضوع بحثه وطريقة معالجته (طبعاً ضمن التوجهات العامة لمشاريع هذه المراكز البحثية). كذلك تجدر الإشارة الى ان المردود المادي لنشاط الباحث في هذا الحقل ليس افضل بكثير من المردود الذي يأتيه من دور النشر أو المجالات العادية.

ب - الشكل الثاني: للتعاون مع هذه المراكز هو ما يمكن تسميته بالنشاط الاستشاري - التنسيقي في المجال البحثي. ويدخل في هذا الحقل نشاطات متعددة، تتراوح من المشاركة في وضع برامج للابحاث، الى متابعة تنفيذها وتقديم مخرجاتها، الى تنظيم ندوات ومؤتمرات وتقديم اوراق اليها، الى المشاركة في الهيئات العلمية المشرفة على اصدار الدوريات الصادرة عن المراكز المذكورة وتحكيم المقالات الواردة... الخ.

٢ - في الإطار الثاني: أي المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، اخذ نشاطي ثلاثة اشكال رئيسية؟

أ - **الشكل الأول:** وهو القيام بدراسات حول مواضيع تحددها المنظمات المعنية.

ب - **الشكل الثاني:** وهو المشاركة في بعثات خبرة فنية إلى بعض البلدان، توفر عادة بناءً على طلب البلد المعنى، وتكون مهمتها دراسة مسألة محددة واعداد تقرير بشأنها يتضمن اقتراحات حول اشكال المساعدة التي يمكن أن تؤمنها المنظمات الدولية لمعالجة المسألة موضوع الدرس.

ج - **الشكل الثالث:** هو المشاركة في ندوات ومؤتمرات واجتماعات خبراء تعقدتها هذه المنظمات وتقديم أوراق إليها. وفي كثير من الأحيان تعقد المنظمات الدولية ندواتها ومؤتمراتها بالتعاون مع الجامعات في البلدان التي تعقد فيها. وبهذا الخصوص لا يمكن إلا أن نلاحظ غياب الجامعة اللبنانية ومعهد العلوم الاجتماعية كمؤسسات، عن هذا النشاط، كما عن نشاط الدراسات التي توكل المنظمات الدولية أمر تنفيذها في لبنان إلى مؤسسات خاصة.

٣ - بعض الملاحظات بخصوص النشاط البحثي - الدراسي في إطار المنظمات الدولية:

أ - **المكافآت المالية** التي يحصل عليها الباحث من هذه المنظمات هي أفضل بشكل ملحوظ من المكافآت التي يحصل عليها من مراكز الأبحاث الخاصة.

ب - **الجهة الممولة** هي التي تحدد موضوع البحث أو الدراسة. كما أنها تحدد له إطار مرجعي عام عليه أن يتقييد به في إعداد البحث أو الدراسة.

ج - لا يظهر اسم الباحث بشكل بارز على غلاف الدراسة التي اعدها عند نشرها ولا حتى على الصفحة الأولى التي تلي الغلاف. وإنما يكتفى في بعض الأحيان بذكر اسم المؤلف في سياق المقدمة أو التمهيد التي يعدها مسؤول

في المنظمة المعنية. لكن في المدة الأخيرة اخذت بعض المنظمات تُظهر اسم الباحث على الغلاف.

د - عادة لا يجري نشر الأبحاث والدراسات على نطاق واسع (اي تعميمها بواسطة شركات التوزيع على المكتبات) وإنما يكتفى بارسالها لمن يطلبها من مؤسسات وافراد مهتمين بالموضوع. أما التقارير فتبقى في ادراج المنظمة وادراج المؤسسات الحكومية المعنية.

### ثالثاً: في مجالات البحث

من الواضح ان للتجربة على هذا المستوى طابعاً شخصياً مميزاً.

١ - فيما يتعلق بتجربتي الخاصة، ألاحظ أنه يغلب على نشاطي البحثي، التنوع. ولا شك أن السبب الأساسي هو اتساع حقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي هو اختصاصي. ولكن على هذه القاعدة لم يكن اهتمامي الشخصي بالموضوع هو دائماً الدافع الرئيسي لتناوله بالبحث، وإنما جملة من العوامل والظروف احتلت فيها الاعتبارات المادية والمعنوية حيزاً لا يستهان به.

هكذا لاحظ ان اهتمامي البحثي كان يتركز بداية على قضايا التنمية الاقتصادية في لبنان والبلدان العربية بجوانبها العامة (المacro)، من بنى واستراتيجيات وسياسات، فانتقل في مرحلة لاحقة، تحت تأثير الطلب «الخارجي»، الى تناول قضايا محددة ومتعددة، ولكن لها علاقة دائماً بمسألة التنمية الاقتصادية الاجتماعية في لبنان والبلدان العربية. من موضوع التكامل الاقتصادي الى موضوعات التشغيل والبطالة والقوى العاملة، الى موضوع الفقر، الى موضوع الخصخصة الى موضوع برامج الاصلاح الاقتصادي الهيكلي، الى موضوع التنمية البشرية...

٢ - الى جانب التنوع فإنه أصبح يطغى على نشاطي البحثي، دائماً تحت تأثير الطلب الخارجي، الطابع العملي أو ما يسمى بالإنكليزية Policy. أي أن الدراسات والأبحاث التي قمت بها كانت في معظم الأحيان مسكونة بأهداف

عملية مباشرة. بمعنى آخر، كان ترکز على تقويم السياسات المتناولة للقضايا المطروحة واقتراح سياسات مكملة أو بديلة. وبهذا الخصوص أرى من الضروري التنويه بأن هذا النوع من الأبحاث والدراسات لا يجب أن يغيب الجوانب النظرية وإنما عليه ان ينطلق منها، وأنه يتطلب اضافة الى ذلك الاطلاع على التجارب العالمية الماضية والحاضرة فيما يتعلق بالمسألة المطروحة على البحث.

#### رابعاً وآخرأ: تقييم سريع للتجربة

##### ١ - على المستوى الشخصي

أ - تدفع باستمرار الى مواكبة الجديد في الانتاج العلمي بشقيه النظري والتطبيقي.

ب - تجعل الاستاذ الجامعي على تماس دائم مع الواقع، بأوضاعه ومشاكله الملجمة. مما يجعله قادرًا على تكوين موقف نقدي من النظريات التي يتعامل معها.

ج - تتبع مجال للاحتكاك والتواصل مع الوسط العلمي الخارجي من باحثين وخبراء عرب وأجانب.

د - تدخل بعض التحسن الى الوضع المعيشي والاستقرار النفسي.

هـ - مقابل هذه الايجابيات للتجربة فإنها تبعد الى حد ما عن مجالات اهتمامه البحثية الخاصة.

##### ٢ - بالنسبة للمؤسسة التي ينتمي اليها الباحث أصلًا (الجامعة بشكل عام والمعهد بشكل خاص):

جميع ايجابيات التجربة على المستوى الشخصي لا يمكن إلا أن ترد ايجابيات على المؤسسة الجامعية التي يعمل فيها الباحث (بأوضاعها الراهنة طبعاً)، شرط ان لا ينسى مهمته الثانية الأساسية أي مهمة التدريس. وإذا نسي يجب ان يكون هنالك من

أولي الأمر في الجامعة، من يذكره بذلك، عندها لا يكون هنالك معنى لمقوله «خرق قانون التفرغ».

فيما يتعلق بي شخصياً أحاول ان اعكس متابعتي لقضايا التنمية الراهنة على عملي التدريسي. من خلال طرح هذه القضايا على طلابي كمواضيع للنقاش وكمواضيع للبحث. وهنا اجذبني مدفوعاً للتصرير بأن الجانب الطاغي على عملي «خارج» الجامعة و«داخلها» هو البحث بكل شؤونه وشجونه. ذلك ان ساعات التدريس عندي تقتصر على ساعتين والحمد لله، (الذي لا يحمد على مكروه سواه)، مع العلم انهما ساعتي محاضرات وندوات.

في الختام كنت طبعاً امنى وأفضل، ان احصل على ما سميت ايجابيات تجربتي من داخل الجامعة والمعهد. فذلك كان على الأقل يتبع لي التفرغ إلى اهتماماتي البحثية الخاصة. ومع ذلك اعتقادني في وضعي الحالي لا أزال أقوم بالدور الذي يجب أن أقوم به في وحدة من وحدات الجامعة اللبنانية اسمها «معهد» وليس كلية، من ضمن مهامها الأساسية كما حددها القانون، البحث في قضايا التنمية ليس فقط في لبنان وإنما أيضاً في بلدان الشرق الأوسط.



## البحث في مؤسسة البحث العلمي

د. طلال عتريسي

تحتختلف ادارة وحركة البحث العلمي في المؤسسة الخاصة عنها في مؤسسة الجامعة اللبنانية، هذا اذا صرحت عقد مثل هذه المقارنة نظراً لقلة الأبحاث ومراكيزها في هذه الأخيرة.

هذا الاختلاف يمكن ان نرده الى ما هو معروف عن الفروقات بين القطاع العام والقطاع الخاص في شتى الميادين وليس فقط في إطار البحث العلمي وتجربته. وما سنحاول ايراده من دروس تعلمناها، لا يعني انها تحققت في هذه المؤسسة او تلك من المؤسسات البحثية في لبنان او في المنطقة العربية. بل يمكن القول ان التأكيد على بعض النقاط التي سنشير اليها لا يهدف إلا لتجنب الآثار السلبية المباشرة التي نتجت عن غيابها في كثير من التجارب.  
اما أبرز تلك الدروس فيمكن، دون مراعاة لترتيبها من حيث الأهمية، ان نلخصها ايجازاً على الشكل التالي:

١ - ان تحدد المؤسسة البحثية لنفسها محاور اهتمام واضحة قدر الامكان. سواء على مستوى الموضوعات او على مستوى البلدان. وذلك على الرغم من التداخل المعروف في عصرنا الحاضر، بين العلوم الانسانية والعلوم السياسية والاستراتيجية والاقتصادية.

والشخص وفقاً لهذا التصور يجعل من المؤسسة البحثية، بمرور الوقت، مؤسسة مرجعية على مستوى محاور اهتمامها، فيما تقتنيه من كتب وما تنظمه من أرشيف ووثائق وما يتم تكثيفه من دوريات..

(كأن تكون المراكز متخصصة في دراسة الموضوع الاسرائيلي، او الحوار الاسلامي - المسيحي، او الحركات الاسلامية، او العلاقات العربية - الايرانية، او الموضوع الفلسطيني، او الشأن الاقتصادي العربي او اللبناني... الخ)

٢ - عدم التحاق عدد كبير من الباحثين المتفرغين بالمؤسسة البحثية. وان يقتصر الأمر على نواة صغيرة من الباحثين ومن المساعدين (قد لا تتجاوز اصابع اليد الواحدة) يمكن ان نطلق عليها اصطلاحاً الادارة العلمية. مقابل الادارة الادارية التي تتولى شؤون الموظفين والتوزيع والطباعة رسوى ذلك.. على ان يتم الفصل بين عمل الادارتين. ومهمة هذه النواة العلمية هي متابعة كل ما له علاقة بالنشاط العلمي في المؤسسة من حيث التخطيط والاعداد وابدء الرأي، الى تحمل المسؤوليات المباشرة. ومن الأفضل ان يكون افراد هذه النواة متذمّرون الاختصاصات.

اما مساوئ التحاق عدد كبير من الباحثين المتفرغين بالمؤسسة البحثية فيعود الى صعوبة الجمع بين خصوصيّة الباحث للأنظمة الادارية وبين تنظيم وقته وفقاً لرغبته في الكتابة او في الحضور الى المؤسسة.

ان مثل هذا العدد الكبير من الباحثين، اذا وجد في المؤسسة البحثية، قد يعطى التفكير في توسيع دائرة العلاقات والاتصالات مع الباحثين الآخرين، في لبنان أو في المنطقة العربية. كما انه يقلل الميزانية والعمل الاداري، ويستهلك الوقت في نقاشات لا تنتهي، ولا تكون بالضرورة في خدمة البرامج المقترحة للتنفيذ.

لذا من الأفضل ان يتم الاتفاق مع اكبر عدد ممكن من الباحثين، وفقاً للمشاريع المطروحة والميزانية التوفّرة، من خلال عقود خاصة، تنتهي بنهایة البحث المتفق عليه، وتتجدد في كل مرة وفقاً لطبيعة المشاريع السنوية ولطبيعة اختصاص الباحثين.

٣ - ان تتم الاستعانة بهيئة من المستشارين من ذوي الاختصاصات المختلفة، من المشارب الفكرية المتعددة. دون اي يعني ذلك جمع المتنافر. لأن الاختلاف في زوايا النظر من موقع هذا الاختصاص أو ذاك يرفع درجة الموضوعية في العمل البحثي. فيما يؤدي التناقض الى صعوبة التعاون.

٤ - اهمية المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية خصوصاً خارج الوطن. وأهم ما يمكن ان يتربّب على مثل هذه المشاركة، التعرف المباشر على تجربة المراكز والمؤسسات البحثية الأخرى. وعلى طريقتها في عقد الندوات. وعلى

الباحثين القادمين من بلدان مختلفة، الذين يحملون معهم تجارب فكرية متنوعة تسمح بتطوير لغة الباحث العلمية، ولا شك ان مثل هذه اللقاءات المباشرة هي التي تتيح بالدرجة الأولى واكثر من التواصل عبر المراسلة، فرص التعاون بين الباحثين وبين المؤسسات البحثية.

٥ - على المؤسسة البحثية ان تتجاوز عقدة الاسماء «اللامعة» او «الاسماء الكبيرة» التي يمكن ان تشارك في الندوات والمؤتمرات. فقد دلت التجربة ان مثل هذه الاسماء التي تدعى الى كل الندوات، وتسافر الى كل البلدان لا يتوفّر لديها في معظم الأحيان الوقت الكافي لاعداد البحث بالشروط العلمية المرغوبة. وثمة من يعبر بطرافة عن هذا الواقع بالقول ان هذه الشخصيات ونظراً لكثرة حلها وترحالها، تكتب ورقتها البحثية في الطائرة التي تقلّها الى هذه الندوة او تلك. هذا بينما يعتبر الاهتمام بالباحثين الشبان ودعوتهم الى المشاركة العلمية فرصة مناسبة لهم، واكثرفائدة وانتاجية نظراً لرغبة هؤلاء الباحثين في العمل الجاد والصبور الذي يثبت كفاءتهم ويعبر عن توقعهم الى «النجومية» العلمية.

٦ - الاطلاع على ما يعقد من ندوات في البلدان العربية خصوصاً، وبلدان العالم عموماً (اذا توفر ذلك) في موضوع اختصاص المؤسسة البحثية. ومتابعة ما يصدر في الدوريات العربية والعالمية المتخصصة على المستوى نفسه.

٧ - ضرورة تحديد الاصدارات او النشاطات التي تعبّر عن محاور اهتمام المؤسسة البحثية. لأن هذا الأمر يساعد على تكثيف الجهد وتطوير العمل ومتابعة التوسيع فيه بدلاً من تشتيت الجهد والمالي.. (كأن تحدد المؤسسة على سبيل المثال: نشرة شهرية او مجلة فصلية، او ندوة سنوية، او عدة كتب سنويّاً).

٨ - توسيع دائرة المشاركة في تأليف كتاب واحد. بما يسمح لكل باحث بالتركيز على المحور الذي يعالجها دون الاستطراد، او التطويل، وبما يسمح للقارئ بالتعرف على اكثر من وجهة نظر، خصوصاً واننا نعيش اليوم في عالم اتسعت فيه فرص الحصول على المعلومات من مصادر كثيرة ومتعددة، كما ان هذه المشاركة توفر لأكثر من باحث فرصة الاستفادة المادية والمعنوية.

- ٩ - الاهتمام باصدار الكراسات او الكتيبات التي لا تتجاوز صفحاتها الخمسين الى ستين صفحة، كمطبوعة يسهل على طلاب الجامعات اقتناها وشراؤها. خصوصاً واننا نلاحظ تراجع الاهتمام بشراء الكتب والمؤلفات الضخمة، الا في اوساط بحثية خاصة، نظراً لتكليفها المرتفعة وضيق الوقت للاطلاع عليها.
- كما ان التدفق في المعلومات الذي توفره التقنيات الحديثة في الاتصال وضع الباحث والطالب الجامعي امام صعوبة غير متوقعة، تكمن في عدم المقدرة على متابعة كل ما تقدمه هذه التقنيات المتطرفة. لذلك يمكن لمثل هذه الكتيبات (التي تتناول مواضيع محددة، تحليلية تأسيسية) ان تكون مادة مرجعية مفيدة جداً لطلاب الجامعات وللباحثين المتخصصين وغير المتخصصين.
- ١٠ - تحديد مهمة الباحث قبل التحاقه بالمؤسسة. اي ان يتم تعين الحاجات البحثية اولاً، لكي يتم على ضوئها اختيار الباحث صاحب الكفاءة العلمية المناسبة. اما خلاف ذلك فلن يؤدي الا الاضطراب العلمي والاداري، والى تشتيت الجهد والمال.
- كما ان المؤسسة البحثية لا تحتمل (الواسطات) والتدخل لمصلحة هذا الباحث او ذاك، الا على قاعدة الحاجة اولاً، والاختصاص ثانياً، والكفاءة ثالثاً. فاذا خلت (الواسطة) من هذه العناصر الثلاثة كان القبول بها مدخلاً لظهور عوارض المرض والشيجوخة المبكرة في المؤسسة البحثية.
- ١١ - عدم الواقع في شرك النشاطية التي تخلو غالباً من الأهداف العلمية المحددة، ولا تهدف سوى الى غaiات دعائية للمؤسسة البحثية..
- ١٢ - وضع خطة العمل السنوية، او لكل سنتين، مع تحديد طبيعة الاصدارات والنشاطات خلالها، وكذلك الميزانية المتوقعة لها.
- ١٣ - تنظيم العقود الواضحة مع الباحثين، من حيث طبيعة البحث، وموعد تسليميه وعدد صفحاته التقريري، والمكافأة وطريقة دفعها، وحقوق التأليف والنشر، وغير ذلك مما يمنع اي سوء تفاهم محتمل بين الباحث وبين المؤسسة البحثية...

١٤ - ايجاد سبل التواصل مع المؤسسات والهيئات الاقتصادية لتقديم الخدمات الاستشارية او الاحصائية او الميدانية. بما يسمح بربط المؤسسة البحثية بسوق العمل وبالتحولات الاجتماعية، فيما يوفر لها فرص الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها. لأن المؤسسات البحثية لا تستطيع الاستمرار في عملها، كما هو معلوم، مما تدره عليها فقط مبيعات كتبها او الاشتراك في دورياتها.

اخيراً: ثمة دروس اخرى كثيرة غير التي ذكرنا، نتمنى ان تتاح لنا فرصة تعلمها في المستقبل القريب.



## **البحث الاجتماعي الميداني (تجربة خاصة)**

**د. مروان الحوري**

تجربتنا في البحث الاجتماعي الميداني مزدوجة الموقع، أولهما موقع المشاركة في تدريس مادة التدريب على البحث الاستقصائي الاحصائي في معهد العلوم الاجتماعية من خلال موضوعات تطبيقية يجري اختيارها كل عام. وثانيهما موقع المشاركة في دراسات ميدانية عديدة لصالح هيئات رسمية أو دولية أو أهلية أو خاصة، تجريها لغaiات تخطيطية أو تطبيقية محددة. وفي كلا الموقعين يغلب على مشاركتنا مسؤولية الاهتمام بجوانب تقنية واجرائية من بينها تحديداً مهام بناء عينات احصائية ورسم استمرارات والاشراف الفني واللوجيستي على عمليات تجميع البيانات وتدقيقها وترميزها وجدولتها وتحليلها احصائياً.

ومن بين ما شاركنا به من دراسات خارج نطاق المعهد، سنتناول بعضاً من جوانب تجربة «مشروع مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن» بما هو بحث اجتماعي ميداني تووضح أهدافه وامكانات الافادة من نتائجه، أهمية الدراسات الميدانية الاحصائية، وضرورة أن يعطي معهد العلوم الاجتماعية اهتماماً أكبر لميدان البحث الاستقصائي الاحصائي ليس فقط على مستوى مركز التدريس في المعهد، بل وبشكل أساسي على مستوى مركز الأبحاث فيه.

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بتنفيذ هذا المشروع لأهداف عدة أهمها:

- ١ - تحديد الخصائص السكانية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية الأساسية للمجتمع اللبناني من خلال بحث ميداني على عينة من الأسر شملت حوالي الخمسة وستين ألف أسرة معيشية.
- ٢ - الافادة من المعطيات الاحصائية للمشروع من أجل صياغة برامج تعاون

اقتصادي وتقني مع منظمات الأمم المتحدة هدفها دعم عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان والمساهمة في وضع سياسات وبرامج سكانية في عدد من المجالات المعنية.

- ٣ - بناء عينات احصائية فرعية لصالح وزارة الشؤون الاجتماعية للقيام بدراسات ميدانية تتناول قضايا اجتماعية تعمل الوزارة على وضع خطط وبرامج لمعالجتها (انظر ملحق رقم ١).
- ٤ - تأمين عينات احصائية فرعية لادارات رسمية وجامعات ومراكز أبحاث وهيئات أهلية وغيرها، ترغب القيام بدراسات متخصصة في مجالات تهمها (انظر ملحق رقم ٢).

تم تنفيذ المشروع بين منتصف العام ١٩٩٤ ونهاية العام ١٩٩٦ وتم اصدار نتائجه وبياناته وفق شكل تقليدي هو عبارة عن جداول احصائية ونسب مئوية على مستوى لبنان والمحافظة والقضاء، ولكن أيضاً وفق شكل مستجد قوامه قرص مدمج CD يتضمن كافة البيانات التفصيلية على مستوى كل أسرة وفرد في العينة (بعد حذف أسماء وعنوانين الأسر) وهو ما أتاح للعديد من الباحثين والهيئات والمؤسسات استخراج أي جداول احصائية يحتاجونها وعلى أي مستوى جغرافي يرغبون اجراء التحليل على أساسه.

جرت خلال اجراء المسح وفي نهايته ورشات عمل عدة شارك فيها باحثون وهيئات معنية بغایة تحقيق أهداف ومهام محددة من بينها خصوصاً:

- \* تحديد أسس بناء عينة المسح واجراءات تنفيذها، وقد شارك فيها خبراء من المكتب الاحصائي التابع للأمم المتحدة في نيويورك ومن فريق الدعم الفني التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان.
- \* بناء الاستمارات المختلفة التي احتاجها تنفيذ المسح وبخاصة استماره للبيانات حول الأسرة والمسكن، وقد شارك فيها ممثلون عن الوزارات والادارات الرسمية المعنية، وخبراء من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

\* تقويم نتائج المسح وتحديد أوجه استخداماتها المستقبلية، وقد شارك فيها باحثون معنيون وهيئات دولية مختلفة.

خلاصات عده يمكن استخراجها من تجربة مشروع مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن بما هو مسح اجتماعي ميداني، وهي خلاصات يمكن الافادة من بعضها في اقتراح مناهج التعليم الجديدة في المعهد، وفي تطوير مهام وامكانات مركز الأبحاث فيه.

\* الخلاصة الأولى التي توصلت اليها تجربة المسح هي ضرورة تحديد الخرائط الجغرافية في لبنان، بالارتكاز على التصوير بواسطة الأقمار الاصطناعية، لاعتمادها في العمليات الاحصائية اللاحقة، وكذلك أهمية تطوير استخدام نظم المعلومات الجغرافية بهدف تكوين قاعدة بيانات جغرافية تتضمن كافة البيانات والمؤشرات السكانية والاجتماعية المتوفرة. وهو أمر يمكن ان ينعكس على مستوى المناهج المقترحة للمعهد بادخال مواد تدريبية تتناول مسألة استخدام الخرائط في المسوحات الميدانية وفي التمثيل الكارتوجغرافي للنتائج، باستخدام برامج الكمبيوتر المتخصصة المعنية بهذا الموضوع.

\* الخلاصة الثانية هي ضرورة انشاء نظام معلومات احصائي شامل يوفر المؤشرات السكانية والاجتماعية وغيرها على كافة المستويات الجغرافية في لبنان مما يتبع للهيئات الوطنية والدولية متابعة تطور الوضع السكاني والاجتماعية في لبنان، وأهمية وضع قائمة بالمؤشرات السكانية والاجتماعية الأساسية. وهو ما يمكن أن ينعكس على مستوى المعهد، مشاركة من مركز الأبحاث فيه في المساهمة باقتراح عناصر من قائمة المؤشرات هذه من جهة، والمساهمة الميدانية في تجميع البيانات الاحصائية التي يتطلبها بناء هذه المؤشرات من جهة أخرى.

\* الخلاصة الثالثة هي أهمية توسيع نطاق تأهيل وتمكين العناصر البشرية العاملة والمهتمة بالشؤون السكانية بتدريبها على استخدام برامج التحليل الديموغرافي والاسقاطات السكانية، بواسطة برامج كمبيوتر متخصصة تعتمدتها هيئات الأمم المتحدة أو غيرها، مع الاهتمام بشكل خاص بطلاب الجامعات الذي يدرسون في

المجالات السكانية والاجتماعية، وهو أمر يمكن أن يفسح المجال أمام تعاون مستقبلي على مستوى تدريب طلاب الديموغرافيا في المعهد على هذه البرامج، بالتعاون مع الهيئات المعنية بذلك في الأمم المتحدة.

\* الخلاصة الرابعة هي ضرورة اجراء تعداد سكاني شامل مع بداية القرن القادم ليكون أساساً لعادة بناء نظام المعلومات الاحصائي الوطني.

اضافة، لا بد من القول أن لكل تجربة في البحث الاجتماعي انعكاسها على تطوير امكانات الباحث، وقد كان لنا على المستوى الشخصي افادات عديدة ان على مستوى الاطلاع والتدريب العملي على برامج كمبيوتر تستخدم في عمليات ادخال البيانات وتدقيقها وفرزها وتحليلها، أو على مستوى تنظيم وادارة الدراسات الميدانية الكبيرة الحجم، أو على مستوى الاطلاع على عدد من التقنيات الحديثة التي يمكن استخدامها في التعدادات المقترن اجراءها في كافة الدول العربية مع بداية القرن القادم، أو على مستوى الافادة من محمل هذه الخبرات في مهام تدريس مادة التدريب على البحث الاستقصائي الاجتماعي في المعهد.

وأخيراً نود أن نشير الى أهمية أن يتاح لمركز الأبحاث في المعهد امكان التعاقد مع هيئات أو مؤسسات رسمية ودولية وخاصة ليتمكن له المشاركة في جهد ما يقام من أبحاث اجتماعية ميدانية حالياً ضمن اطار ضرورات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في لبنان، والى ضرورة أن تربط مادتي التدريب على البحث الاستقصائي الاحصائي والمونوغرافيا في الستيني المنهجيتين الثالثة والثانية في المعهد بمركز الأبحاث فيه، لكي يتاح للطلاب العمل على موضوعات ومشكلات فعلية تحتاجها أو تطلبها هيئات ومؤسسات معنية.

**ملحق رقم ١ : دراسات ميدانية ذات طابع اجتماعي تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على الاعداد لها وتنفيذها.**

- \* التحرّكات السكّانية الداخليّة.
- \* هجرة الأدمغة إلى الخارج.
- \* الواقع الاقتصادي والاجتماعي للنساء الأرامل.
- \* النتائج الاجتماعية لحالات الفقر.
- \* قضايا ومشكلات المعوقين.
- \* مشكلات الادمان على المخدرات وسوء استعمال الأدوية.
- \* بيئة المسكن وتأثيره على صحة الأسرة.

**ملحق رقم ٢ : ادارات وهيئات تم تأمين عينات احصائية لها من العينة الأم لمشروع مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن.**

- \* وزارة الصحة العامة التي قامت بإجراء بحث ميداني حول صحة الأم والطفل.
- \* المركز التربوي للبحوث والانماء الذي قام بإجراء دراستين ميدانيتين أولاهما عن أكالاف التعليم والثانوية عن الانتساب الدراسي.
- \* المؤسسة الوطنية للاستخدام التي قامت بإجراء دراسة ميدانية عن العاطلين عن العمل في لبنان.
- \* الجامعة اللبنانيّة الأميركيّة التي قامت بإجراء دراسة ميدانية عن المرأة العاملة.
- \* منظمة اليونيسيف التي قامت بإجراء دراسة عن الأمهات والأطفال.
- \* جمعية تنظيم الأسرة التي قامت بإجراء دراسة عن الصحة الانجابية.
- \* الجمعية اللبنانيّة لعلم الوبائيّات التي قامت بإجراء ثلاث دراسات عن ترقق العظام وتأثير التدخين على الصحة ونوعية الصحة في لبنان.
- \* كلية الصحة العامة في الجامعة الأميركيّة التي ستقوم بدراسة تفصيلية عن أنواع ومستويات الاعاقة لدى المقيمين في منطقة بيروت الكبرى.

## ملحق رقم ٣: دراسات ميدانية تولينا مسؤوليتها أو شاركتنا فيها خارج معهد العلوم الاجتماعية

- \* دراسة ميدانية حول الأبنية والمساكن في وسط بيروت التجاري.
- \* دراسة حول «احتياجات التعريب في المؤسسات الوطنية في دولة الجزائر».
- \* دراسة استقصائية احصائية حول المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية وغيرها في مدن وقضاء عاليه اضافة الى بيانات تجميعية عن السكان.
- \* دراسة ميدانية «لاحصاء وتصنيف المعاقين في لبنان».
- \* دراسة ميدانية اجتماعية اقتصادية حول «أوضاع الأسر والمؤسسات في مدينة بيروت وضواحيها».
- \* دراسة استقصائية احصائية حول «اتجاهات الرأي العام الإسلامي تجاه القضايا التي أفرزتها الحرب في لبنان».
- \* دراسة ميدانية حول «واقع المؤسسات الاجتماعية الاسلامية في لبنان».
- \* دراسة احصائية حول «المصانع العاملة في الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت».
- \* دراسة استقصائية احصائية حول «معارف وموافق وممارسات العاملات مع الأطفال في الروضات، لجهة كيفية التعامل مع الأطفال في هذه المرحلة من العمر».
- \* دراسة احصائية حول «واقع البناء في منطقة دوحة عرمون».
- \* دراسة احصائية حول آراء المودعين والمعاملين مع البنك البريطاني في بيروت بمستوى الخدمات المصرفية التي يؤمنها هذا البنك.
- \* دراسة احصائية عن الأسر في منطقة باب التبانة - طرابلس بهدف كشف مشكلات التسرب المدرسي في هذه المنطقة.
- \* مشروع مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن.

# **تجربة (ماء - داتا) من التجربة النقدية الى المنهج العملاي**

**د. مصطفى سليمان**

**مقدمة: وعي التجربة والمشكلات**

**القسم الأول؛ في التجربة النقدية**

**١ - في المعرفة والمنهج الواحد المتزمن**

**٢ - في النقد والتغييب**

**٣ - في نقد المناهج في علم الاجتماع**

**أ - في الاساس (مشكلة العلم)**

**ب - في المنطلق (خرافة الفرضية)**

**ج - في المصطلحات (اجتماع وانقسام)**

**٤ - نقد التوجهات والسلوك (التعريب والتغريب)**

**القسم الثاني: المنهج العملاي: (ماء - داتا) واستطلاعات الرأي**

**١ - المنهج العملاي (ناتج النقد والاختبار)**

**٢ - من ثماره المحلية (استطلاع الرأي والسلوك)**

**أ - المنهج والتطبيق**

**ب - في تطبيقات العملية والعقبات**

**ج - اكثر من ١٠٠ استطلاع**

**خاتمة: سلاح العلم والحرية**

## **مقدمة: وعي التجارب والمشكلات**

بعد عشرات ثلاث من الأعوام في مصارعة مناهج المعرفة والتعليم، بين الرياضيات والإجتماعيات.

وبعد ما يزيد عن نصف هذه المدة في التعليم الجامعي: بين الرياضيات والعلوم الإجتماعية وعلم النفس والعلوم الطبية وعلم السكان ودورات ضباط الشرطة والجيش، وخصوصاً لمواد الإحصاء النظري والتطبيقي، والتدريب على البحث الاجتماعي واستطلاع الرأي....

وبعد ثلث هذه المدة، أي عشر سنوات، من تأسيس أول مختبر إحصائي<sup>١</sup> ميداني مستقل في لبنان، هذا المختبر الذي جمع بعض الأكيديين<sup>٢</sup> من أساتذة الجامعات باختصاصاتهم المختلفة، إلى فريق ميداني متخصص ومحترف للإحصاء الميداني: تشكل فقط من خريجي العلوم الإجتماعية بعد تجارب ومقارنات مع خريجي علم النفس وعلم السياسة والإعلام والإدارة.

بعد هذا، أصبح من الضروري أن يطلق النقاش على مستوى المنهج، نظرياً وتطبيقياً، بل على مستوى المناهج، والمفاهيم والمصطلحات، سواء في الإستخدام العملي الميداني أم في اللغة والإستخدام اللفظي في الكتابة والنطق والتعليم، انطلاقاً من التجارب والمشكلات، وذلك لإضاءة المساحات والطرقات المعرفية وتشريع الأبواب أمام نور العلم والحرية، وإطلاق سجناء المعرفة المعلبة بالعقائد (الأيديولوجيا) وتحرير عبيد التبعية والإستتباع، لأن خطر هذا في المعرفة والتعليم يولد كل تلك المخاطر التي شهدتها ويشهدتها العالم، وببلادنا خاصة، في السياسة والإدارة والإقتصاد والمجتمع عامة حتى حدود العائلة والأشخاص أنفسهم.

وعليه سيكون بحثي في قسمين:

القسم الأول: في التجربة النقدية (معهد العلوم الاجتماعية)

القسم الثاني: في المنهج العملياني (ماء - داتا) واستطلاعات الرأي)

## القسم الأول: في التجربة النقدية

### ١ - في المعرفة والمنهج الواحد المتزمت

تبدأ المرحلة المعرفية كل مرة من الارسال ثم التلقي، تلقي ما يرسل، ثم بالفهم والجواب، وينطلق الحوار، ثم بالتأمل والإضافة، نحناً واشتقاقاً، ونقداً ورفضاً ثم توليداً وإبداعاً، أو قمعاً وتدرجيناً وتبعية واستتباعاً... ولكل من ذلك آلياته المعرفية: المنطق والفهم أو البيان والبلاغة، وآلياته اللغوية: النطق والإستماع أو الكتابة والقراءة، وآلياته العضوية للإرسال والإستقبال: اللسان والأذن أو الأصابع والعيون، وأصبح لكل ذلك آلاته ووسائله التقنية المساعدة على الإكتساب والتواصل: القلم والورق والنقش والتسجيل والتصوير وسائر اجهزة وتقنيات الاتصالات حتى العلوم (كومبيوتر وانترنت).

وتتنوع المناهج في مسيرة أو مواجهة ذلك كله بالمجمل والتفاصيل. رغم أن بعض طلابنا وأساتذة يقولون بالمنهج الواحد، أو بأحادية المنهج! علماً أن الفلسفات المتناقضة، ولا سيما الإلهية والمادية كلامها، تقول بالحوار والجدل وتدعى إلى ذلك سائر الآخرين.. وهذا اعتراف منها ومن كل أتباعها المخلصين، بتعدد المناهج التي أصبحت مذاهب وتأسس خلفها طوائف واتباع... مع أنني أرى الفلسفتين تبدآن من منطق فرضي واحد هو التسليم بموجود أول، وإن اختلف المؤسسان والاتباع على اسم ونوع وشكل وتاريخ دور ومصير هذا الموجود الأول.. فكانت المذاهب والمدارس والمناهج...

أما أن يأتي نفر أو بعض من يقول لطلابه أنه لا يوجد إلا منهج واحد، ويغضب الأتباع من كل مخالف لهذا القول حتى مقاطعة الصنفوف... فذلك ما يعود إلى أحد الأسباب التالية:

- ١ - إما أن يكون الطلاب غير فاهمين لما يقال لهم (ضعف في البلاغة)
- ٢ - إما أن يكون الأستاذ أو الأستاذة غير قادرين على الإفهام (ضعف في البيان)

٣ - وأما أن يكون هناك منهج جديد ينكر كل المناهج الأخرى السابقة والحاضرة والقادمة المحتملة الحضور دائمًا في أي زمان ومن أي مكان.

٤ - واما ان يكون هناك موقف معرفي ارادي وغير ارادي كالتعصب والانغلاق ونحو ذلك.

وإذا كان السبيان الأولان مكرورين ومكروهين لكنهما هينان، فالثالث والرابع مكروران أيضًا ولكنهما كلامهما مرض معد وفتاك.. حيث يفتك بأجيال وشباب تركوا الأهل والأصحاب ليتحرروا بنور العلم فإذا بهم أسرى هذا الاستتباع العقائدي الجامد المطبق بآحادية مريبة.. ولقد كتبت مرة عن هذا الأمر وعن حزني على طالب ترك أهله تحت الاحتلال الصهيوني الإسرائيلي وأتنا في عز «ثورة الحجارة» ليتزود بعلم الإجتماع ليعينه على تحرير أهله وأرضه، فإذا به يقع في تزmet «المنهج الواحد»، الذي قال عنه «الاستاذ» حسب زعمه!

## ٢ - في النقد والتغييب

إن مثل «النعامة والصياد» متكرر في العلم والفلسفة وفي التعليم أكثر. وقد سمي ذلك زميلنا وأستاذنا الشهيد «حسن حمدان» رحمه الله، باسم «التغييب». وكما تضع النعامة رأسها بالرمل عندما ترى الصياد، تاركة جسمها الكبير فريسة، كذلك يعمد البعض إلى تغريب وجود الآخر عن ناظريهم، فيعرضون جسمهم المعرفي أو الشخصي فريسة لجهلهم أولاً أو لتجاهلهم قبل تسلط الأضواء عليهم وعلى منطقهم...

ولقد اعترف حمدان المعروف ككاتب ومحرر باسم (مهدي عامل)، في محاضراته أمامنا عام ١٩٧٨، كيف غاب عنه دور «حركة التحرر القومي» وقال «لم نصل بعد»! وتأنجـلـ الحوار، وهذه وصلة له إحياء واحتراماً:

فقد رکز حمدان على مکر «الإمبريالية» التي تغیب مفهوم الصراع الطبقي، وأدان «الأنظمة القومية» لقصورها عن فهم النضال الطبقي ولعجزها أمام الإمبريالية مما يوقعها فريسة لها وبالتالي. ولما كان يعطي أمثلة القومية عن الأنظمة «القومية» في مصر (السدات) وتونس (بورقيبة) وغيرها.. فقد قيل له:

- ١ - إن الأنظمة التي يسميها قومية هي في الواقع أنظمة «قطرية» وانعزالية وهي ضد القومية ضد الوحدة القومية. وهذا تغيب لحقيقةتها القطرية! والقطريه مصدر الضعف والتبعية.
  - ٢ - إن اضافة الحكم على الثورات القومية الوحدوية إلى سجل الحكم على الأنظمة القطرية بعد إسقاط صفة قومية عليها، هو تغيب لحقيقة ثورات التحرر القومية! وهي ثورات ضد الاستعمار ضد التجزئة التي صنعتها ويرعاها الاستعمار واعوانه.
  - ٣ - والتنتجة هي تغيب «حركة التحرر القومي» من حقيقة الصراع مع الإستعمار والإمبريالية، حتى لا يبقى بالمواجهة سوى المنطق الطبقي واستطراداً الفلسفية الشيوعية المتمثلة بالمنظومة الإشتراكية والإتحاد السوفيتي، في حينها! ولما كان الحوار الفكري لا ينتهي بغياب الأشخاص والدول والمؤسسات فإن المسؤولين المنطقين للمتابعة هما:
- ١ - كيف تحرت دول العالم والمستعمرات بعد الحرب العالمية الثانية، وكيف تحولت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في الستينيات لمصلحة الشعوب المتحركة بمواجهة الدول المستغلة؟ ألم تكن المواجهة الرئيسية والخدق الرئيسي بقيادة عبد الناصر وحركات التحرير القومي ومنظومة عدم الإنحياز الآسيوية - الإفريقية - الأميركية اللاتينية، والتي انضم إليها بعض الدول الإشتراكية وتحالف معها الإتحاد السوفيتي؟! لقد كنا وما زلنا في حرب ساخنة مع الامبرالية، حين كان أصدقاؤنا في حرب باردة.
  - ٢ - والآن كيف يمكن مواجهة المشروع الإستعماري الذي أسقط الإتحاد السوفيتي وضرب أوروبا وخرب سائر بلاد العالم المستقلة من إفريقيا إلى أميركا وآسيا؟ أم أن ذلك مستحيل بسبب سيطرة «المنهج الواحد» وتغييب حقائق حركات التحرر فكرية كانت أم ميدانية؟!

### ٣ - نقد المناهج في علم الاجتماع

#### أ - في الأساس (مشكلة العلم)

لن نقف كثيراً مع مطولات الدفاع أو النقد حول لفظ «علم» المضاف إلى «الإجتماع» في تعريب الكلمة (سوسيولوجيا) ولا إلى وضع الكلمة «علم» أمام كل مبحث من المباحث المعروفة، ولا إلى البرهنات والمحاولات والإتجهادات المتكررة التي تعرّق أصحابها وتذوّخ السامعين. وحسبى أنني أستعمل الكلمة لأنها اتّخذت في نصوص قانونية وأفضل عليها «البحث». ولو شئت اشتقاد الكلمة واحدة لقللت «الجامعية» (بيان خفيفة أو مشددة) مقابل (سوسيولوجية) لتخصيص هذه المباحث باسم خاص ضمن الإجتماعيات الواسعة المعروفة بالعلوم الاجتماعية.

ولمن كان يرغب من الزملاء والطلاب أن يستزيد، كنت أقدم مثلاً برهانياً، بالإفتراض العكسي، حسب الأسلوب الرياضي والهندسي في البرهنة، كما يلي:

- ١ - لنفترض أن هذا «علم».
  - ٢ - ولنأخذ باحثين (عالمين) أو أكثر من مدرسة واحدة أو مذهب واحد أو منهج واحد.
  - ٣ - ولنأخذ مسألة بحثية إجتماعية ميدانية.
  - ٤ - ولنطلب من كل منهم أو منهم أن يدرسها.
  - ٥ - فماذا تكون النتائج؟
- أ - هل سيستخدم كل منهم التقنيات والوسائل نفسها في التوثيق والمعاينة والاحصاء..
- ب - هل سيضع كل منهم استبارة (استمارة) مشابهة للأخرى؟
- ج - هل سيكون جمع المعلومات متطابقاً؟
- د - هل ستكون النتائج بل الاستنتاجات متطابقة؟ كما في الكيمياء والفيزياء؟

٦ - لقد حدث هذا الإختبار دائمًا في المدارس الفلسفية والمذاهب العقائدية وكانت النتائج انشقاقات فكرية وسياسية مستمرة وما زالت، حتى عاد البعض بالقول «بالمنهج الواحد» أي بالمفكر الواحد ويصبح الآخرون حزباً أو حزبين أو مريدين ومقلدين، أي اتباعاً تابعين ومستتبعين! ولعل هذا مما فتح الباب أمام الباحثين المستقلين فكانت «البحوث المفردة» أي (مونوغرافيا).

٧ - هب إن الإستباره والأسئلة وجمع المعلومات واحد، فهل يكتب كل باحث التقرير والإستنتاجات المتطابقة؟

إن ذلك غير ممكن إلا مصادفة، والتشابه هو الوارد احتمالاً ضعيفاً وليس التطابق مطلقاً! إن هذا ما سهل أو فرض على الباحثين ربط مناهج البحث الاجتماعي وغيره بتقنيات الإحصاء الرياضي، ولعل هذا ما مكنا ان نصل إلى «المنهج العملاي».

## ب - في المنطلق (خرافة الفرضية)

يصر البعض على فرض نقطة انطلاق عویصة على الباحثين كمنطلق ابتداء لأى بحث. هذه «المسلمة» الابتدائية يسمونها «الفرضية».

وإذا كان منهج البرهنة بالإفتراض المعكوس معروف وقوى في الرياضيات، وقابل للتطبيق في كل مرة يرى الباحث أنه أمام قرار أو نتيجة قررها سواه بشكل حازم لا بد من دحضه، فإن مجاله ضيق في البحث الاجتماعي، لأنه عندما يريد كل باحث أن يدحض نتيجة من سبقه أو يؤيدتها، نصبح أمام معرفة خطية متكسرة أي أمام خط متكسر في المسار. وهل يقاد محيط الأرض بالmeter الخشبي المنكسر؟! ونصبح في الواقع أمام مواقف مسبقة مضمورة تحرّكها العقائد وتغلّفها شكليات التأليف العلمي وذرائع التأكيد والرفض المعدّ!

والمعرفة الأقوى هي الأسهله والأبسط كالحقيقة، أما أن يفرض على كل باحث وعنده بدايات بحثه أن يضع هو فرضية لبحثه فهذا مداعاة للسخرية أو للتعجيز، لأنه باب للتلفيق أو سد أمام الباحثين، أو أنه مدخل للإستتباع حيث يضطر الباحث إلى التسليم لأستاذه أو الإنطلاق من نتائج سواه.. مما يقفل باب الحرية واحتمال الإبداع... .

إن الباحث لا يحتاج في عدته لأكثر من توضيح الإشكالية وحسن طرح التساؤلات ثم الأسئلة.. ويكون لحفل البحث كل الأجوبة.. أما الفرضية فهي جواب مسبق وتلقيق دائم وصنممية لا يستفيد منها إلا الذين يتجمدون عند نتيجة كانت جديدة يوماً في العلم وأصبحت بالية في التاريخ.

إن الفرضية خرافة أو صنم عقائدي، والإشكالية كافية بين بوابة البحث ونجم قطب الباحثين!

### ج - في المصطلحات (اجتماع وانقسام)

كانت وما تزال تسود في الكتابة والإستخدام مفردات ثقيلة الظل سيئة النتائج وخصوصاً في أعمال البحث الاجتماعي الميداني، مثل: التحقيق والمحقق والمحقق معه، والإستجواب والمستجوب والمبحوث والمدروس، والمسح والجزر ومسح السكان، وغيرها.. وذلك رغم وجود مصطلحات ومفردات أفضل ورغم النقد والإبدال ووضع المفاهيم الدقيقة والبديلة التي تعكس نظرة أرقى وأكثر تواضعاً وأقرب إلى عناصر الحق مهما كان الموضوع. فلو أبدلنا: التحقيق والإستجواب التي هي من مصطلحات القضاء والأمن بكلمتني الإستقصاء والإستطلاع التي أخذ الأمن الوطني بها لتلطفيف صورته.. ولو أبدلنا المستجوب والمبحوث بالمقابل (فتح الباء) والمستجوب والمحقق بالمقابل (بكسر الباء)، لاستقامت العلاقة بين الطرفين ولأنتجت حواراً ومعلومات أسلم... وكذلك نترك مفهوم المسح لمساحة والجزر للبحر ونستخدم «الإحصاء الشامل» و«العينات الممثلة» - للناس وليس عليهم - و«الحي» والمنطقة، انطلاقاً من «المواطنية» لا الطائفية كتعابير، بل كمفاهيم ومصطلحات ومنطلقات..

وكم ضاع ويسعى كاتب وقاريء، واستاذ وطالب، بين مصطلحي الأسرة والعائلة! بينما الأول للقربي الأسرة مهما اتسعت والعائلة لحدود الاعالة! أما مصطلح الإستمارة فلم نجد له مبرراً قوياً ونرى لفظ الإستباراة أدق.. وكذلك العالوم بدل الحاسوب والكمبيوتر نسبة إلى العلم والمعلوماتية.. إلى ما هنالك من ألفاظ عربية لا بد من تسوية أو ضاعها على مستوى مجتمع اللغة والقواميس.

أما الألفاظ الأعجمية فلا بد من العناية بتعریفها وترجمتها طبقاً للأصول.

إن كل لفظ لا يدرك معناه في لغة المثقف الأمي، أي لا يكون قابلاً للفهم بلغة القوم لا يمكن ولا يجوز له أن يدخل في لغة البحث الاجتماعي، أي لا تطلق عليه صفة «مفهوم» ولا يتحول وبالتالي إلى مصطلح علمي. وكل استعارة لمصطلح أعمامي ستبقى مؤقتة مهما طال الزمن. وستبقى معاناة المجتمع والبحث العلمي «الجامعي»، أشد من معاناة الباحثين انفسهم، من حالات الانفصام اللغوي والمعرفي، انطلاقاً من المصطلحات والمفاهيم - التي تبدأ معها الصدمات الأولى - وصولاً إلى المناهج والمنطلقات من جهة والى التحليل والتخيص والاستنتاج والتخطيط من جهة أخرى...

### في نقد التوجهات والسلوك: (التعریب والتغريب)

يقف الباحث دائمًا أمام التفاصيل لأنها جزء من بناء الهيكل المنهجي أو المعرفي.

فلا يمكن أن نفصل المنهج عن استخدام الكلمات والمصطلحات المأذوذة، مثلاً، من اصل أجنبي ونقلها إلى الحرف العربي لتصبح جسماً غريباً ثقيلاً لا يدرك معناها إلا القلة! بل يختلف في شرحها وترجمتها الآخرون بها فيتصالحون على إبقاءها بصوتها الأجنبي في صورة العروض العربية. وهذا التصالح تواطئ - باسم التنسيق - مع المصدر على حساب المستهلك، واحتكر لامتياز العلاقة والوكالات العلمية، كاحتكر الوكالات التجارية والصناعية، واحتكر لحق الترشيح إلى رتبة محاور مفاوض أو ممثل أو وكيل أو عميل سواء كان بالعلم أو بالتجارة أو بالسياسة أو بالأمن العلمي والثقافي والحضاري وسواء...

وعلى هذا يمكن أن تفهم حركات الردة التعليمية ضد الإصلاحات وتطوير وتعريب البرامج وديمقراطية التعليم والمنع الوطنية للطلاب وعملية بناء الجامعة الوطنية واسترداد امتيازات الجامعات الأجنبية التي عرضت نفسها للتسليم قبل أن يبدأ التعويم والتقييم (مثل الجامعة اليسوعية ١٩٧٤...) وضد وحدة الكتاب ووحدة البلاد ووحدة العرب... وضد تعريب العلوم واقامة المختبرات والبحوث والمصانع، حتى ضد زراعة

القمح، وضد أن يعمل علماؤنا بعلومهم في أوطانهم، وضد المشاركة في صناعة الحضارة أو صنع حضارة جديدة... إلا من خلال جامعة ومختبر ومصنع وجنسية ولغة غريبة... وهكذا نشهد:

- ١ - عودة «الفرنكوفونية» مثل «عودة الشيخ إلى صباح في القدرة على الباه»، وهي ليست بوجه «الإنكلوفونية» المتغطرسة - على ضيقها اللغوي - بل بوجه العربية، مع الصداقة والأخاء والحرية التي نقابل الفرنسيين والأوروبيين بها. مسكنة هذه «الفرنكوفونية» التي لم يكن لها من شعار في مؤتمر علمي هام عقدته في بيروت قبل شهر سوی شعار «الفرنكوفونية موجودة» (La Francophonie) ! لعلها لا تصدق نفسها أنها موجودة! .  
Existe
- ٢ - عودة مصافة «الإستعمار الثقافي» بل عودة التبعية والدونية، وعوده المصافي الطبقية إلى تصفية الطلاب في البكالوريا والجامعات بامتحان اللغة الأجنبية وامتحانات الدخول، بعدما أسقطناها في آخر الستينات بإسقاط العلامة اللاغية باللغة الأجنبية التي كانت ترسب الطلاب الذين يدرسون في المدارس الرسمية والفقيرة، والدولة لا تصلح المدرسة ولا التعليم! ولا تتبع مقعد لكل طالب ولا عملاً لكل متخرج، لتبقى عمليات التعليم والتوظيف خاضعة للشخص حسب الولاء السياسي الطائفي وغير الطائفي... .
- ٣ - عودة الفوضى إلى البرامج وعدم تطبيق إدخال العلوم الجديدة، بل إدخال أساليب تجريبية فشلت في بلدان أخرى ويحاول البعض استيرادها والصرف عليها لكسب الأرباح. وبهربون من مشكلة التعليم الرسمي إلى إيجاد مشكلات أخرى هي التعليم المهني ويظنون الحلول بالكلام والشعارات، لتبثیر هدر الأموال!
- ٤ - تجاهل نظام المنح الوطنية والمكافآت الذي ما يزال قانونه قائماً، وربط المنح بالدول الأجنبية والمؤسسات السياسية الخاصة، لإخضاع الطلاب وأهلهما أو لتجريبيهما إذا استطاعوا وترشح معلومات عن استمرار المنح في فروع دون أخرى، ومنذ زمن طويل... .

٥ - ضرب ديمقراطية التعليم بعدم الإهتمام بالتعليم الرسمي وعدم بناء أية مدرسة جديدة في الأحياء الشعبية من المدن والقرى وعدم تطوير الجامعة وعدم توحيدها وافتغال امتحان الدخول والتدخل في النتائج... وصولاً إلى تعطيل القانون والهيئات الإدارية ومثلها كيما كان، وكذلك تعطيل المجالس التمثيلية والنقابية للطلال والمعلمين...

وإلى ما هنالك من قضايا تكشف المزيد من الضياع والإرتياح! حتى القول إنه لم يبق لنا فرصة في تربية وطنية ولا تعليم وطني، فكيف يكون لنا بعد ذلك وطن وعلم وحرية؟؟ إنه الضياع الأدھى من الإحباط!

## القسم الثاني: المنهج العملاني: (ماء - داتا) واستطلاعات الرأي

### ١ - المنهج العملاني (ناتج النقد والاختبار)

بعد النقد والبحث في البداول والحلول العملية، نظرياً واختبارياً، ومع استخدام مطعّم لتقنيات الإحصاء الرياضي في البحوث الإجتماعية، بميادينها ومناهجها المختلفة، تم التوصل إلى رسم حدود مهنية وميدانية وعرفية بين الإحصاء الرياضي والإحصاء الميداني في سائر التطبيقات وتم الفصل والربط بين المهن والإختصاصات.. وتمت الإستفادة والإستعانة بأحدث ثورة علمية في العصر وهي المعلوماتية التي بفضلها تتجاوز كل التقنيات والنظريات والمناهج السابقة، فوصلنا إلى منهج رأه المتابعون جديداً من خلال الأبحاث والنتائج المتعددة، ولما سألوا عن اسم هذا المنهج الجديد، رأينا إلى تسميته «المنهج العملاني»

أنه منهج يدمج الإحصاء (الرياضي والميداني) والمعلوماتية والجاموعية في منهج حديي الكلفة والمنفعة. بمعنى أنه يقلص الأكلاف في الزمن والجهد والإنفاق، ويوسع دائرة المشاركة في البحث إلى أوسع مدى، ويكتفى عدم الغرق في الفردية ويتجنب الإنحرافات والأخطاء، ويرفع مستوى الكفاءة والمردودية والربحية إلى أقصى الحدود. كما يتحول البحث الإجتماعي إلى مهنة يومية واقعية مفيدة سريعة الإنتاج ودقيقة النتائج، بل إلى صناعة تتوفّر فيها كل مقومات الصناعة الحديثة!

ان هذه المهنة، بل هذه الثورة الصناعية في حقل صناعة المعلومات والبحث الميداني الدقيق السريع، لم تعد بحاجة الا الى قانون يحميها من المزيفين، ويحمي خبراءها ومتخصصيها، تماماً مثل قوانين حماية الطب والمحاماة والهندسة.. اذ لا يجوز ان يحمل استباره لجمع معلومات من المجتمع الا حامل شهادة العلوم الاجتماعية لانه متخصص بالاحصاء الميداني، ولا يجوز ان تنشر معلومة احصائية واحدة بدون توقيع الاحصائي، شأن الممرض والطبيب في أي عمل طبي وجراحي.. علماً ان الدواء الخطأ يؤذى فرداً، اما الرقم الخطأ فيؤذى مجتمعاً! لذلك يجب ان يتمتع او يمنع الباحثون الاقتصاديون وغيرهم من نشر الارقام ان لم يكن في الفريق خبير احصائي مصنف!

اما تسمية المنهج العملاني فمتعلقة بالمصادر العلمية والعملية لهذا المنهج، والمعروفة باسم «الأبحاث العملانية» في الرياضيات والإقتصاد (Recherche) (Operations)، وباسم «المهام العملانية» أو العمليات اللوجستية (Operationnel) في الجيوش والدول والمؤسسات. وعليه فإننا رأينا أن يسمى المنهج العملاني بالفرنسية (MOL)، وبالإنكليزية (Operationelle-Logistique: MOL)، (Operationel Logistic Method).

على هذه المنهجية يتم، منذ سنوات، تخريج دفعات من طلاب العلوم الإجتماعية، ودفعهم الى سوق العمل، من خلال تدريتهم على البحث الإستقصائي، بعدما كانت صفوفهم المختبر الأول لانتاج وتطوير هذا المنهج منذ اوائل الثمانينات.

لقد انتج هذا النهج عينات احصائية دقيقة التمثيل في مجتمع لا يوجد فيه أي احصاء شامل ولا اية قاعدة صحيحة للمعاينة سوى الواقع الطبيعي او الجغرافي. وتوصل الى تقنية «القياس» الدقيق في هذا المضمار الاجتماعي الصعب، قياس الرأي والسلوك والتوزع.. من خلال العينات التي اطلقنا عليها اسم اسرة «العينات العشوائية المبعثرة» وعرف بعضها باسم «زخة البرد» وآخر باسم «بقطة الزيت» و«دوائر الماء» و«العنقودية المتداخلة» و«عينة الشواهد».. كما تم ضبط احجام

العينات الممثلة والمقبولة في كل اطار حسب الموضوع والقطاع والجغرافية.. في اطار الحد الأدنى المقبول والقادر ان يكون ممثلاً بقوة.

وبهذا المنهج يتم إنتاج استطلاعات الرأي والسلوك، في يوم واحد، ودراسات السوق والجدوى والتقييم وسواها، في عشرة ايام، مما يقوم به المركز الإحصائي (ماء - داتا) من خلال فرقه البحثية المؤلفة من خبراء استشاريين متعدد الإختصاصات حسب حاجة الموضوع، ومن باحثين ميدانيين من خريجي العلوم الاجتماعية فقط، يرافقهم الأدلة المناسبون في كل ميدان...

ولقد بلغ هذا المنهج ونتائجـه من الدقة والقبول في الأوساط المحلية والإقليمية والمنظمات الدولية، ما جعل هذه الفرق مرجع استشارة وتقييم للمشاريع الدولية، كما في تقييم المرحلة الأولى من «مشروع التنمية الريفية المتكاملة لمنطقة علبة الهرمل» المعروف بمشروع الزراعات البديلة للحشيش والأفون... وكذلك عندما استشهد به فخامة رئيس الجمهورية، في ندوته الإعلامية حول الموقف من الانتخابات البلدية في ١٩٩٧/٤/٨. كما استعانت به مختلف القوى الانتخابية والإعلامية في الانتخابات النيابية ١٩٩٦ و١٩٩٧ وقبلها ١٩٩٢. وكان «المؤتمر العلمي الوطني لتقييم الانتخابات النيابية» الذي انعقد في فندق ماريوت - بيروت في ٧ و ٨ / ٣ / ١٩٩٧، وقبله «المؤتمر الوطني للإحصاء والترجمة والتخطيط» الذي انعقد بكلية الحقوق في الجامعة اللبنانية بيروت، ١٩٩١، تنويعاً للنشاط العلمي والأبحاث التطبيقية التي أتاحت في هذا الإطار المنهجي - الميداني. كما دعي واضعوا هذا المنهج لعرض تطبيقاته في العديد من المؤتمرات المختصة التي عقدت خارج لبنان في الأطر العربية والدولية.

## ٢ - من ثمار المنهج العملي محلياً: استطلاع الرأي العام

### أ - في المنهج والتطبيق

انه، كما عرفناه، عملية احصائية بالعينة، التي يجب ان تكون ممثلة، تنظمها المؤسسات المختصة، لقياس مواقف واتجاهات الرأي العام في قضية ما.

ولذلك فان استطلاع الرأي هو من حيث المنهج عملية رياضية احصائية لأنها

تحصي بالعينة جزءاً من الجمهور وتفترض تمثيله. ومن حيث الموضوع انه عملية بحثية اجتماعية لانها تتناول البحث في المجتمع عن الآراء من خلال طرح الأسئلة والحصول على الأجوبة من الاشخاص المعينين انفسهم دون وسيط. ومن حيث التقنية هو مهنة المختصين بعلم الاجتماع المؤهلين وحدهم لاعمال «الاحصاء الميداني». واما الهدف فهو اتمام عملية قياس الواقع بما فيه، من خلال عينة سليمة، بالقياس المباشر لا بالواسطة.

ما يجعل هذا العمل الاجتماعي البسيط من ادق وامتع الاعمال البحثية وربما من اصعبها على الاطلاق، لأن مادته المجتمع كله بتفاصيله دون استثناء، حيث لا يمكن التحكم بالشروط التجريبية والاختبارية والتطبيقية كما في مختبرات الفيزياء والكيمياء او كما في المؤسسات الاجتماعية المنظمة كالجيش والادارة والمدرسة وغيرها.... فالحقل هنا هو كل الجغرافيا والعناصر المقصودة هم كل اعضاء المجتمع المقصود، باحتمالات متساوية.

فكيف لنا ان نقوم بتطبيقات عملية ناجحة تصل الى بلوغ المعرفة الصحيحة بقياس الرأي العام؟ وعلى اية درجة من الدقة والخطأ ستكون هذه النتائج؟ وما هو ميزان الحكم ومعاييره؟ ومن هم المختصون الذين يعرفون هذه المهنة الحديثة؟ وما هي المخاطر الناجمة عن انتقال المهنة؟

وهنا يحب ان اصرح على مسؤوليتي: ان الجواب اصبح سهلاً علمياً وتطبيقياً لاننا وجدنا الحلول والأجوبة، والتجارب المنشورة اصبحت مشهودة، من خلال ما اجراه المركز الاحصائي الاستشاري الذي نختاره باسم (ماء - داتا)، خصوصاً في انتخابات النواب ١٩٩٢ و١٩٩٦ و١٩٩٧ وغيرها، مما جعله مرجعاً معتمداً من سائر المتنافسين - حتى في الدائرة الواحدة - (كتاب: الاستطلاعات والانتخابات - العالم ٣ - منشورات (ماء - داتا) - بيروت ١٩٩٦) وكذلك اصبح مرجعاً للمرجعيات الرسمية العليا أيضاً كما في المؤتمر الاعلامي لفخامة رئيس الجمهورية السيد الرئيس الياس الهراوي، حول موقفه من الانتخابات البلدية في ٤ - ٩ - ١٩٩٧.

اما من الناحية الشخصية والذاتية فان الجواب مشوب بصعوبة معنوية ذلك لاني

انا نفسي وزملائي مسؤولون، عن ابداع واطلاق وتطبيق هذه «المنهجية العملانية» والتجربة العلمية الميدانية المحلية التي أتكلم عنها، وقد تمت مناقشات لها في الجامعات وفي ندوات ومؤتمرات علمية محلية وخارجية كان اهمها واولها المؤتمر الوطني للاحصاء والبرمجة والتخطيط - بيروت ١٩٩١ ، والمؤتمر العلمي الوطني لتقسيم الانتخابات بيروت ١٩٩٧ .

## ب - في تطبيقاته العملية والعقبات

فاستطلاع الرأي العام، بناء على التعريف، هو عملية «قياس الرأي» بمختلف وجوهه واسكانه ونسبة وتوزعه في المجتمع. ينطبق عليه كل ما ينطبق على مختلف عمليات القياس الفيزيائية الأخرى، من شروط علمية ونقدية، ومن احكام في القبول والرفض حسب احتمال الخطأ والصواب...

يعتبر الاعلام عالمياً اهم مجال وحكم لتطبيقات واستهلاك وتشجيع استطلاع الرأي العام، غير ان الاعلام المحلي الذي يملك اكبر امكانيات يتصرف بشكل سيء مع استطلاعات الرأي، مع ان له فضل كبير في النشر والدعابة والترويج... وله دور اهم في التعريف بالحقائق والواقع الاجتماعية من خلال عمليات «قياس الرأي» واداعتها لغرض التثقيف ونشر الاخبار الصحيحة والدققة لما فيه مصلحة المجتمع والحضارة.. لقد عدلت رأيي بالاعلام المحلي بعد اختباره في موضوعات مختلفة، اذ تفترض هذه الوسائل عامة ان نتائج الاستطلاع يجب ان توافق رأيها لتنشرها ثم لتتدفع كلفتها! حتى قال لي رئيس تحرير اهمها: «انكم بارعون باستطلاع الرأي.. لكن الا ترى معي ان الرأي العام غير واع وهو بحاجة الى توجيه؟»

فقلت: نحن نقيس الرأي العام وليس لنا توجيهه! وانتهت اتفاقية النشر معهم.. وفازوا بدعم مكشوف من جهات معروفة، وكانت هذه افظع الأمثلة الفظة للتعاطي مع استطلاعات الرأي وتطبيقاتها في لبنان! ليعطلوا «سلاحاً» احسن غيرهم استخدامه في اليوم التالي، فحسدوه! (النهار ٩٧/٤/٩ ص ١ - مؤتمر رئيس الجمهورية الاعلامي).

ويجب القول ان التطبيقات العملية لاستطلاع الرأي، لا تكاد تقتصر على امور بعضها، بل تكاد تدخل مع الاحصاء والبحث الاجتماعي الى كل ما له علاقة بالرأي

او الموقف او السلوك البشري في كل ما يتعاطاه الناس كل الناس، والمؤسسات كل المؤسسات، على مستوى الرأي والفكر والتصرف من قريب او بعيد..

فقد نجحت وشاعت عمليات استطلاع الرأي في المناسبات السياسية والاجتماعية وفي القضايا والاستحقاقات كما في الأحداث والكوارث، كما في ابحاث التخطيط ودراسات السوق، ثم عمليات التقييم، حتى صنفت عمليات الاستطلاع في مستويات اولها الرأي وآخرها استطلاع السلوك، ففي الانتخابات مثلاً: يسأل الناس من ترشحون (كرأي)، ثم يسألون بعد الترشيحات من سنتخبون (كموقف)، وبعد الاقتراع يسألون من انتخبتم (كاستطلاع للسلوك)، وعند قياس النتائج في مختلف المستويات يمكن الوصول الى تقييم الاداء في مفاصل المجتمع الاساسية جمیعاً في مستويات ثلاثة:

أ - اداء الباحثين: لقياس درجة عملهم ودقة تقنياتهم واستقامة اعمالهم وتقاريرهم وما ينشرون.

ب - اداء المؤسسات المسؤولة والمؤسسات المعنية: كالحكومة والاجهزة التنفيذية، والاعلام، والامن، والرقابة والقضاء، والاحزاب والهيئات، وشركات الاحصاء والاستطلاعات نفسها، على حد سواء.

ج - اداء الرأي العام نفسه؛ من حيث الوعي والحرية والديمقراطية ودرجات الصدق والخوف والتحفظ، ودخول المؤثرات الأخرى على عملية الانتخاب فيقياس مدى التغير بين الرأي والموقف والسلوك... كما تقادس درجات الوعي والحرية والصدق... وتنوع المواقف بين مكان وآخر وجيل وآخر وفعة وآخر.. الى ما هنالك.

### ج - أكثر من مئة استطلاع

انتجناها منذ عام ١٩٨٥ بين معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية ومؤسسة (ماء - داتا) التي اسستها عام ١٩٨٨ كمركز احصائي استشاري مستقل، سمحت لنا بالتراكم العفوبي، ان ننتج مخزوناً من المعلومات الدقيقة والمعرفة الناتجة

عنها، تتناول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والطائفية وال الحرب والسلم والانماء والاعمار وسوليدير واليسار، والهجرة والرياضية حتى «المرأة المثيرة» وهو استطلاع طلبته مجلة فنية محلية، ثم كانت استطلاعات الفقر والأمن الاجتماعي والوطني والكساد وهذه مجموعة عرفت باسم «استقصاءات هارون الرشيد»، وآخرها كان مصير الانتخابات البلدية والانتخابات النقابية لقيادة الاتحاد العمالي العام.

حتى يمكن ان ينتج عن كل ذلك مخططات وبرامج ائمائية واصلاحية يمكنها ان ترضي كل الناس - الا اعداء العلم والحرية - وان توحدهم على تلبية حاجاتهم وحل قضاياهم وتضعهم، كما الجيش، في بوتقه المواطنية، وتدفعهم للدفاع عن الوطن ولبنائه والمشاركة في صناعة الحضارة والرفاه وطنياً وعربياً وعالمياً مع بداية القرن الواحد والعشرين...

واشهد اننا في كل ذلك لم يصطدم فريقنا الميداني باحد من الناس ولا المؤسسات ولا بمن تعنيهم النتائج بالرضى او عدمه..

### خاتمة: سلاح العلم والحرية

اكتفي بهذا واستعين بنقاشاتكم وسائلكم، لأنني اهملت الكثير مما يقال ويجب ان يثار، خصوصاً اني تناولت موضوعي من الناحيتين العلمية والتطبيقية المحلية وما فيهما من منطلقات عملية وابداعية ضرورية... متجنبـاً المسارد التاريخية والعلمية التي أصبحت تجربتنا جزءاً مضيئاً فيها باعترافات واسعة، لأنها صحيحة واكيدة تطبيقياً، ولأنها تقدمت حتى قدمت منهاجاً معرفياً جديداً اسميناه «المنهج العماني» Methodologie Operationnelle-Logistique (MOL) الذي دمج الرياضيات الاحصائية بالمعلوماتية بالعلوم الاجتماعية والاقتصادية نظرياً وميدانياً حتى صح تشبيهه بالعمليات العسكرية وعلومها، فحلّ معضلة العينات الممثلة، في مجتمع ما زال بلا احصاءات - لأن ما جرى منها مؤخراً مشكوك فيه ومردود - وبلا قاعدة معينة موثوقة الا الجغرافية التي تعتبر قاعدة المعاينة الاساسية في الاحصاء، مما جعل هذه الاستطلاعات تتبعاً بل تستيق الرؤية، مثل المراصد المناخية، لتتبه من عليه ان يتتبه وينبه ان اراد، قبل ان يحل بنا الاعصار.

فهل احسنا استخدام سلاح العلم بحرية وابداع؟ وهو ما لا نطلب فيه اذنًا من احد!

سؤالٌ هذا ليس استفتاءً، ولا مدخلًا لاستطلاع الآراء، بل لاثارة النقاش حول هذا الموضوع الى ان يدرج في وطننا الاستفتاء، وتتعزز الاستطلاعات.. فيعم النفع في تطبيقاتهما العملية كما ينبغي.

## **مشكلات البحث العلمي المتصلة بالجامعة اللبنانية**

### **دلال البزري**

الباحث كائن جديد: معظم ما تطرحه عليه مهنته يحتاج إلى إجابات أو حلول جديدة، لا تستطيع قدراته الفردية وحدها أن تجيب عليها. ومجرد الاستمرار في المهنة، هو في الواقع استمرار على قيد المهنة. وتشبه قوانين هذا الاستمرار القوانين الداروينية للاصطفاء الطبيعي.

الباحث كائن قنّاص: هو وحيد، متزوك لنفسه وسط غابة اسمها «المجتمع»، مطلوب منه أن يفك رموزها ويحيط مقاومتها للشفافية بوسائله ومهاراته الخاصة... التي غالباً لا يصيب بها، وإذا أصاب، يصيب كالقنّاص.

وبموازاة هذا، الباحث تحت رحمة صفحة «القضايا» التابعة لمجمل الصحف اليومية: لكي ينشر، عليه بداية أن يقيم علاقة ما مع مدير هذه الصفحة، ثم عليه أيضاً أن يختار الموضوعات «الجذابة»، ويعتمد طريقة وأسلوباً لا يمتنان للباحث العلمي بصلة. وإنّا، تعتبر مقالته «أكاديمية»، وقد أصبحت ردifaً للممل، غير جديرة بالنشر في صحف رائجة.

وبموازاة هذا أيضاً، أو أحياناً بالتعارض معه، فإن ممارسة الباحث لنشاطه مرهون بالمؤسسات الدولية التي وحدتها تمويل النشاط البحثي. وهذه المؤسسات لها موضوعاتها المفضلة - مثلاً - التي لا تتلاءم دائماً مع الأولويات المعرفية التي وضعها الباحث لنفسه، استناداً إلى بعض ما علمه عن المجتمع، موضوع بحثه.

وبالعلاقة مع الجامعة، يشعر الباحث بأنه كائن تمام الهاشمية إزاءها؛ وأعني بالهاشمية هنا كل ما تتضمنه هذه الكلمة من معان: قلة الحيلة تجاهها، قلة المعرفة بأمورها الفعلية، قلة الاندماج المعنوي بها. باختصار أن الجامعة لم تُعد تعني الأستاذ الذي يدرّس فيها ويقوم في الوقت نفسه بالنشاط البحثي.

أكثر من ذلك: الأستاذ .. الباحث الذي يدرس في الجامعة، يشعر بأن الجامعة تسرق منه وقته، تقتل وقته عندما تستدعيه للتدريس فيها.

لهذه الاعتبارات جميعاً يتحول الكائن الباحث الذي يدرس في الجامعة إلى كائن عنيد، «بطل» بالمجان، بطل اليوميات الصعبة والتفاصيل التافهة... فتهدّر طاقاته في غير مكانها الصحيح.

وعندما يفكر الباحث بهذه الاعتبارات، وبعلاقة الجامعة بها، يرى بأن الجامعة تتحمل قدرًا لا يأس به من المسؤولية: فالجامعة على عكس ما توحّيه للوهلة الأولى، تقييم، وبغفلة من أمرها، علاقة تعارض بينها وبين البحث العلمي.

### \* **الحوافز على البحث:**

لا تخصّص الجامعة حواجز مادية من أجل البحث العلمي: وهي، إن فعلت ذلك، لا يتجاوز فعلها الصفة الشكلية، إن لم أقل الوهمية. كلنا يعرف تلك «المشاريع البحثية» التي تُرسل إلى الإدارة المركزية، والتي لا يكون صداتها عادة غير مخصوصات مالية، قد تأتي وقد لا تأتي، ينتظّرها عادة الأستاذة بغية سدّ عجز رواتبهم المتفاوتة.

وهي لا تخصّص أي حافر معنوي من أجل البحث العلمي: لا في التقييم، ولو من باب أحد العلم، ولا في الارتقاء المهني، ولا في الارتقاء الإداري. بل يشعر الباحث من الأستاذة بغرابة عن الطبائع السائدة في كلّيته، ويتساءل أحياناً أن كان بالسذاجة التي يصفونه بها.

### \* **اللوجستية في البحث العلمي:**

الصحافيون الذين توصف عادة كتاباتهم لدى أساتذة الجامعة بأنها سريعة وسطّحية، سبقوا هؤلاء في التدرب على وسائل العصر في الكتابة: أي أنهم في طريقهم إلى الاستعانة بالكمبيوتر كمصدر للمعلومة المكتوبة وكمنظم لها وكالة لصياغة النص وطباعته، في الجامعة لا شيء من كل هذا.

وإذا لجأ الباحث إلى المكتبات، فلا يجد فيها غير مراجع قديمة ورسائل مبعثرة

بين الفروع، بحيث إنه لا يعثر على ضالاته إلا في مكتبات الجامعات الخاصة أو الأصدقاء المسافرين إلى الخارج... أو غير المسافرين.

أما الحلقات الدراسية أو المختبرات البحثية، فهي ليست سوى مشاريع توضع على بعض الورق؛ واليسير الذي يتحقق منها هو بفضل حماس إعلامي قصير المدى، لا يمت بمواصفات البحث بصلة، وهي عديدة.

يرغب الباحث بأن يعاد تأهيله، ليس فقط تكنولوجياً، بل أكاديمياً أيضاً خاصة بعد العقددين من الحروب التي حرمتـهـ، هو وأترابـهـ، من معرفة ما يحصل علمياً في الخارج. لكن لمحـةـ سريعة على الـذاهـبـينـ إلى رـحـلـاتـ إعادة التـأـهـيلـ العلمـيـ تـبيـنـ أنـهـمـ إـمـاـ مـدـعـوـونـ لـأـسـبـابـهـمـ الـعـلـمـيـةـ الـخـاصـةـ وإـمـاـ مـقـرـبـوـنـ منـ جـهـاتـ أـوـزـعـتـ لـلـجـامـعـةـ إـرـسـالـهـمـ.

أما عن النشر: فليس في الجامعة ما يستقبل إنتاج الباحث، فيحرره من الاضطرار إلى المسارات الشخصية والأكاديمية أو من التكاليف الباهظة للنشر خارج الجامعة.

نقطتان متفرقتان: - يلاحظ الباحث بأن مكتبة الوحيد، أي الأربعـةـ حـيـطـانـ والـكـرـسيـ والـطاـولـةـ والـرـفـ منـ الـكـتـبـ، وـآلةـ الـكـمـبـيـوـتـرـ فيـ حـالـاتـ الـيـسـرـ، يـقـعـ فيـ أحـدـ أـرـكـانـ مـنـزـلـهـ الضـيـقـ... فالـجـامـعـةـ بالـكـادـ نـعـطـيـهـ الـمـكـانـ الـمـلـائـمـ لـلـتـدـرـيـسـ.

وهو يلاحظ أيضاً بأن الخدمات الصغيرة، كالتصوير الآلي مثلاً، مفقودة بدورها؛ فإن احتاج إلى واحدة منها، دفع من جيـهـ وأضـاعـ وقـتهـ وـسـطـ الزـحـمةـ الخـانـقةـ.

### \* التـدـرـيـسـ بـحدـ ذاتـهـ:

يفاجأـ البـاحـثـ بـعـدـ صـخـبـ السـعـيـ إـلـىـ التـفـرغـ بـأـنـهـ لمـ يـدـرـسـ يـوـمـاـ، لاـ المـادـةـ التـيـ تـخـصـصـ بـهـاـ، ولاـ تـلـكـ التـيـ تـحـوـلـتـ إـلـىـ مـجاـلـهـ الـبـحـثـيـ: فـهـوـ يـعـدـ الدـرـوـسـ عـلـىـ عـجـلـ، بـعـدـمـاـ كـلـفـ فـيـ اللـحـظـةـ الـأـخـيـرـةـ؛ إـنـ تـعـقـلـ وـقـالـ لـنـفـسـهـ بـأـنـ يـغـيـرـ مـجاـلـ اـخـتـصـاصـهـ الـبـحـثـيـ، وـهـوـ تـغـيـرـ لـاـ يـحـصـلـ بـيـنـ لـيـلـةـ وـضـحاـهـاـ، لـحـقـتـهـ السـنـةـ الـقـادـمـةـ بـتـغـيـرـ لـلـمـادـةـ... بـحـيـثـ أـنـ تـحـضـيـرـ الدـرـوـسـ عـنـدـهـ، نـاهـيـكـ عـنـ التـدـرـيـسـ نـفـسـهـ، يـشـبـهـ مـجـرـدـ الـضـرـيـةـ التـيـ يـدـفعـهـاـ الـبـاحـثـ مـقـابـلـ أـجـرـ آـخـرـ الشـهـرـ... وـرـاحـةـ ضـمـيرـ تـجـاهـ طـلـابـهـ.

بناء عليه، لا يمكن للباحث أن يتعامل مع هؤلاء بصفتهم مساعدين باحثين: وهي صفة تؤهل الطالب على القيام بمهارات يفترض أنه يتمتع بها، لكنها أيضاً تدرّ على الباحث الأستاذ بالفع، موفقة عليه جهوداً هو بعنى عن بذلها. هذا عيب أساسي، لا يعود فقط إلى قيام الباحث بتدريس غير مواد تخصصه، بل أيضاً إلى عدم اعداد الطالب على الفضول المعرفي والتفكير والتأمل والمهارة المنهجية الخ.

وبعدما تبين بأن الباحث هو كائن عديم السلالة، أصبح واضحاً الآن بأنه لن يورث أحداً شيئاً مما انتجه: فالأجيال القادمة المتخرجة من الجامعة لن يطلع منها باحثون... إلاّ بما تيسّر. وعندما يفقد الباحث إحساسه بالمستقبل لا يعود يعيّر الأخلاقيات والآفاق البحثية اهتماماً يذكر... فلا يبقى مسؤولاً إلاّ نفسه: الأمر الذي يتعارض مع الواجبات الأخلاقية للبحث.

### \* المحيط العلمي - الجسم العلمي:

ما من فضاء خاص يجمع الباحثين من الأساتذة: فإذا استثنى المقاھي، التي وحدها تجمعهم، ولأغراض التنمية غالباً، فإن كافة الأمكانية لا تتلاءم مع الفضاء الذي يحتاج إليه الباحث: والجامعة، بقاعات الأساتذة أو مكتب المدير - أو العميد - لا توفر هذا الفضاء.

وما يلاحظه الباحث عندما يرى جمعاً صغيراً من الأساتذة المتحلقين حول بعضهم هو أنهم لا يهتمون أصلاً بالبحث: تخيل هذا الباحث، قد تسليح بكل السذاجة، يطرح على هذا الجمع الصغير همومه البحثية الصغيرة، وسط نقاش عن الرواتب أو المساعدات المرضية أو صغار التنافسات السياسية المحلية أو الحركات أو الكولسات أو الترتيبات الخ... تخيل موقفه، كم سيكون مضحكاً.

والباحث من الأساتذة لا يعرف، على العموم، أقرانه، لا من الأساتذة الصرف ولا من الأساتذة - الباحثين: وإذا تجشّم عناء هذه المعرفة - فردياً ..، فستكون مفتعلة، مكلفة (بالوقتخصوصاً) ومنقطعة عن مساره البحثي والحياتي.

والباحث من الأساتذة يحاول أحياناً أن يفهم سبب عزوف زملاؤه عن البحث: فيقول لنفسه بأن هؤلاء، وقد احتاجوا إلى الواسطة لكي يتفرغوا، عليهم أن يلتحقوا بهذه الواسطة لترتيب أمورهم الأخرى. وتحتاج ملاحقة هذا الترتيب إلى وقت كبير يقطع من البحث: فالوقت المخصص للبحث يتعارض مع الوقت المخصص للولاء.



## تجربة البحث الاجتماعي الميداني خارج المعهد وداخله

عبد الله ابراهيم

ما فهمته من عنوان المحور الثالث، ان المطلوب من الأوراق المقدمة هو التحرر للحظة من ضغوطات آلية سوق العرض والطلب خارج المعهد واغتنام الفرصة التي يوفرها اليوم العلمي لتقديم تجربة خاصة في البحث الاجتماعي الميداني من جهة، ووعياً نقدياً حاداً لهذه التجربة البحثية من جهة اخرى. وهذا الوعي النقدي الحاد لهذه التجربة الخاصة هو الذي غاب بالتحديد عن عددٍ من الأوراق المقدمة ضمن المحور الثالث.

لقد حلت التجربة في بعض الأوراق وغاب وعي التجربة النقدي عنها.

وبتعابير أخرى، لقد قدم عددٌ من الأوراق المشكلات المحيطة بالتجربة دون ان يقدم فعل هذه المشكلات في التجربة وفي مردودها العلمي. كما قدم عددٌ من الأوراق العقبات التي وقفت وتوقفت في وجه التجربة دون ان يقدم فعل هذه العقبات في التجربة وفي مردودها العلمي. وقد رسم عددٌ من الأوراق الإطار العام الذي تجري التجربة فيه دون ان يرسم فعل الإطار العام في التجربة وفي مردودها العلمي. ويتساءل اي قارئٍ لعددٍ من الأوراق المقدمة عن جدوى هذه التجربة او تلك وعن مردودها العلمي مع كل المشكلات التي تحيط بها، وكل العقبات التي تقف في وجهها، وكل الإطار العام الذي تجري فيه.

وما اشير اليه في هذه الملاحظة لا يقتصر بالتأكيد على الابحاث خارج المعهد، وانما هو يطرح قضية البحث الاجتماعي الميداني داخل المعهد ايضاً. فإذا كانت المشكلات والعقبات في إطارها العام ترسم علامات استفهام حول طبيعة التجربة البحثية ومردودها العلمي خارج المعهد فإن مشكلات وعقبات اخرى في إطارها العام ايضاً ترسم علامات استفهام قد تكون اكبر من علامات الاستفهام الأولى حول طبيعة التجربة البحثية ومردودها العلمي داخل المعهد. ولعل علامات الاستفهام المرسومة

هذه حول تجربة البحث الاجتماعي الميداني داخل المعهد وخارجه هي وحدها الجديرة بأن تكون عنواناً عريضاً ليوم علمي ينظمه مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية.

## تجربة البحث الاجتماعي داخل المعهد

وما فهمته من عنوان المحور الثاني ان المقصود هو تجربة البحث الاجتماعي عند استاذة المعهد لا عند طلاب المعهد. ولو كان بين المقصود بالعنوان تجربة الطلاب لكان على منظمي المؤتمر دعوة عدد من الطلاب كي يعرضوا لنا تجربتهم البحثية في شهادات الجدارنة والدبلوم والدكتوراه وفي مواد المونوغرافية والتدريب على البحث الاستقصائي وحلقات الأبحاث.

وإذا وضعنا جانباً هذا الالتباس في العنوان الذي دفع بعض الأستاذة في الأوراق التي قدموها الى عرض تجربتهم في تعليم البحث الاجتماعي الميداني بدل عرض تجربتهم في ممارسة البحث الاجتماعي الميداني نواجه التباساً آخر. فما المقصود بتجربة البحث داخل المعهد؟ وما المقصود بتعبير «داخل المعهد»؟

في حال وقفتنا عند حدود فكرة المجال (L'Espace)، لأنشأنا الى مجالين يمكن ان تجري في اطارهما ابحاث الاستاذة داخل المعهد، هما مركز الابحاث التابع للمعهد من جهة ونظام الابحاث المعمول به في الجامعة اللبنانية، والمطبق داخل المعهد، من جهة اخرى. وكما نعرف، يغيب هذان المجالان عن داخل المعهد في الوقت الحاضر، فالاول منهما اي مركز الابحاث ما زال يخطو خطواته الأولى التي لم تنجح بعد في إضافة الصفة البحثية الى المركز، والثاني منهما اي نظام الابحاث في الجامعة اللبنانية، يعرف الجميع شؤونه وشجونه جيداً جداً. وهذه الشؤون والشجون بالذات هي التي دفعت بالعديد من استاذة المعهد الى عدم تقديم مشاريع ابحاث في إطاره لأن سياق تطبيق نظام الابحاث في الجامعة اللبنانية ليس سياقاً بحثياً، وإنما هو سياق نقابي ومطابقي ومعيشي لا بد وان ينعكس في نهاية الامر بالسلب على مجمل مسألة البحث في الجامعة اللبنانية.

ماذا يبقى لدينا اذن في تفتيشنا عن مغزى تعبير «تجربة البحث داخل المعهد»؟ لا يبقى في متناولنا إلا المقارنة بين المحورين الثاني والثالث. فإذا كانت تجربة البحث خارج المعهد تمثل الابحاث التي تجري بطلب من الهيئات المحلية والإقليمية والدولية، وإذا كانت هذه الهيئات تحدد الإطار المرجعي العام الذي على الباحث أن يتقييد به في إعداد البحث أو الدراسة، فإن تجربة البحث داخل المعهد تمثل في اللحظة الراهنة الابحاث التي يقوم بها أساتذة المعهد ولا تكون تجري ضمن آلية سوق العرض والطلب.

ولا يعني المغزى الذي نجده في تعبير «تجربة البحث داخل المعهد» على الاطلاق إقامة التعارض والتناقض بين ابحاث الداخل وابحاث الخارج، فنحن من الداعين إلى بذل الجهود لاجتذاب الخارج إلى داخل المعهد، وإنما نكتفي بالإشارة إلى وجود أستاذة في معهد العلوم الاجتماعية يطغى الهم النقدي على ابحاثهم ولهذا السبب هم داخل جدران المعهد ولا يغادرونه إلى الخارج.



# **التوصيات الصادرة عن اليوم العلمي للبحث الاجتماعي الذي عقد في فندق الكومودور بتاريخ ٢٨/٢/١٩٩٨**

**د. نبيل سليمان**

بعد قراءة متأنية وأمينة لجميع الأوراق التي عرضت في هذا اليوم، من خلال محاوره الثلاثة والنقاشات التي تمت خلاله. توصل مركز الأبحاث في معهد العلوم الإجتماعية إلى الخلاصات والتوصيات التالية:

## **١ - في العام:**

- ١ - كان هذا اليوم العلمي أول محاولة منذ تأسيس معهد العلوم الإجتماعية جمعت في رحابها عدداً كبيراً من الباحثين والخبراء في حقل علم الاجتماع للتباحث في إشكاليات وموضوعات البحث الاجتماعي.
- ٢ - كشف هذا اليوم العلمي، ولأول مرة، رؤى متنوعة، وهي في تنوعها متباينة، في تحديد المسار الأمثل للبحث العلمي. وهذا الكشف يعتبر لبنة أساسية وإيجابية في محاولة الفهم.
- ٣ - توضح من خلال هذا اليوم، أن كل ما قيل داخله، لا يشكل سوى تراكم أولي، بحاجة لاستخراج الموضوعات والقضايا الأساسية، وإعادة بحثها مجدداً.

## **٢ - في الأساس:**

- ١ - إن أزمة البحث العلمي داخل الجامعة اللبنانية هي في الأساس أزمة سياسة بحثية ونص تشريعي وموازنة مؤاتية. وعليه لا يمكن لمسألة البحث العلمي في الجامعة اللبنانية، أن تصل إلى غايتها إلا عبر:
  - أ - تكون قناعة لدى المؤسسة (مجلس الجامعة - مجالس الوحدات - مجالس الفروع - الأقسام)، بأن مسألة البحث العلمي لا تقل أهمية عن التدريس إن

لم تكن أكثر أهمية؛ وما يترتب على هذه القناعة من ممارسات (وسائل تراكم هذه القناعة بحاشة لمناقش).

ب - وضع نصوص تشريعية شفافة في قانون الجامعة العتيد، توضح بشكل لا لبس فيه آليات البحث وخصوصياته، وأدوار مراكز الأبحاث فيها وصلاحياتها وأشكال علاقاتها بالإدارة المركزية.

ج - إيلاء مسألة اقتطاع موازنة للبحث العلمي في موازنة الجامعة اللبنانية، اهتماماً بحجم المردود المتوقع منها.

٢ - إذا تم ما نقترحه في الفقرة الأولى، نصل إلى مسألة ثانية، وهي وجوب وضع نص شفاف ومرن لمسألة التفرغ. بمعنى أن يكون التفرغ هو للتدريس وليس للبحث. أي أن يكون هناك حقاً مكتسباً للأستاذ الجامعي أن يبحث لصالح الجامعة خارجها. وهذا لن يكون ممكناً دون ممارسة البنود الثلاثة الواردة في الفقرة الأولى.

### ٣ - في الأسئلة:

هذا الأساس يستدعي جملة أسئلة، بحاجة لأجوبة:

١ - كيف يمكن أن يتم التعامل في مسار البحث العلمي مع الذهنية الإدارية - التقنية.

٢ - ما الفرق بين دور الباحث/ الخبير ودور الخبير التقني، وكيف تتم الإستفادة من كل منهم.

٣ - كيف نستطيع أن نتغلب من طوق التجربة الفردية في البحث، وندخل مرحلة التجربة المؤسساتية.

٤ - كيف يمكن أن يترسخ مفهوم جديد للبحث، خارج الاستجابة لطلب السوق.

٥ - كيف يمكن إنتاج حاجات بحثية مرتبطة بالاحتياجات المجتمعية، وما هي شروط ذلك.

- ٦ - كيف يمكن لآليات البحث العلمي أن تتحرر من آليات السيطرة الإدارية التقنية المرتبطة بآليات السيطرة السياسية.
- ٧ - كيف يمكن أن نحول غياب السياسة البحثية عن أولويات الجامعة اللبنانية، إلى حضور فعال لها.
- ٨ - كيف نعمل لخلق مناخاً يفرض على الأستاذ الجامعي إلزامية البحث.
- ٩ - هل من المفيد لمركز الأبحاث أن يكون عامودياً أي ضيق التخصص، أو أفقياً أي واسع التخصص، أي هل يكون حقله علم الاجتماع أو حقله العلوم الاجتماعية؟
- ١٠ - كيف تتحدد ضوابط البحث العلمي في الداخل والخارج.

#### ٤ - في التوصيات:

- لكي نستطيع الإجابة على هذه الأسئلة، لا بد من العمل لبلورة هواجس الخبراء والباحثين المعروضة في الأوراق عبر التوصيات التالية:
- ١ - استخراج الموضوعات والقضايا الرئيسية التي حوتها أوراق اليوم العلمي والقاشات التي دارت خالله.
  - ٢ - إقامة ورشة عمل متخصصة حول هذه الموضوعات والقضايا.
  - ٣ - نشر نتائج وخلاصات هذه الورش والقيام بعملية ربط بينها.
  - ٤ - تشكيل هيئة علمية أكاديمية لمركز الأبحاث، بقرار من رئيس الجامعة واستناداً لمرسوم إنشاء المعهد والقرارات التنظيمية العائد له، باعتبار أن هذه الهيئة هي المؤهلة لوضع أهداف واستراتيجيات البحث العلمي في المعهد.
  - ٥ - تعيين جسم إداري لمركز الأبحاث، بقرار من رئيس الجامعة، حتى يستطيع المركز الانطلاق في العمل.
  - ٦ - تحديد السياسات البحثية والأهداف القريبة والبعيدة لمركز الأبحاث.
  - ٧ - تجهيز المركز بالمعطيات وأدوات العمل وشبكات الاتصال التي لا غنى عنها.

- ٨ - تحديد وضعية الباحث في مركز الأبحاث.
- ٩ - إتاحة الفرصة لمركز الأبحاث، عبر نصوص شفافة للتعاقد مع هيئات ومؤسسات رسمية ودولية وخاصة.
- ١٠ - وجوب السعي لربط المواد التطبيقية والحقيلية بمركز الأبحاث.
- ١١ - وضع آلية شفافة لربط البحث والتعليم بشكل عام.
- ١٢ - تحديد آليات ومقاييس المتابعة والتقويم.
- ١٣ - تحديد محاور اهتمام مركز الأبحاث عبر اقتراح مشاريع أبحاث لمدد متوسطة.
- ١٤ - تعين الحاجات البحثية المذكورة في الفقرة السابقة، وعلى ضوئها الاستعانة بالباحثين وليس العكس.
- ١٥ - تحديد آليات افتتاح مركز الأبحاث على مصادر التمويل الخارجية.
- ١٦ - تعديل المناهج والبرامج التعليمية وتحديثها، بما يخدم البحث والتعليم سوياً.
- ١٧ - تحديد آليات ثواب وعقاب للأستاذ الباحث وغير الباحث، سعياً وراء التحفيز.
- ١٨ - إيجاد صلات واقعية تربط التعليم والبحث بحاجات المجتمع.
- ١٩ - خلق شروط الطلب الاجتماعي على الأبحاث الميدانية.
- ٢٠ - العمل على تصنيف وأرشفة الأبحاث التي جرت في المعهد منذ تأسيسه، وخلق شروط الإستفادة منها.
- ٢١ - تحضير دليل بكل الأبحاث (نتائج أعمال تطبيقية + مذكرات + رسائل + أطروحات) التي قامت في المعهد منذ تأسيسه وحتى الآن ورفعه إلى رئاسة الجامعة.
- ٢٢ - الاتفاق مع المركز التربوي للبحوث والإنماء على إقامة ورش عمل لقراءة البرامج والمناهج التربوية والكتب الصادرة عنها ومتابعة طرق تعليمها خلال ٣ سنوات (١٩٩٩ - ٢٠٠١) تمهيداً لبناء تصور حول كفاءتها سلباً وإيجاباً.

## **أوراق المؤتمر الثاني**

**حول التنمية البشرية المستدامة**



**UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME**  
**LEB/95/010 Management Support for Sustainable Human Development**  
**Statement of Mr. Ross Mountain**  
**UNDP Resident Representative**  
**Seminar on Sustainable Human Development**  
**UNDP-Institue of Social Sciences, Lebanese University**  
**Alumni Club, 21-22 May 1998**

Ladies and Gentlemen,

It is a pleasure for me to be present at the inaugural session of this important seminar, I am also pleased that UNDP is associated with the Institute of Social Sciences of the Lebanese University in the organization of the seminar, which aims at searching for a common ground between academic research and studies and operational activities in the field of development.

The Cooperation of the UN System with the Lebanese University - and with other universities in Lebanon-dates back many years and has covered different fields. To mention but a few, in the mid-seventies UNFPA was the partner of the Institute of Social Sciences, which was the home of a national centre for demography. More recently, UNDP and UNESCO - along with the World Bank and other donors-have provided support for a project to rehabilitate the Ministry of Higher Education and Culture and the Lebanese University (with respect to the latter, assistance focuses on the improvement of the managerial, administrative and research capacities).

This seminar is a first joint activity of UNDP with the Institute of Social Sciences-which will be followed by others. The seminar will discuss the concept of sustainable human development and the main outcome of *A Profile of Sustainable Human Development in Lebanon* (published by UNDP in 1997) as well as a number of topical issues affecting development (globalization, the cultural dimension, the role of municipalities and civil society organizations in development).

The expected outcome of the seminar is important as it may provide initial guidance as to further cooperation, through a clearer perception of

the role of universities in development and in particular the specific contribution that the Institute of Social Sciences could make in the process of development in Lebanon.

In my brief statement, I shall address aspects of an issue that will be reviewed and discussed in the seminar, namely the role of civil society in development. The concept of sustainable human development draws its strength from three main components, namely government, the private sector, and civil society - each one of them being a full partner in the development process. A sustainable human development strategy is the outcome of a real and productive dialogue between these partners to reach a consensus on goals, priorities, and responsibilities. Building such national partnership for development is one of the main conclusions of the *Profile of Sustainable Human Development in Lebanon* (which you will discuss in the next session). The Profile proposed an initiative of national dialogue to reach «a social contract for sustainable human development in Lebanon». Among others, such social contract would constitute an adequate framework to define the role and responsibilities of civil society organizations in the national development process.

But why do we at UNDP insist on the role of civil society in development? The answer is comprised of several dimensions. Allow me first to mention the main reason, UNDP's perception and approach of the development process.

Sustainable Human Development is not:

- a utopist perception of long term and final goals,
- an exercise of social engineering,
- an approach imposed from the top down.

Sustainable Human Development is:

- a process that combines a long-term vision with short and medium-term operational activities aimed at directly improving the living conditions of all the population,
- based on creativity and on original interpretation of new development models, with programmes reflecting the real needs and assets of society.

- an approach based on empowerment and on participation at the grass roots level.

From this perspective, we examine the possible roles of civil society organizations throughout the process of development. The latter includes participation in the design and formulation of the strategy of national sustainable human development, in the definition of goals and objectives; in the selection of priorities; in the formulation of plans of action, and in their implementation. The participation of civil society organizations should contribute to developing the human dimension and establishing a realistic basis for the national development strategy. The latter can not be deduced from econometric measurement and macro-economic analysis alone. The real needs and aspirations of the population should be reflected too. In this respect, NGOs have an important qualitative contribution to make, in addition to their role in the efficient implementation of operational activities.

The nature and capacity of organizations in the different components in the civil society are neither the same nor are their tools and ways of action alike. In Lebanon as in other countries, there is a wide range of civil voluntary organizations, ranging from traditional welfare organizations to organizations focusing on advocacy and/ or acting as pressure groups, and organizations participating in policy development (including trade unions, media and universities). This seminar is mainly concerned with the role of universities in the development process.

Looking ahead, beyond the outcome of the discussions of today and tomorrow, UNDP is interested in exploring ways and means by which the capacity and potential of universities, and in particular of the Lebanese University, can be better mobilized and applied in the pursuit of national development objectives, In this respect, I would like to mention the following functions of universities:

- Universities build and develop human capabilities, implying constant striving to update and upgrade university curricula. Universities are also the place for research, and for creation and dissemination of new knowledge and new skills. What is required is to link the latter functions more directly to national development strategies and

programmes, including responding to the challenges posed by the global environment Mechanisms and modalities to bring about increased participation of universities in the development process and subsequent administration of the latter are required.

- Universities, and more specifically social sciences institutes, can play a role in advocating new models of development. The new paradigm of development can be integrated in the curricula and the methodology and measurement tools of development can be specified and refined and their application improved.
- Universities can promote and guide student's research in the field of development, and can prepare qualified trainers and social workers and other agents of development.
- Universities, including through their different branches, can play an important role in local development by linking academic studies and field surveys concerning needs assessment and capacity of the local community. University professors, with the assistance of students, can contribute in monitoring the results of national surveys and in evaluating the impact of development projects.

The above is by no means an exhaustive list of what universities, through increased involvement of professors and students, can do for development. No doubt, the role and scope for action by universities is much wider and greater-as likewise it is for other civil society institutions, in particular NGOs.

I would like to conclude my statement at this point, with a wish that there be further increased promotion and action for people-centered development that is sustainable. More actors are to be involved, and increasingly so. Today's seminar offers an opportunity for widening the circle towards cooperation with academia; other avenues and possibilities of cooperation with universities in the country may be explored in the near future. I am sure that concrete ideas will emerge for shaping and developing a process of cooperation between UNDP and the UN system, on the one hand, and the Lebanese University and its Institute of Social Sciences, on the other.

I wish you success.

## فكرة التنمية البشرية

### ملخص كلمة د. رياض طبارة

لا شك أن فكرة التنمية البشرية، إذا ما اكتملت نظرياً ولاقت قبولاً عملياً بين صانعي القرار، ستتشكل تقدماً هاماً في الفكر الاقتصادي وفي نوعية السياسات الإنمائية المتبعة من قبل الدول النامية والمصنعة على حد سواء.

سأحاول في هذه الكلمة أن أشرح نوعية هذا التقدم وماهية التغيير الذي سيطرأ على السياسات الإنمائية نتيجة لاكتمال فكرة التنمية البشرية وانتشارها.

فكرة التنمية البشرية تنبثق من نقايضها، أي من تطور الفكر الاقتصادي والنظريات الإقتصادية في مجال التنمية. بل نستطيع القول أن هذه الفكرة جاءت نتيجة لخيبة الأمل من نتائج التنمية الإقتصادية.

لا بد من التذكير هنا بأن النظريات المتکاملة للتنمية الإقتصادية لم تنشأ أو تتطور إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حتى أن أحد مؤرخي فكرة التنمية الإقتصادية (Ardent) يقول أن تعبير «التنمية الإقتصادية» نادرًا ما استعمل في الأدبيات الإقتصادية قبل هذا التاريخ. وجاءت معظم هذه النظريات أما تحضيراً لعملية اعمار الدول الأوروبية بعد الحرب أو نتيجة لهذه التجربة في سينتها الأولى. وكانت القاعدة الأساسية لكل هذه النظريات أن رأس المال، أي الاستثمار الإقتصادي، هو المحرك الأهم وشبه الأوحد للتنمية، ولو أن هناك بعض التأثير في النمو الإقتصادي للعامل البشري أي للموارد البشرية التي تشتراك في عملية التنمية. ولعل أوضح منهجة في هذا الإطار هي تلك التي سميت بإسم كاتبيها هاورد ودولار Harrod-Domar Model والتي اختصرت عملية التنمية بالمعادلة:  $g=s/k$  حيث  $S$  تمثل نسبة الاستثمار من الدخل القومي و  $K$  نسبة الناتج المحلي إلى الاستثمار و  $g$  نسبة النمو في الناتج المحلي.

وبرهنت عملية اعمار أوروبا صحة هذه النظريات لحدٌ كبير إذ أن كل ما كانت تتطلبه تلك الدول هو تدفق إستثماري فيها لتعيد العمل في مصانعها وتبدأ من خلال ذلك عملية التنمية الإقتصادية ولذا حولت الولايات المتحدة مليارات من الدولارات بشكل هبات إلى الدول الأوروبية عادت بعدها هذه الدول إلى الاحتلال مراكزها كدول صناعية ولو بعد مدة عناء قصيرة لم تتجاوز بكثير العشر سنوات.

وفي خلال هذه المدة، نالت دفعات كبيرة من الدول النامية استقلالها خاصة الأفريقية منها، وبدأت تسعى لتنمية اقتصاداتها وتطالب بمعونة مالية وفنية من الدول المصنعة لهذا الغرض، وسرعان ما اكتشف الإقتصاديون بأن رأس المال ليس كافياً لدفع عجلة التنمية في هذه البلدان كما كان الحال بالنسبة للبلدان الأوروبية لأن الموارد البشرية لم تكن محضرة لاستيعاب رؤوس الأموال إذا ما وجدت.

في بينما كانت نسبة الإستثمار إلى زيادة الإنتاج (Capital-output ratio) تنحصر ما بين ٢ و ٣ مرات في عملية الإعمار الأوروبية وصلت هذه النسبة إلى ١٠ أو ١٥ مرة أو أكثر في بعض الدول النامية. مما يعني أن زيادة الإنتاج (أو الدخل القومي) دولاراً واحداً في أوروبا كان يتطلب استثماراً يبلغ دولارين أو ثلاثة بينما تطلب في الدول النامية ١٠ أو ١٥ دولاراً أو أكثر.

ونتيجة لدراسات عديدة ظهر أن هذا الفارق كان مرده مدى جاهزية الموارد البشرية لاستقبال الإستثمارات والتعامل معها بشكل فعال ولذلك حصل تركيز على المعونة الفنية وتنمية الموارد البشرية في الأدبيات الإقتصادية وفي المعونات الدولية.

ومن الواضح إذاً أن فكرة تنمية الموارد البشرية هي من صميم التنمية الإقتصادية، لها نفس الأهداف أي زيادة الدخل القومي وتعتبر الموارد البشرية في هذا السياق تماماً كالموارد المالية الإستثمارية.

وبعد تجربة طويلة نسبياً في مجال التنمية الإقتصادية بدأت تظهر نقاط الضعف في هذا النهج الذي يسعى قبل كل شيء إلى زيادة الناتج القومي وذلك من نواحٍ عدّة:

أولاً: إن إعطاء الأولوية المطلقة لزيادة الدخل القومي أي إلى النمو الاقتصادي على أساس أن هذا النمو كفيل بحد ذاته على حل المشكلات الإجتماعية كالفقر والنهميش وغيرها لم يعط النتيجة المتوقعة. إذ أن تجربة البلدان النامية والمصنعة في هذا المجال أظهرت أن الناتج القومي قد يزداد بشكل سريع بينما يزداد الفقر بين فئات من الشعب وفي مناطق محرومة من الدولة في الوقت نفسه. وكثيراً ما تجر هذه الحال إلى قلقل وانتفاضات إجتماعية وسياسية تلتهم الإنجازات الاقتصادية مما يجعل هذا النوع من التنمية غير مستدامة في الأمد الطويل.

ثانياً: كما أظهرت هذه التجربة أن التركيز المطلق على التنمية الاقتصادية ورفع الناتج القومي بالسرعة القصوى، كثيراً ما يكون هو نفسه السبب في ظهور مشكلات إجتماعية وبيئية كبيرة. فالمشكلات البيئية كالتلوث التي تعاني منها البلدان المصنعة مثلاً هي نتيجة مباشرة لنظام إقتصادي يحتسب الكلفة الاقتصادية للمشاريع دون احتساب الكلفة الإجتماعية. كما أن تفكك الأسرة في هذه المجتمعات الذي نتج عنه مشكلات إجتماعية كبيرة جاء أيضاً نتيجة التركيز على الجدوى الاقتصادية للاستثمار دون الأخذ بعين الاعتبار الجدوى الإجتماعية، مما اضطر أفراد الأسر إلى السعي وراء الرزق في أماكن بعيدة عن مجتمعاتها الأصلية. وهكذا نجد بلداناً متقدمة إقتصادياً ومتخلفة إجتماعياً، فالدخل القومي للفرد مرتفع فيها بينما هناك مشكلات إجتماعية كبيرة تتمثل في انتشار المخدرات، والجريمة، والانتحار والطلاق وما شاكل، مما يهدد أيضاً الإنجازات الاقتصادية ويجعل من التنمية عملية غير مستدامة.

ثالثاً: كما أظهرت المقوله بأن التنمية الاقتصادية يجب أن تأتي قبل التنمية الإجتماعية لكي نستطيع أن نخصص بعضنا من ثمارها للأمور الإجتماعية، بأنها خاطئة إذ أن تطلعات الأشخاص ترتفع مع ارتفاع مداخيلهم ولذلك نجد أن أكثر البلدان ثراءً لديها أعلى نسب من الأشخاص المديونين كما هو الحال مثلاً في الولايات المتحدة. والأهم من ذلك هو أن حل المشكلات الإجتماعية

يجب أن يتراافق مع التنمية الاقتصادية وإنما تصبح هذه المشكلات مستعصية ومكلفة في آن واحد.

فمشكلات الجريمة والمخدرات وغيرها من المشكلات الاجتماعية هي غالباً غير صعبة الحل في بداياتها ولكنها قد تصبح مستحيلة الحل عندما تستشرى في المجتمع كما أظهرت تجربة الكثير من الدول المصنعة مثلاً. وهذا ينطبق على مسألة الإعمار في لبنان بشكل خاص. ومثال ذلك مشكلة تحضير البيئة الإعمارية لحاجات المعموقين. فإذا بنينا الأرصفة مع منحدرات للمعوقين الجسديين أو إذا وضعنا أزرار المصاعد على ارتفاع يسمح للمعاق باستعمالها فإن كل هذه الأمور لا تكلف شيئاً إضافياً، أما إذا تركنا كل هذا إلى أن تنتهي عملية الإعمار وأردنا تغيير الأرصفة وتصميم المباني وأزرار المصاعد فإن الكلفة ستكون باهظة وقد لا يتتوفر لها التمويل عندئذ.

ولهذه الأسباب بدأ الكثيرون من الإختصاصيين المهتمين في قضايا التنمية البحث عن نهج جديد للتنمية وعن قياس جديد لنتائجها غير الدخل القومي للفرد.

ومنذ بداية السبعينات بدأت تظهر مقاييس جديدة للتنمية كالمؤشر الموحد (Unitary Index) الذي ظهر في أواخر السبعينات، ومؤشر النوعية المادية للحياة (Physical Quality of Life Index) في السبعينات، ومؤشر المعاناة الإنسانية (Human Misery Index) في الثمانينات الخ.. حيث جمعت هذه المؤشرات متغيرات تمثل مشكلات الصحة والتعليم وغيرها بالإضافة إلى الدخل القومي للفرد، إلا أن هذه المؤشرات لم يساندها بشكل مباشر نهج جديد وواضح لعملية التنمية المطلوبة.

ويأتي نهج التنمية البشرية كخطوة متقدمة في هذا الإطار إذ أنه لا يعطي فقط مؤشراً جديداً للتنمية أي مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index) بل أيضاً فلسفه جديدة ونهج جديد لمتطلبات عملية التنمية وكيفية التعامل معها.

وهكذا فالتنمية البشرية تقول أن التنمية الاقتصادية يجب أن تتراافق مع التنمية الاجتماعية. فكما أن التنمية الاجتماعية غير ممكنة دون التنمية الاقتصادية كذلك التنمية الاقتصادية لن تكون مستدامة إذا لم تترافق بتنمية إجتماعية متوازية. هدف

التنمية يجب الا يكون دفع نمو الناتج المحلي لدرجته القصوى في الأمد القريب بل الوصول إلى تنمية متوازنة بين المناطق وفئات الشعب تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الإقتصادية والإجتماعية للسكان في آن واحد. وإذا تطلب الوصول إلى هذا الهدف ارتفاع الدخل القومي بنسبة أقل من القصوى لكي يتراافق مع تلبية احتياجات إجتماعية فهذا مستحب ولا يشكل خطراً على التنمية بشكل عام بل بالعكس فإنه يجعلها قابلة للإستدامة في الأمد البعيد. ولذلك فإن تقارير التنمية البشرية التي يصدرها سنوياً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تعطي ترتيب الدول حسب الدخل القومي للفرد كما تعطي ترتيبها حسب مؤشر التنمية البشرية وتظهر كيف أن الكثير من الدول ينخفض ترتيبها الثاني عن الأول لأنها لا تعطي الشق الإجتماعي من التنمية حقه كما يجب.

وهكذا فإن التنمية البشرية تتطلب مراجعة للسياسات التنموية على مستوى كل مشروع كما على مستوى سياسة الدولة الإنمائية بشكل عام.

وفي الخلاصة لا بد من الإشارة مجدداً إلى أن فكرة التنمية البشرية هي امتداد طبيعي للفكر التنموي الإقتصادي جاءت نتيجة للخبرة المكتسبة في التنمية خلال خمسين سنة أو أكثر أي منذ الحرب العالمية الثانية. الفكرة ما زالت جديدة نسبياً ولذلك فهي بحاجة للتطوير خاصة فيما يتعلق بقياس التنمية البشرية (HDI) ودمج البعد الإجتماعي في حسابات الجدوى.



## قراءة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة

عبد الله ابراهيم

لا تتيح اي حلقة نقاشية ان يكون النقد بين طرفين مجدياً او بناءً او مثمرأً إلا إذا كان الاطار الفكري الذي يدور النقد فيه واحداً بلغته ومفاهيمه وقضاياها. وعلى هذا الاساس، أبدأ بالإشارة الى ان الافكار الواردة في الورقة التي اقدمها تقع داخل حقل النظرية التي ينتمي مفهوم التنمية البشرية المستدامة اليها ولا تقع خارج هذا الحقل. وهذه الافكار تمثل محاولة في نقد يدور داخل نسق المعرفة الذي تتبعه وتمارسه الوكالات التابعة للأمم المتحدة ولا تمثل محاولة في نقد النسق نفسه.

وأشير كذلك الى مشهد منهجي ومشهد نظري أراهما في مفهوم التنمية البشرية المستدامة. وبالانتقال من المشهد الأول الى الثاني تقوم في الورقة التي اقدمها وجهة خاصة في النظر تعبر عن منطق مختلف اتبناه وادعو الخبراء والمستشارين لدى الأمم المتحدة الى تبنيه وممارسته وتحويله عندهم مواقف ذهنية وعادات فكرية.

### المشهد المنهجي في مفهوم التنمية البشرية المستدامة:

يجر الاطلاع على ادبيات الأمم المتحدة، منذ الخمسينيات من هذا القرن وحتى الوقت الحاضر، الى التمييز فيها بين اربع محطات منهجية رئيسية يجمعها ويربط بينها سياق متسلك الحلقات من التدرج في وعي المشكلة التي شكلت في الماضي، وتشكل في الحاضر، المبرر والدافع لتقديم المساعدة الى بلداننا والبلدان الشبيهة بها.

وتتمثل المحطة المنهجية الأولى في مرحلة من الوعي المباشر للمشكلة. فبعد ان وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وتحررت المستعمرات السابقة، أصبحت المعونات الإنسانية هي النمط المألوف للمساعدات التي تقدمها منظمة الأمم المتحدة.

انها مرحلة من الوعي المباشر للمشكلة حيث يتعد الوعي عن المستويات العليا في التفكير والتجريد والتنظير. وهي أيضاً مرحلة الوعي الأولى اللصيقة والمتصلة بالملموس، على شاكلة وعي الناس العاديين في عيشهم اليومي المحسوس.

ولم تمض سنوات قليلة حتى بدأ الخبراء والمستشارون يتساءلون حول الآثار السلبية لسياسة المعونات الإنسانية هذه. وفي ما يلي البعض القليل في أمثلة تحوي أدبيات الأمم المتحدة الكثير منها: لم يكن نصيب الريف الذي تعيش فيه الغالبية الساحقة من السكان سوى القسم الأصغر من المعونات – يذهب القسم المهم من المعونات لرجال الشرطة والجيش وموظفي الحكومة – تدهور سريع في أوضاع الإنتاج الزراعي الوطني ومزيد من النزوح الريفي إلى المدن – الاعتماد اعتماداً مطلقاً على استيراد الغذاء وتبدل كبير في العادات الغذائية... الخ.

وفي ضوء النقد الموجه لسياسة المعونات الإنسانية، انتقلت أدبيات الأمم المتحدة إلى مرحلة منهجمية ثانية من الوعي المحكم بمنطق المساعدة الاقتصادية، على غرار المثل الصيني القائل بأنه من الأفضل أن تعلم الإنسان الصيد عن ان تعطيه سمكة.

إنها مرحلة من الوعي الاقتصادي والفنى والتكنولوجي للمشكلة. وهي أيضاً مرحلة اتجهت الأمم المتحدة خلالها إلى تمكين بلدانها والبلدان الشبيهة بها من إدارة مواردها بكفاءة تقنية عالية.

ومن جديد، لم تمض سنوات قليلة حتى بدأ الخبراء والمستشارون يتساءلون حول طبيعة الأنظمة المجتمعية المحلية في البلدان التي تتلقى المساعدة. وهكذا، بدأت الوكالات التابعة للأمم المتحدة، الواحدة تلو الأخرى، تكتشف ان التقنيات الجديدة كي تؤتي ثمارها ينبغي ان تكون جزءاً لا يتجزأ من النظام الاجتماعي المحلي. ومع هذا الاكتشاف، انتقلت أدبيات الأمم المتحدة إلى مرحلة منهجمية ثالثة من الوعي المحكم بفكرة الكل المجتمعى حيث في الكل شيء يزيد عن مجموع الأجزاء لأنه يتضمن العلاقات والروابط بين الأجزاء، وأن شبكة العلاقات هذه تضيف عنصراً هاماً جديداً له دلالته ومعناه في ذاته.

انها مرحلة من الوعي البنوي للمشكلة. وهي أيضاً مرحلة انتقل الوعي خلالها الى مرتبة عالية من التفكير والتجريد والتنظير مما اتاح لادبيات الامم المتحدة اكتشاف الرابط النظري بين قضايا تبدو للوهلة الأولى وكأن لا رابط بينها في ملموس عيش المشكلة. وتتنوع الاشكال التي يتخذها هذا الوعي، فمن تشخيص أول للمشكلة الى اكتشاف قضية الإنتاجية المجتمعية فيها بعد اكتشاف قضية الإنتاجية التقنية، ومن تشخيص آخر للمشكلة الى اكتشاف قضية الديمقراطية، ومن تشخيص ثالث للمشكلة الى اكتشاف قضية البيئة أو قضية الثقافة أو قضية المرأة، وهكذا دواليك.

ولا يشكل الوعي البنوي المرحلة المنهجية الأخيرة. فمنذ سنوات قليلة بدأ يظهر في ادبيات الأمم المتحدة وعي التمييز بين الزمن الزمني والزمن البنوي.

انها مرحلة منهجية أخيرة من الوعي البنوي والتاريخي في الوقت نفسه. وهي أيضاً مرحلة من الوعي المحكوم بفكرة الجمع بين الاستراتيجية البعيدة المدى وبين البرامج التي تتصدى لمعالجة المشكلات الآنية الملحة. وكل ذلك بهدف الوصول الى حل مستقر ومستدام ذاتياً للمشكلة.

تلك هي المراحل المنهجية الأربع في ادبيات الامم المتحدة منذ الخمسينيات من هذا القرن. وفي اجتماع هذه المراحل وتردجها يرسم المشهد المنهجي الآتي:

في الوجه الأول من أوجه هذا المشهد المنهجي، يكشف مفهوم التنمية البشرية المستدامة انتقال ادبيات الامم المتحدة من الوعي المباشر الى الوعي الاقتصادي ثم الوعي البنوي واحيراً وعي البنية في التاريخ. ومن هذا المنظار المنهجي، لقد انجز الخبراء والمستشارون ما يمكن ان ينجزوه على صعيد المنطق والحركة الذهنية وأواليات التفكير والتجريد والتنظير. فهم انجزوا وعي الوجه في المعرفة الذي يعود الى اي تشخيص لأي مشكلة في اي بلد، وذلك في اي ماضي واي حاضر واي مستقبل.

وفي الوجه الثاني من اوجه هذا المشهد المنهجي، يكشف مفهوم التنمية البشرية المستدام أن ما يتبع لأي مفهوم الإرتفاع الى مرتبة عالية من التفكير والتجريد والتنظير هو نفسه ما يتبع لأي معرفة علمية أن تتطور وتتقدم من خلال عدم التطابق بين نتائج

البحث العلمي التجريبي من ناحية وبين الأفكار القائمة من قبل من ناحية ثانية. وإذا كانت نتائج البحث العلمي التجريبي تتطلب تعديلات وتغييرات في الأفكار تتكيف وتنسجم مع الحقائق المكتشفة بواسطة البحث التجريبي، فإن عدم التطابق، في كل مرة، بين اهداف المساعدة التي تقدمها الامم المتحدة وبين النتائج التي تتحققها بالفعل يقع في اساس المحظيات المنهجية الاربع التي نراها ماثلةً في مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

وفي الوجه الثالث من اوجه هذا المشهد المنهجي، ما يعيننا من مفهوم التنمية البشرية المستدامة هو صعيد المنطق والحركة الذهنية وأواليات التفكير والتجريد والتنظير ولا تعنينا الفكرة التي يقدمها المفهوم في ذاتها. ولهذا السبب، عندما نقرأ في اديبيات الامم المتحدة مصطلحات «النمو»، «التنمية الاقتصادية»، فإننا نجد فيها المرحلة المنهجية الثانية الاقتصادية في وعي المشكلة. وعندما نقرأ مصطلحات «التنمية البشرية»، «التنمية هي الإنسان»، «الإنتاجية المجتمعية»، «الرأسمال الاجتماعي»، «التنمية الثقافية»، «التنمية هي المرأة»، «التنمية هي البيئة».... الخ. فإننا نرى فيها المرحلة المنهجية الثالثة البنوية. أما عندما نقرأ مصطلح «التنمية البشرية المستدامة» فإننا نلتمس فيه المرحلة المنهجية الرابعة البنوية والتاريخية في وعي المشكلة.

### **المشهد النظري في مفهوم التنمية البشرية المستدامة:**

في هذا المشهد النظري، تحمل خشبة المسرح افكار ومفاهيم النمو، التنمية، التنمية الاقتصادية، التنمية البشرية، التنمية المستدامة، الهياكل وال العلاقات المجتمعية التقليدية، الأفكار وال العلاقات المدنية الحديثة، الانتماءات الأولية ذات الطابع العائلي والطائفي والمناطقي، المساحات المدنية لتفاعل المجتمع... الخ. ويأتي تقاطع هذه الأفكار والمفاهيم ومشاركة وتحالفها وساندها كي يقدم لي بلداننا العربية والبلدان الشبيهة بها نموذجاً مجتمعياً بديلاً للنماذج المجتمعية التقليدية السائدة فيها.

لم تعد المسألة تقتصر اذاً على تدرج في وعي المشكلة من خلال عدم التطابق بين اهداف المساعدة التي تقدمها الامم المتحدة وبين النتائج المحققة على الأرض... ولم تعد المسألة تتعلق أيضاً بتنظيم المشكلة وتجريدها في علاقة هذا التنظير والتجريد

بالمعرفة العلمية المتدرجة من الوعي المباشر للمشكلة الى وعيها الاقتصادي ثم وعيها البنوي وأخيراً وعيها البنوي في التاريخ... ولم تعد المسألة تتعلق كذلك بالمرتكزات المنهجية الأساسية لما يتخطى الشروط البنوية المجتمعية التاريخية الخاصة في اي مشكلة ولما يعود في أي مشكلة الى المعرفة البشرية بشكل عام... لقد انتقلت المسألة برمتها الى حقل معرفي آخر، ولم يعد المشهد الثقافي يدور حول المنطق والحركة الذهنية وااليات التفكير والتجريد والتنظير، بل اصبح مشهدًا يختص بخيار فكري تطرحه اديبات الأمم المتحدة على حاضر بلداننا ومستقبلها.

ولمجرد الإنقال من حقل معرفي الى آخر، يتغير المعنى والمغزى في مفهوم التنمية البشرية المستدامة. واذا كنا في المشهد المنهجي السابق رأينا في هذا المفهوم المحطة المنهجية الأخيرة التي توقفت اديبات الامم المتحدة عندها فإننا في المشهد النظري الحالي نرى في المفهوم مغزى مختلفاً. فما هو هذا المغزى الجديد؟

في الحقيقة، ما تقدمه منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها وحتى الوقت الحاضر هو الليبرالية كخيار فكري. ولا يغير في الأمر شيئاً يذكر الكلام على التطرف الليبرالي مقابل التطرف الدولي، او الكلام على الإنقال من المنظور التكاثري التزايدى الى المنظور التنموي البشري بعيد المدى، او الكلام على المنظور التقليدي والمنظور الحديث، او الكلام على استبدال النموذج التقليدي... الخ. فكل هذا الكلام يدور داخل الخيار الليبرالي نفسه.

كذلك، ما تقدمه منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها وحتى الوقت الحاضر هو الترجمة الفكرية المحلية لخيار الليبرالية. وتتمثل هذه الترجمة المحلية في مفهوم واحد لا غير هو مفهوم التنمية. وفي هذا السياق، ما يجري في اديبات الامم المتحدة بالفعل هو رسم الحدود النظرية لمفهوم التنمية من طريق الاكتشاف المتدرج للقضايا النظرية التي يتضمنها. وبعد ان تم اكتشاف القضية الاقتصادية في المفهوم اكتُشِفَت قضية الديمقراطية فيه، ثم القضية الثقافية والقضية البيئية وقضية المرأة... الخ.

واذا كان مفهوم التنمية هو المفهوم الوحيد الذي يُنتاج ويُعاد انتاجه في اديبات الامم المتحدة منذ الخمسينيات من هذا القرن مما يعني ان تشير الادبيات نفسها الى

التنمية البشرية المستدامة على انها المفهوم الجديد والفلسفة الجديدة والمقاربة الجديدة والنماذج الجديدة؟ وما معنى الاشكاليات الجديدة التي يُشيرها المفهوم الجديد على المستوى الكوني والوطني؟ وما معنى النظر الى التنمية البشرية المستدامة على انها تفرض نقلة نوعية على جميع الاصعدة الاقتصادية والإنمائية وعلى صعيد الذهنيات والقيم السابقة؟ وما معنى ان يكون تقرير التنمية البشرية المستدامة محكوماً من أوله الى آخره بـهاجس الإشارة عشرات المرات الى المفهوم الجديد؟ وكأن هذه الاشارة في تكرارها الدائم تحصل بداعٍ نظري ملح وخفى!! وكأن المطلوب هو مجرد كتابة تقرير عن لبنان ينتهي في كل صفحة من صفحاته الى تكريس مفهوم التنمية البشرية المستدامة ورفعه الى مرتبة المفهوم الجديد!!

وما يدفع الى طرح كل هذه الأسئلة قناعتنا الأكيدة بأن اي مفهوم جديد لا يعني قبضًا على حقيقة جاهزة أو تطابقاً مع اصل مقرر، وإنما كل مفهوم جديد يعيد تركيب الواقع بقدر ما يبني عالمه الخاص او يرسم شخصيته المميزة. كما نعرف ايضاً بأنه مع اي مفهوم جديد تغير بنية الفهم وتتغير العلاقة بالفكر بقدر ما تنسج علاقات جديدة مع الحقيقة.

كذلك، ما يدفع الى طرح كل هذه الأسئلة اننا تفحصنا جيداً التقرير المنشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وما وجدناه ان الجديد في مفهوم التنمية البشرية المستدامة يقتصر على الشكل اللغوي والصيغة اللغوية والتعابير والمفردات اللغوية. فقد خصص لهذا المفهوم فصل مستقل وهو وارد باصرار شديد في الغالبية الساحقة من العناوين الرئيسية والفرعية. وعدا ذلك، لم نجد في التقرير سوى مفهوم التنمية لا غير.

وفي ضوء الأسئلة المطروحة، تغيرت قرائتنا للتقرير واخذنا نفتئش فيه عن إجابة ما عن الأسئلة التي نطرحها. ولم نفتئش طويلاً، فالإجابة التي لم نجدتها في تقرير لبنان عثرنا عليها في تقرير التنمية البشرية المصري لعام ١٩٩٥ . وما يرد في الصفحتين ١٢ و ١٣ من تقرير مصر هو الآتي:

«الواقع ان مفهوم التنمية البشرية المستدامة ما هو إلا محاولة لإعادة صياغة

مفهوم التنمية أو، على الأقل، تحديث هذا المفهوم بهدف التركيز على انشطة افضل للتقنية».

«قد يكون من الأفضل ان نصمم المشروعات ونقيمها من زاوية التنمية، وذلك بتجنب كل العبارات التي يتضمنها هذا المصطلح ويجدها الناس صعبة التفسير».

«يلاحظ ان التنمية البشرية المستدامة ليست مهيأة لمعالجة مثل هذه الاهتمامات في حين ان التنمية مهيأة لذلك وبالتالي فان ما نحتاجه هو تعريف واضح للتنمية ذاتها.. والخلاصة، ان مفهوم التنمية البشرية المستدامة ليس مما يستريح اليه الناس، ويدرك البعض الى ان هذا المصطلح يجب استبداله بكلمة تنمية، على ان يتم شرح واستخدام هذه الكلمة طبقاً لتعريف موجز ومحدد».

واذا كنا نوافق على الفكرة التي لا تعتبر مفهوم التنمية البشرية المستدامة مفهوماً جديداً وانما تراه داخل مفهوم التنمية ولا تراه خارجه، فإننا لا نوافق ابداً على التبريرات النظرية التي يعتمدتها التقرير المصري لشرح فكرته هذه.

إن تبريرات نظرية من نوع: «التنمية البشرية المستدامة هي محاولة لإعادة صياغة مفهوم التنمية»، او «التنمية البشرية المستدامة هي محاولة تحديث مفهوم التنمية»، او «التنمية البشرية المستدامة هي محاولة للقيام بانشطة افضل للتنمية»، او «لا يستريح الناس الى المفهوم»، او «عبارة يتضمنها المصطلح ويجدها الناس صعبة التفسير»، لا معنى لها عندنا وهي لا تقدم او تؤخر في كشف المغزى النظري الحقيقي لمفهوم التنمية البشرية المستدامة.

وبالتالي، ما نواجهه في تقرير مصر، بعد ان واجهناه في تقرير لبنان، هو العجز الفكري الكامل عن الاحاطة بهذا المغزى النظري.

وفي سعينا الدؤوب الى كشف هذا المغزى، نستعرض التعريف الذي يقدمه المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي، فهو يُعرف التنمية البشرية المستدامة على النحو التالي: «التنمية البشرية المستدامة هي تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل ايضاً. وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتتمكن الناس

بدل تهميشهم وتوسيع خياراتهم وفرصهم وتهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم، وهي ايضاً توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال بناء الرأسمال الاجتماعي، بحيث تتم تلبية احتياجات الاجيال الحالية بأكبر قدر ممكن من الانصاف، دون المساس بحقوق الاجيال القادمة».

ونستعرض ايضاً التعريف الذي يقدمه برنامج الامم المتحدة الانمائي في تقريره العالمي الأول عام ١٩٩٠:

«التنمية المستدامة هي تنمية يقصد ان تكون مستمرة واستراتيجية تقدم بدلاً لسياسات التنمية القائمة والتي قد تجد نفسها مقيدة في النهاية بحدود طاقة الموارد الطبيعية والنظم البيئية على التحمل».

كما نستعرض التعريف الذي تقدمه اللجنة العالمية للبيئة والتنمية:

«التنمية البشرية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحالي بدون ان تقليص من امكانيات تلبية حاجات الاجيال المقبلة».

ونستعرض اخيراً التعريف الذي يقدمه برنامج الامم المتحدة الانمائي في تقريره عن لبنان:

«ان التنمية، بهذا المعنى، لا يمكن ان تكون في جوهرها استعادة لماضٍ ما، مهما يكن هذا الماضي عنوان للازدهار. انها بالاحرى استشراف للمستقبل، وبناء مرتكزات مواجهة التحديات التي يطرحها. لذلك تبدو الحاجة ملحة للافادة من دروس الماضي، بإيجابياته وسلبياته، من اجل وضع استراتيجية للتنمية تجمع بين تعزيز خسائر الحرب ومعالجة اثارها، وبين معالجة الاختلالات الهيكلية في الوضع السابق للحرب، وبناء امكانات مواجهة افضل للتتحديات الحالية والمستقبلية على الصعيدين الاقليمي والعالمي».

وإذا تفحصنا هذه التعريفات بدقة فإننا نجد فيها اشارات الى قضايا مفهوم التنمية كما اعيد انتاجها في ادبيات الامم المتحدة منذ امد بعيد. فالقضية الاقتصادية البحتة ماثلة فيها وكذلك قضية الديمقراطية والقضية البيئية وقضية الاتجاهية الاجتماعية

وقضية الرأسمال الاجتماعي. اما الجديد بالفعل فهو الاشارة في التعريفات الى تلبية احتياجات الاجيال الحالية دون المساس بحقوق الاجيال القادمة. واذا كنا نرى في هذه الاشارة قضية نظرية جديدة في مفهوم التنمية هي قضية الاستدامة، فإن هذه القضية الجديدة لا تكفي في اي شكل من الاشكال كي يتحول مفهوم التنمية مفهوماً جديداً يقوم على فلسفة جديدة ومقاربات جديدة ويقدم نموذجاً جديداً.

لماذا الخلط اذا في ادبيات الامم المتحدة بين فكرة المفهوم الجديد وفكرة القضية النظرية الجديدة؟ فهل تُغيّر صفة الاستدامة في نظام المواقف والعادات الذهنية؟ وهل تتغير، مع إضافة صفة الإستدامة الى مفهوم التنمية، بنية الفهم؟ وهل تتغير العلاقة بالفكر وتتسق علاقات جديدة مع الواقع؟

في الحقيقة، لا تختص هذه الاسئلة بمفهوم التنمية البشرية المستدامة فقط. انها ظاهرة عامة رافقت وترافق ادبيات الامم المتحدة منذ الخمسينات من هذا القرن وحتى الوقت الحاضر. ففي كل مرة، عند اكتشاف قضية نظرية جديدة في مفهوم التنمية، يظهر فجأة ما يُنَقَّدُ في ادبيات الامم المتحدة على انه مفهوم حديث يقوم على فلسفة جديدة ومقاربة جديدة. وفي كل مرة، يرافق هذا الظهور المفاجيء ضجة اعلامية وحملة مرکزة في وسائل الاعلام. ولنتذكر سوية مفهوم التنمية البشرية عند ظهوره فهو احدث الضجة الاعلامية نفسها التي يتحدثها مفهوم التنمية البشرية المستدامة حالياً. ونتوقع بعد عدد من السنوات ان يظهر مفهوم آخر يُنَقَّدُ على انه المفهوم الجديد والمقاربة الجديدة والفلسفة الجديدة.

ما معنى هذه الظاهرة في ادبيات الامم المتحدة؟ وما مغزاها العلمي؟. اننا نرى فيها المغزى الآتي:

تقع ادبيات الامم المتحدة تحت وطأة مفارقة لافتة للنظر وهي لا تدرى بالتأكيد المفارقة التي تقع تحت وطأتها. فمن جهة اولى، ترى الادبيات في الليبرالية خياراً كونياً يتخطى الشروط البنوية المجتمعية التاريخية الخاصة. ومن جهة ثانية ترى الادبيات نفسها في الليبرالية خياراً يقتصر على حدود الجغرافية الطبيعية اي يقتصر على هوية البني المجتمعية الرأسمالية الغربية التي انتاجته.

وفي إطار هذه المفارقة اللافتة للنظر، يكتسب الكلام على المفهوم الجديد والفلسفة الجديدة معناه ومبرر وجوده. فادبيات الامم المتحدة تعيش دون ان تدرى هاجس التفتیش عن المفاهيم الجديدة التي تصلح لبلداننا والبلدان الشبيهة بها. وفي كل مرة يخلط الخبراء والمستشارون لدى الامم المتحدة فيها بين فكري المفهوم الجديد والقضية النظرية الجديدة نكون في حضور خبراء ومستشارين يتوهمن انهم توصلوا الى الجديد الذي يحل مشكلة الجمع بين كونية الليبرالية وخصوصية هذه البلدان.

ولم تكن ادبیات الامم المتحدة لتعيش هاجس التفتیش عن المفاهيم الجديدة لو لم تكن في الاصل تصطنع الثنائية بين كونية الليبرالية وخصوصية بلداننا والبلدان الشبيهة بها فتضيع الكونية في وجه الخصوصية ثم تعمد بعد ذلك الى بذل الجهد الفكرية الحثيثة لتوحيدهما والجمع بينهما بواسطة الكلام على المفهوم الجديد والفلسفة الجديدة.

وفي مقابل الثنائية المهيمنة في ادبیات الامم المتحدة، نقترح على الخبراء والمستشارين الفكرة الآتية التي نرى فيها وضعاً لأمور التعاطي مع المفاهيم في نصابها الصحيح.

يرتسم سياق محدد في التعاطي مع المفاهيم. وينطلق هذا السياق من الوحدة النظرية في كل مفهوم. وتتمثل هذه الوحدة النظرية في استحالة التمييز بين:  
أ - ما ينخلي في المفهوم الشروط البنوية المجتمعية التاريخية الخاصة أي ما يعود فيه الى المعرفة البشرية بشكل عام.

ب - ما لا ينخلي في المفهوم البنى المجتمعية التي انتجته والمرحلة التاريخية التي حصل انتاجه خاللها.

حسب هذا التحديد، واذا كان الوجه النظري الأول في المفهوم ينخلي الشروط البنوية المجتمعية التاريخية الخاصة التي انتجته فإن وجهه الثاني يحمل على الدوام اشكاليات تنبع من البنى المجتمعية الاصلية التي انتجته والمرحلة التاريخية التي حصل انتاجه خاللها.

ولكن، على الرغم من كل المعالجة الأكاديمية التي تميز بين الوجهين، إلا انهما يشكلان في الحقيقة وجهاً واحداً ومفهوماً واحداً لا يمكن تجزئته في أي شكل من الاشكال، فالمفهوم لا يقدم كل وجه من وجهيه الاثنين على حدة.

وإذا كان من المستحيل التمييز والفصل بين ما يعود في المفهوم إلى البنى المجتمعية التي انتجته، وما يعود فيه إلى المعرفة البشرية بشكل عام، فإنه من الضروري جداً، ومن المطلوب بالحاج شديد وعي أهمية التمييز من ناحية ووعي استحالة التمييز من ناحية ثانية. والسبب في الحاجة الماسة إلى هذا الوعي المزدوج انه هو الذي يرسم وجهة التعاطي مع الكونية والخصوصية في المفهوم.

● يؤدي وعي أهمية التمييز بين وجهي المفهوم الى دراسته في العمق وفهمه ضمن بناء المجتمعية الأصلية وذلك كي نقترب قدر الامكان من تمييز بين الوجهين ومن فصل بينهما لا نستطيع بلوغه بالتأكيد لأنه مستحيل.

● يؤدي وعي استحالة التمييز بين وجهي المفهوم الى النزول بالمفهوم الى واقع بلداننا واستخدامه كادة مقترحة في انتاج معرفتنا بهذا الواقع. ولا يمكن رفض هذا النزول والاستخدام أو إحاطته بأي علامة استفهام فهو ضروري ولا مفر منه. ولو كان المفهوم يقدم كل وجه من وجهيه الاثنين على حدة لكننا اهملنا الوجه الثاني وتركتاه ووضعناه جانباً وزرلنا الى ارض واقعنا المجتمعي بالوجه الأول فقط.

ويتمكن تلخيص هذا المسار في التعاطي مع المفاهيم من طريق رفع شعار «اعادة انتاج المفاهيم»، وينبغي عدم التخوف من رفع هذا الشعار لأنه يعني ببساطة كلية ان كل مفهوم بدراساته يعاد انتاجه وان المفاهيم ليست نهائية او مطلقة بل هي في حال دائمة من التشكيل والتحول والبناء.

يفترض ان ينتقل السؤال اذاً من: ما هو المفهوم الذي يصلح لبلداننا والبلدان الشبيهة بها؟ الى: كيف نعيد انتاج المفهوم في دراستنا لبلداننا والبلدان الشبيهة بها؟ ولمجرد استبدال السؤال الأول بالسؤال الثاني يختفي فجأة هاجس التفتیش عن المفاهيم الجديدة والفلسفات الجديدة ولا يعود يوجد في ادبيات الامم المتحدة منذ نشأتها وحتى الوقت الحاضر سوى مفهوم جديد واحد هو مفهوم التنمية.

ومن هذا المنظار، يمكن الكلام على ثلاثة اتجاهات شائعة في التعامل مع المفاهيم:

الاتجاه الأول لا يرى في المفهوم سوى الوجه الذي لا ينطوي على البنى المجتمعية التي انتجته. وعلى هذا الاساس، يدين هذا الاتجاه كل المفاهيم التي يسميها غربية ويرفع صوته بضرورة انتاج مفاهيمنا الخاصة.

الاتجاه الثاني لا يرى في المفهوم سوى الوجه الذي يعود الى المعرفة البشرية بشكل عام. وعلى هذا الاساس، يطبق هذا الاتجاه المفاهيم ويمارسها دونوعي الاشكاليات الخاصة التي تحويها وتعود الى البنى المجتمعية الرأسمالية الغربية.

الاتجاه الثالث (والى هذا الاتجاه تنتهي اديبيات الامم المتحدة في تعاطيها مع المفاهيم) يحاول التوفيق بين الاتجاهين السابقين. وهو يرى الوجهين في المفهوم، إلا أنه لا يعي الاستحالة في التمييز بين الوجهين فتطفى على نظرته ثنائية الكونية - الخصوصية.

وفي الختام، نقترح على الخبراء والمستشارين لدى الامم المتحدة التخلص عن هاجس التفتيش كل مرة عن المفهوم الجديد الذي يحل مشكلة العلاقة بين الكونية والخصوصية، وذلك، ببساطة، لعدم وجود هذه المشكلة في الاصل إلا في حال اصطدام الثنائي بينهما. كما نقترح على الخبراء والمستشارين توفير الكثير من جهودهم الفكرية وفي الوقت والمال الذي ينفق كل مرة يظهر فيها هذا المفهوم الجديد.

### **مشهد التنمية البشرية المستدامة في التقرير اللبناني**

لقد اجريت مقارنة خاطفة وسريعة بين تقرير لبنان وتقرير مصر لعام ١٩٩٥ . وما خرجت به من هذه المقارنة هو اشكالية الهدف من التقرير ووظيفته ودوره والغاية من كتابته ونشره. وما يدفع للنظر الى هذه الأمور على انها اشكالية نظرية هو عدم وجود نموذج موحد للتقارير من جهة والموقف المختلف، على صعيد الهدف والوظيفة والدور، الذي يحتله كل واحد من التقريرين من جهة اخرى. واكتفى بمؤشرین فقط

من مؤشرات عدة تؤكد على الاختلاف النوعي الواضح بين تقرير لبنان وتقرير مصر لعام ١٩٩٥.

أولاً: يوجد في التقرير المصري، طرح نقدي للمفاهيم التي يتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعرض للانتقادات التي توجه إليها في مصر وردود معدى التقرير على هذه الانتقادات. كما يوجد في التقرير اقتراحات محددة لإزالة الإلتباسات النظرية بين مفاهيم التنمية، التنمية البشرية، التنمية البشرية المستدامة. أما في تقرير لبنان، فيتم التعامل مع المفاهيم ذاتها بدهاء مطلقة تحول دون أي تفكير نقدي فيها.

وفي النتيجة، يخرج قارئ التقريرين باستنتاج لافت للنظر: يوجد في مصر خبراء وباحثون ومستشارون ومسؤولون يحملون هم تنمية بلدتهم ويطرحون الأسئلة والتساؤلات الفعلية ويتقدون ويعاجهون الانتقادات ويفكررون، في حين تطغى البداهات التنموية في لبنان وتغيّب الأسئلة والتساؤلات والانتقادات ويعاجهها الانتقادات.

ثانياً: لقد وزعت الفصول في تقرير مصر حسب الأشكاليات والقضايا النظرية الأساسية المتضمنة في التنمية البشرية المستدامة، في حين تم توزيع الفصول في تقرير لبنان حسب المؤشرات القطاعية. وعلى سبيل المثال، بدل أن تطرح مسائل التعليم والإسكان والصحة والأطفال والشباب... الخ داخل اشكالية قطاع عام - قطاع خاص كما هو حاصل في تقرير مصر، تتتابع في تقرير لبنان عناوين حيادية خارج أي اشكالية أو قضية نظرية تجمعها وترتبط بينها. وعلى سبيل المثال أيضاً، تبدأ الفصول على الدوام في تقرير مصر بالآتي: «يناقش هذا الفصل قضية كذا او اشكالية كذا»، في حين ان الفصول في تقرير لبنان تبدأ على الدوام بالآتي: «يتناول هذا الفصل الواقع بشيء من التفصيل من خلال عرض عدد من المؤشرات والمعطيات في عدد من المجالات والقطاعات».

انها إذاً مسألة نقاش واسكاليات وقضايا تتطلب التفكير في تقرير مصر، في حين انها مسألة عرض مؤشرات وعرض معطيات بشيء من التفصيل في تقرير لبنان. (يلجأ تقرير لبنان الى مئات الهوامش وكل صفحة فيه تحوي ثلاثة أو أربعة هوامش في حين لا يوجد اي هامش في تقرير مصر).

وقد ادى الهم الطاغي في عرض المعطيات والمؤشرات القطاعية الى جعل التقرير يبدو وكأنه لا يملك الوقت الكافي في معالجة القضايا التي يعرض له. ولقد اتى مضمون المعالجة في التقرير متسرعاً الى حد بعيد. والتسرع والاستعجال هو السمة الرئيسية الطاغية عليه.

اكثر من ذلك، التسرع في التقرير من طبيعة خاصة جداً تفرض علينا عدم النظر إليه من وجهة الزمنية البحثة، كأن نقول مثلاً انه لو اخذ التقرير وقته فسيغيب التسرع منه. ففي رأيي، حتى لو اخذ التقرير الوقت الإضافي كله فسيبقى التسرع نفسه طاغياً عليه. لقد انفصل التسرع في التقرير عن الزمن الزمني واصبح جزءاً لا يتجرأ من كونه تقريراً. والتسرع الذي اقصده هو مؤشر ملموس على وجود مشكلة في التقرير وضعيته امام الاحتمالين التاليين:

- إما عدم إنجاز التقرير مهما طال الزمن الزمني المخصص له.
- إما إنجاز التقرير والتسرع الشديد يطغى عليه.

لماذا انتقل التسرع في التقرير اذاً من الطرف الى البنية؟ وما هي المشكلة الاصلية التي انتجت في التقرير نمطاً من التسرع لا يمكن معالجتها من طريق الزمن الزمني؟ إنها ببساطة شديدة بنية التقرير وتركيبته. فلقد اخذ التقرير على عاته مهمة عرض المعطيات والمؤشرات الملحوظة الخاصة بلبنان خارج أي اشكالية توجه المعالجة وتجعلها تنتهي وتختار بين المعطيات والمؤشرات اللامنهائية في عددها.

وفي هذا الضوء، يحفل التقرير من اوله الى اخره بأمثلة لا تحصى على التسرع والاستعجال. فمن غياب الدراسات المونوغرافية الى أطر عديدة مفتقدة. ومن اغفال قضايا هامة الى عروض سريعة عن قضايا هامة اخرى وطفيان اسلوب العرض الاداري.... الخ.

# ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان و ملامح الاختلاف في التقرير بين الباحث والخبير

إعداد: احمد بعلبكي<sup>(\*)</sup>

اعتقد ان من بين تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الامم المتحدة الانمائي كان بعض من فصولها يحمل عناوين «المشاركة الشعبية – الناس والمشاركة في تشكيل الادارة – نحو المساواة في نموذج مجنس للتنمية». وهي فصول تبحث في «تمكين الناس من المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم ورفاهيتهم».

احل انها فصول أوحنت بالشعارات الموروثة عن اليسار الراديكالي، فالمحظى الى فجر ديموقراطية جديدة بعد أفول اليسارية التوتاليتارية السوفياتية حتى خلقناه فجراً لأممية جديدة، اممية يقودها هذه المرة خبراء دوليون يُحللون ايديولوجية التكافل التنموي في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد محل الايديولوجية الاشتراكية الصراعية في ظل ما سمي بالحرب الباردة.

واعتقد أن أهم ما جاءت به التقارير الدولية عن التنمية البشرية كانت تلك المؤشرات الاحصائية المركبة الملائمة لقياس المعالم المركبة في التنمية المتوازنة للانسان وللمجتمع. واقتضى احتساب المؤشرات المركبة تلك تطوير الخبرات المنهجية وتفصيل المعطيات الاحصائية. واصبحت الشفافية المعلوماتية عن الاوضاع الاقتصادية والسياسية في أي بلد تشكل شرطاً اولياً تفرضه مراكز القوى الدولية في تقرير التعامل المرغوب او غير المرغوب معه.

وإذا كانت هناك تحفظات سياسية احياناً على الشفافية المعلوماتية المفروضة كقاعدة اساسية لعولمة مهيمنة تقتحم بلدان الجنوب، الا ان هذه الشفافية تشكل في

(\*) استاذ وباحث في معهد العلوم الاجتماعية – خبير استشاري في التنمية الريفية والمحلية.

المقابل قاعدة اساسية لتكوين ثقافة نقدية متعلقة لمواجهة الهيمنة الداخلية والخارجية على السواء.

وغني عن البيان ان تشكل الثقافة النقدية لا يقوم على مجرد توفير المسوحات والاحصاءات التفصيلية عن الأوضاع وحسب، وان انتاج هذه المعطيات والمؤشرات واستعمالها كان وسيبقى موضوع نزاع بين:

- منطق سلطوي محافظ يرى في المؤشرات عن الواقع المرئية اسنادات لعلاقات وقيم تحصنها الايديولوجيا المهيمنة، يتحول العامل في هذا المنطق الى خبير يصف المشكلات ويغلق ملفاتها على توصيات بمعالجات لا تخل بالتوازن الاجتماعي السياسي الذي انتج الخلل.

- وبين منطق نceği ينفذ من المؤشرات عن الواقع المرئية الى محدداتها المخفية، يتحول العامل في هذا المنطق الى باحث - خبير يُنَظِّر المشكلات في ب سور اشكالاتها، ويفتح السجال بين الممارسة الاجتماعية اليومية وبين التنبؤ، ويعلق السجال على تشخيص يتبع العبور من الاختلال القائم الى توازن اجتماعي ارقى.

وإذا كانت التقارير الدولية عن التنمية البشرية قد اوحت بفرص نادرة في مجال التمكين الثقافي والمشاركة السياسية للناس. الا ان الادارة الدولية التي انتجه التقرير اللبناني حول ملامح التنمية البشرية المستدامة غلت عليها الذهنية الحرفية المتليننة في تلزيم كتابة الفصول وفي التساوم السياسي على مضمونيتها<sup>(\*)</sup> ولم يخفف الحدق الدبلوماسي لإدارة برنامج الامم المتحدة في لبنان في كلمة الشكر والتقدير في الصفحة الأولى من الواقع السلبي الذي تركه ذكر اسماء زملاء بصفة مساهمين رغم

---

(\*) راجع مقطع صفحة ٦٨ بعنوان سياسة الاسعار ومنه نقرأ:

«... لقد اعطت النجاحات في تحسين سعر الصرف تأثيرات اجتماعية ايجابية (؟) الا ان مستوى الاسعار لا يزال مرتفعاً (؟) وقد اتخذت الحكومة بعض التدابير المحددة (؟) لمعالجة مثل هذا الأمر مثل انشاء مؤسسة عامة للاسوق الشعبية وتفعيل الرقابة على الأسعار (؟) من حين الى آخر (؟) الا ان فعاليتها لا تزال ضعيفة عموماً (؟....)» (ارجو كباحث لبناني الا يترجم هذا المقطع الى اية لغة اجنبية).

انهم لم يساهموا فعلياً، فحملوا دونما علم، كي لا نقول دونما اذن منهم، تبعات معنى المساهمة كما سيفهمها الناس عن الكثير من عيوب التقرير وهي عيوب كان يمكن ان يساهموا فعلياً وطوعياً، وبما يليق بسمعتهم وبصفتهم الاكاديمية، في تجاوزها لو دعوا كجامعة او كافراد الى بلورة فعلية لأوراق الفصول او لقراءة مسوداتها فيتبرر لذلك شكرهم على حضور مطلوب ولا يكون كما كان شكرأ على غياب مرغوب.

يقول المثل «العتب على قدر الامل». وفي هذا السياق تخيلنا الآثار التفاعلية المحتملة والبعيدة لتقرير طموح يحرك في تشخيصاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية فرص التثقف والتمكّن والمشاركة لدى الناس بدءاً بأهل الخبرة والنظر وانتهاءً بأهل الغيرة من عوام البشر. وتخيلنا غنى التنوع في الخبرات البحثية اللبنانيّة القادرة على التعويض عن قلة وتنافر المسوحات الوطنية باستثمار الكثرة من الدراسات القطاعية والمناطقية والفتوية. وفي هذا الصدد نشير الى ان التقرير المصري للتنمية البشرية عن العام ١٩٩٦ إعتمد مبدأ إضافة الدراسات المونوغرافية عن قرى ومناطق الى متن التقرير بالرغم من غنى الادارة المصرية الدهرية بالمسوحات الوطنية والابحاث والمؤشرات، فأضافت هذه المونوغرافيا ١٤ المضافة على التجريد الاحصائي من التقرير المصري حرارة النبض اليومي لحياة الناس الغلابة في الكفور والعزب والضواحي.

ونذكر هنا بأن بعثة ايرفند الدراسية كانت باللغة الصدقية السوسنولوجية عندما وصلت في استدلالاتها المونوغرافية فدرست ٥١ قرية نموذجية (types) تمثل الأوضاع القائمة في ٢١ منطقة قسمت عليها الخريطة البشرية للبلاد وفق معايير مركبة تتتجاوز التقسيم الاداري المبسط الى ٥ محافظات ودرست ٩ قرى فارقة (Hors types) تمثل فروقات التميز التنموي داخل هذه المناطق.

كما وتخيلنا على قدر الامل المعلق على هذا التقرير الوطني الى العالم عن خصائص المجتمع اللبناني القائمة والكامنة، والذي قيل فيه انه اكثر من وطن انه رسالة، اجل تخيلنا ان يحمل رسالة وان لا يخضع انتاجه لمضائق التساوم المالي

والإداري والسياسي التي تخضع لها ادارة الممثلية المقيمة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي أو سفارة الامم المتحدة في لبنان.

وتخيلنا انه سيحمل اضافة او تعديلاً يغنيان مقاربات التقرير الدولي واذا بنا نقرأ في الصفحتين ٣٠ و٣١ تحت عنوان (موقع لبنان في دليل التنمية البشرية) تبني خبراء التقرير اللبناني للمؤشرات التي اوردها التقرير الدولي لعام ١٩٩٦ عن الارضاع اللبنانية دونما تحفظ او تعديل واستعراض عن هذا الجهد باسطر خمسة تذكر بمعروفة الافتقاد الى قاعدة معلومات احصائية...) بعد الحرب الطويلة ويدرك باصول العمل... الخ.

وكان ذلك على خلاف ما اورده التقرير المصري لعام ١٩٩٥ من تعديلات مبررة وتحفظات على المؤشرات الواردة في التقرير الدولي عن مصر. بل ذهب فريق البحث المصري الى ابعد من ذلك عندما افرد في نهاية التقرير ٢٨ صفحة من المؤشرات والمعدلات حول الارضاع في محافظات مصر وفي مصر على وجه الاجمال.

وتخيلنا انه سيطلب الى الجامعة اللبنانية عموماً والى معهد العلوم الاجتماعية بفروعه الخمسة في المناطق الخمس خصوصاً مزاوجة امكانياتها العلمية الوطنية مع الامكانيات المنهجية الادارية للمنظمة الدولية في مجال تحضير اوراق الفصول قبل كتابتها وقراءة مسوداتها قبل طبعها واصدارها. إلا ان منطق التلزيم المعتمد في انتاج التقرير يجعل الكثير من باحثي المعهد يحضرون اليوم لا للتهانى بعد حصول الخطيفة فقط بل ويحضرون اولاً للتحذير بأن هيئة الامم المتحدة على غلاف التقرير لا تعوض عن الضعف المنهجي او الاحصائي او التحليلي في الكثير من صفحاتها. ويحضرون ثانياً للتحذير بان الضعف المشار اليه في التقرير الأول قد يأتي مضاعفاً في انتاج التقرير الثاني بسبب ازدواج صيغة التلزيم ومخاطره هذه المرة وبعد دخول مؤسسة بحثية خاصة بين امكانات الخبراء ومتطلبات المنظمة الدولية. وفي تقديرنا ان الخبر تقل حاجته اكثر فأكثر الى العصمة الاكاديمية والاخلاقية للجامعة فهو هي الروح والكلام اما الباحث - الخبر فهو الذي تزداد حاجته اكثر فأكثر الى عصمة الجامعة

التي يمكنها ان تتكيف مع السوق وتحمي الروح النقدية في كلام الباحثين في مواجهة الروح التساؤمية التي تحكم علاقات المنظمات الدولية مع صانعي القرار الحكومي. كما ويحضر الزملاء الباحثون في المعهد اليوم ليس للتهاني والنقد والتحذير فقط بل يحضرون ثالثاً ورابعاً لاعلان الاستعداد للمشاركة وطلابهم في استئجار المواد التطبيقية والتدريبية الميدانية في سنوات التعليم في خدمة الورشة الثانية لانتاج التقرير الثاني.

وفي هذا الصدد نذكر بأن المؤشرات عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في التقرير اللبناني الأول قد مؤهّت احياناً كثيرة الاختلافات المحلية النابضة. وهذا ما يمكن ان يُسهم بتلافيه اساتذتنا وطلابنا بروح وحوافر اكاديمية عالية في مونوغرافيات واستطلاعات ميدانية حول كثير من تلك الاختلافات من خلال مذكريات الابحاث المعدة لنيل شهادة الجدارة. مذكريات يمكن ان توضع خلاصاتها في اطر ملونة داخل الفصول او في ملحق التقرير. وجدير بالذكر ان الفصل الثالث الذي تعرض لمواده هنا والذي يمتد على ١١٥ صفحة من اصل ٢٠٠ صفحة لا يحتوي على اكثـر من اطار واحد ملون يعرف دليـل التنمية البشرية المرتبـط بنـوع الجنس (Gend. Devel.) . ويمكن ان تـشمل هذه الأطـر التي افتقدـناها في التـقرير الاول ونـقترحـها على التـقرير الثاني:

- ١ - استطلاع فرص تشغيل خريجي سنة دراسية ماضية في عينة من الاختصاصات المهنية والفنية العالية لفهم اسباب تراجع نسبة الاقبال على التعليم المهني والقني الى ٨,٨٪ كما اورد التقرير.
- ٢ - استطلاع ميداني يصنف مساهمات المنظمات الأهلية والمدنية في مجالات الامان الاجتماعي خلال الحرب وبعدها، وقد سبق وكتب حول هذه المساهمات في دراسات وتقييمات اجرتها جمعية المساعدات الشعبية التروجية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي بالذات وكل من التجمع والملتقى للمنظمات غير الحكومية اللبنانية ولفروع المنظمات الأجنبية.
- ٣ - استطلاع ميداني لمعطيات مكاتب استقدام وتشغيل العاملين الآسيويين ولا سيما منهم النساء وتصنيف لاشكال التكيف والظلمات التي يتعرضن لها.

- ٤ - استطلاع ميداني مقارن عن مستوى الطرائق والتقنيات والموارد البشرية التربوية والعلاقات مع الأهل في صفين ابتدائيين يختاران في مدرسة خاصة من الدرجة الأولى وفي مدرسة شعبية مجانية.
- ٥ - مونوغرافيا تعرض للعلاقة التعاقدية بين نماذج من المستوصفات التابعة لمؤسسات اهلية ومدنية من جهة وبين كل من وزاري الصحة العامة او الشؤون الاجتماعية من جهة اخرى. ولحظ امكانات التحول من نهج الاغاثة الصحية والطارئ المطلوبة خلال الحرب الى نهج برمجة الرعاية الصحية الأولية والترصد الصحي المدرسي (Depistage) بعد الحرب.  
ومونوغرافيا اخرى تعرض لظروف العمل وتتطورها في مركز من مراكز الخدمات الشاملة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.
- ٦ - استطلاع وثائقي حول اشكال واتجاهات هجرات الشباب خلال الحرب وما سيها الاجتماعية سواء منها الناجمة عن العبور غير المشروع لحدود الدول في شمال اوروبا او تلك الناجمة عن التكيف الصعب في تلك المجتمعات.
- ٧ - بحث سوسيولوجي حول امكانية اعتماد معايير لتنميط الشبيبة في الاوساط اللبنانية المختلفة.
- ٨ - مونوغرافيات لقرى تُبرز نماذج من العودة وحدودها الى قرى التهجير (كفر عميه القرية التي أعيد تعميرها – رشمية التي لم تشهد تهديماً).
- ٩ - مونوغرافيات لقرى تُبرز مفاعيل الهجرة في مجالها الديموغرافي والاقتصادي والعمري والسياسي المحلي (حاريص في الجنوب – بعلوب في البقاع – ببنين في عكار... الخ).
- ١٠ - استطلاع ميداني حول تجربة التنمية الريفية المتكاملة في منطقة البقاع الشمالي واشراك الناس في التفكير والاساليب والنتائج.

## **المشكلات المعرفية التنظيمية المحيطة بكتابه التقرير اللبناني عن التنمية البشرية:**

تواجه كل عملية بحث مسؤول في الأوضاع اللبنانية معوقات تتمثل بندرة المسوحات والتصانيف وبنافرها. وامام هذه المشكلة يجد الخبير المفرد ولا سيما عندما يكون واسع الشهرة وضيق الوقت نفسه امام تنافر بين ما يتيسر له في حدود وقته من تقديرات احصائية؛ ولذلك لا يجد احد الخبراء غضاضة في تكييف ميسر لبحث سبق وكتبه لجهة ما قبل التقرير وتقديمه كفصل يعرض لقضية قطاع هام في البلاد. كما ولم يجد خبير آخر غضاضة في استعارة خلاصات بحث ما دون الاشارة اليه. ولا يجد خبراء آخرون المبرر الكافي للتوقف عند الارباك في تعريف العالم على اوضاع البلاد الذي كان يمكن ان يفسر باختلاف المفاهيم في احتساب التقديرات المتنافرة. فيرد في التقرير على سبيل المثال ان نسبة العاملين باجر التي قدرت في التقرير الوطني الى مؤتمر كوبنهاغن عام ١٩٩٥ بحوالي الثلثين لا تصل في التقرير اللبناني الاول موضوع لقائنا اليوم الى اكثرب من ٦٥٪<sup>(١)</sup> في حين انها قدرت في احصاءات الاحوال المعيشية للاسر الصادر عام ١٩٦٨ عن مديرية الاحصاء المركزي بـ ٦٣,٨٪.

وإذا كان الاختلاف بين النسب المقدرة للعاملين بأجر لا يتجاوز ٢ الى ٣٪ في دراسات تمت خلال سنتين (اواسط ١٩٩٥ – اواسط ١٩٩٧) ولم يتجاوز ذلك في تقديرات نسب الأمية في البلاد وفي وسط الذكور والإناث، الا ان الاختلاف في تقدير نسبة النساء في السكان الناشطين وفي التقرير ذاته راوح بين ١٥,٨٪ و ٢١٪. واورد التقرير في عرضه عن مداخيل اللبنانيين وعن متوسط دخل الاسرة الشهري لعام ١٩٩٤ رقمين هما الف دولار اي بفارق ١٢٨٣ دولار اي بفارق ٢٨٪.

وتنافت احصاءات التقرير لعام ١٩٩٥ عن عدد المساكن المتضررة خلال الحرب بين تقديرات مجلس الإنماء والأعمار والاتحاد الأوروبي التي وصلت الى ٨٠

---

(١) راجع التقرير اللبناني «ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان» الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧، ص ٩٠.

الف مسكن وتقديرات البنك الدولي التي وصلت الى ١٧٠ الف مسكن وتقديرات وزارة المهاجرين التي وصلت الى ٤٥ الف مسكن اي الى نصف تقدیرات مجلس الانماء والاعمار والى ربع تقدیرات البنك الدولي. فكيف يمكن ان يستقر قرار الدول الأجنبية والمنظمات الدولية المانحة على مساعدتنا في اعمار مناطق العودة؟

وادا كان الجهد الفردي لبعض الخبراء قد اضطرهم لايراد تقدیرات عن حجم العمال السوريين الوافدين سنويًا الى لبنان تراوحت بين ٢٥٠ الف لعام ١٩٩٢ و ٤٥٠ الف لعام ١٩٩٦ إلا ان تقدیرهم الأخير هذا استند على «استطلاع ميداني غير احصائي محدود» لخبير آخر اسمه هكذا ولم يشرح طبيعته في هامش البحث. ولم يتردد أحد الخبراء في ايراد احصاءين لعدد الاطباء لعام ١٩٩٦ (٧٠٠٠ و ٩٥٠٠) دون ان يكلف نفسه تفسير هذا التفاوت ولو بأي سبب كان.

كما ولم يكلف احد الخبراء نفسه التوقف على اسباب تردد بعثة منظمة الصحة العالمية عندما اوردت تقدیرین للانفاق على الصحة في لبنان (٩٢٩ مليون دولار ١٣٤٠ مليون دولار) تفاوتاً بنسبة ٤٥٪.

ولم يتردد خبير آخر في حديثه عن عدد الرواتب المدفوعة من قبل الدولة خلال الحرب من الكلام عن «عشرات الوف الموظفين»<sup>(\*)</sup> وفي مجال القاعدة التوثيقية البيبليografية للتقرير يلاحظ احياناً بعض الخفة في ايراد تقدیرات للبنك الدولي عن عدد الحيازات الزراعية لعام ١٩٨٩ بحوالي ٦٤ الف حيازة في وقت قدرت فيه منظمة الفاو هذا العدد عام ١٩٨١ بحوالي ٥٤ الف حيازة.

## معالم الخطأ في غياب اهل النظر

ان هذه الاربakanات اللافتة في تقدیر الأوضاع اللبنانية تقودنا الى مسؤولية برامج الأمم المتحدة الانمائي وهو الادارة الدولية الراعية لتوزيع هذه الأبحاث وتلزيمهها وعدم مراعاتها لواقع ان ظروف البحث والاحصاء في لبنان تفترض وجود حلقات جماعية

(\*) التقرير ذاته ص ٧٠.

في عملية انتاج البحث بدءاً بـ تخطيطها مروراً بالتوثيق عنها فـ إلى النقاش حول تناقض معطياتها وإنتهاءً بقراءة اخيرة لمسوداتها.

ان الاشراك الجزئي للباحثين خلال انتاج الفصول كان يمكن ان يعوض في مجال الاحاطة بما يجري في البلاد وعما لا يجب ان يغفله التقرير في عرض الظواهر والقضايا ومنها على سبيل المثال:

\* قضية تجارب التسليف للمؤسسات الصغيرة ولتمويل الدخل، وهنا نذكر بما اقدمت عليه بعض المنظمات الاجنبية واللبنانية المانحة ومنها على سبيل المثال جمعية التضامن المهني واتحاد غوث الارواد الذي بلغ مجموع المستفيدات من قروضه حوالي ٣٠٠٠ امرأة كان يجدر اجراء دراسة استطلاعية تصنيفية لمشاركاتهن ولتطور علاقاتهن بالسوق ومستوى تسديداتهن وحدود تحولهن الى نهج التنمية المحلية والمشاركة.

\* قضية معوقات اطلاق اعمال ومهام المكتب الوطني للدواء الذي اكتفى الخبر بشلالة اسطر دونما اشاره الى ما يشاع حول محاربة واسعة لاصحاب مصالح تجارية في تعويق اطلاقته.

\* قضية المعوقات التي حالت دون عودة المهجرين وهي التي ترتبط في تقديرنا بغياب المنظور التنموي عن ادارة العودة الى هذه المناطق الجميلة، وترتبط من جهة ثانية باختزال العودة الى مجرد تعويض مالي لافراد تتراجع حواجزهم اتجاهها من جيل الى جيل ومن منطقة الى منطقة، وترتبط من جهة ثالثة باختزال مهام وزارة المهجرين من وزارة ذات وظيفة تنموية استثنائية في منطقة استثنائية يتوجب عليها ان تتولى قيادة دوائر الوزارات الأخرى في مناطق عملها الى مجرد وزارة منسقة بين وزارات متنافرة ادارياً وسياسياً. ان وزارة المهجرين اعطيت الكثير من خبراء التدخلات التنموية بالمفرق الا انها لم تُعط المفهوم والمنظور التنموي بالجملة الذي لا يلوره الا الباحثون – الخبراء من اهل النظر.

كما وان التفكير الجماعي على الأوضاع اللبنانية كان يمكن ان يجنب التقرير

اغفال قضايا مهمه في المجال الاقتصادي - الاجتماعي - ومنها على سبيل المثال - قضية الصيغة اللبنانيه في المخصصه حيث يهمش الجهاز البشري لمؤسسه عامة ما كمديريه الطيران المدني طيلة الأعمال الدراسية والتنفيذية للمطار الحديث وينتهي سياق التهميش في نهاية مدة التنفيذ الى حد الا ضطرار الواقع للتعاقد مع شركة خاصه ليس فقط لاعمال الصيانه بل ولتشغيل الأجهزة التي لم تلحظ عقود التنفيذ امر تدريب الجهاز البشري للمديرية على فهم دقائق شبكاتها وتشغيلها.

ويضاف الى هذه القضايا قضايا اخرى اغفلها التقرير كقضية العمالة الزراعية وخصائصها وتركيبها وقضية التنمية الثقافية على اختلاف قطاعاتها وحدود مساهمة الدولة فيها واسكاليات النمو لكل من التأثير الاجتماعي الاهلي والتأثير الاجتماعي المدني في البلاد، وقضية تحايل العائلات الفقيرة على انخفاض مستوى معيشتها من خلال تشغيل الأولاد، فيضحي بالتعليم من اجل الحفاظ على مستوى دخل ومعيشة مألف في مجتمع يعاني من الاغراق الاستهلاكي.

اجل ان الاشراك الجزئي للباحثين في الوضاع كان يمكن ان يجنب التقرير اغفال التعليل لظواهر اخرى نافرة منها:

- ظاهرة ارتفاع نسبة الاناث المسجلات في الجامعة اللبنانيه الى ٥٣,٦٪.
- ظاهرة ارتفاع نسبة الحوامل اللواتي لا يخضعن لایة معاينات طبية بين عامي ١٩٩٠، ١٩٩٦ من ١٢,٩٪ الى ٢١٪. في موازاة ظاهرة الارتفاع المتواصل في عدد الأسرة في المستشفيات الخاصة الى نسبة ممizza اقليمياً.

### **التداخل المثير بين نص الخبر ونص المدير**

ان الحد من الروح النقدية في عرض الوضاع اللبنانيه لا يخدم التنمية التي يجب ان تستهدف الطبقات المتوسطة والفقيرة اولاً في لبنان. وقد بلغ هذا الحد احياناً كثيرة مستوى يهدد مصداقية الجهود الوصفية الجيدة. فراعنا ان تحل عروض من الادارات عن انجازاتها. عروض مبوبة عن شبكات الامان الاجتماعي ومؤسساتها ومنها:

عرض عام عن نظام التأمينات الاجتماعية وتوزعها بين الادارات المعنية. وهنا لم يتم التطرق الى خطورة اغفال حقوق العمال الموسميين الزراعيين ولا سيما النساء والاطفال من الافادة، وانعكاس هذا الاغفال على النزوح عن العمل الزراعي وحلول الموسميين من غير اللبنانيين في الزراعة والريف.

وفي مثل هذا الاسلوب من العرض الاداري تطرق التقرير الى «خلل بنوي» في رجحان خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها الجمعيات المتعاقدة مع وزارة الشؤون، فاستبشرنا خيراً بروح التحليل العلمي. الا ان هذا العرض الاداري لم ينفذ الى الخلل البنوي الفعلي في مفهوم التعاقد حيث اصبحت الجمعية الاهلية او المدنية عميلاً تنفيذياً للخدمات وغير قادرة على الاختلاف مع اداء الوزارة وعلى تأثير المستفيدين وتمكينهم من المشاركة والتقييم في المتابعة والمساءلة ورفعهم من مستوى الحس الانتفاعي الى مستوى الحس المدني.

ويذهب التقرير الاداري عن تعاقدات وزارة الشؤون الاجتماعية مع الجمعيات الى حد تعميم توصيف العقود كلها بالتنمية دونما مراعاة للمعايير التي يشيعها التقرير الدولي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي بالذات عن التنمية والتربية المحلية (الانتاجية – العدالة الاجتماعية – الاستدامة – المشاركة والتمكين). وفي العرض عن خطة عمل وزارة وصندوق المهاجرين يرد، دونما حد ادنى من الشفافية، وصف لأسلوب عملهما في مجال التعويضات بـ«المرونة في تحديد المستفيدين وتنمية التعويضات الفعلية التي يحصلون عليها».

وتتواءل العروض السريعة بما لا يتجاوز بضعة اسطر عن هيئة الاغاثة العليا في نصوصها وعن صعوبة تقييم انعكاساتها لعدم توفر المعطيات. وفي تقديرنا ان هذا النقد يسيء للخبير اللبناني اكثر مما يسيء الى هيئة الاغاثة عندما يقرأه خبير اجنبي او دولي.

وفي ما يتعلق بمجلس الجنوب لم يجد الخبير ما يتوقف عنده في دور المجلس وفي ما أخذَ به لدى العامة والم الخاصة في مجال النتائج السياسية والتنمية لحلوله محل الوزارات (الموارد المائية والكهرباء والتربيه... الخ) واعفائه من الاجراءات العادلة

للمحاسبة. واكتفى العرض هنا على جدولين بالتعويضات التي وزعها عن عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ وعن اكلاف المشاريع التينفذها.

ويعود الخبرير من حين لآخر الى مرجعيات ذات شهرة وهيبة دولية فيستغير من اديباتها مفاهيم ووصفات قد تصلح في بلدان اقل حظاً من لبنان في مستوى النمو والمعيشة فيورد التقرير (ص ٦٧) ما نصه:

«ان النقص في امتلاك الأصول الانتاجية بما فيها الارض والفرض والمعلومات لدى القراء يحول غالباً دون تمكّنهم من اطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة المولدة للدخل...» ولم يتبّه الخبرير الى ان توفر الأرض كأصل انتاجي على الأقل لم يحل دون نزوح المزارعين الصغار وتخلّي المزارعين المتسطلين عن الاعمال الزراعية بسبب ما تعانيه الزراعة من غياب للسياسات التنموية التي تربط بين القطاعات والمناطق وتعطي للدولة دور مهندس التنمية وكافلها. ويدعّشنا ان نقرأ، وفي ما لا يزيد عن خمسة اسطر، عن تطوير القطاعات المنتجة وان ذلك يرتبط بترتبط مجموعة من الشعارات دونما تحديد ملموس لآليات تنفيذها. ويعرض التقرير الاداري عن شبكات الامان الاجتماعي عن طابعه الشعاراتي بقول مؤثر للبنك الدولي وهو: «ان تعزيز مشاركة الفئات الفقيرة والضعيفة وتمكّنها وتحسين مستوى حصولها على الموارد من شأنه ان يفتح احتمالات جديدة في المديين القصير والمتوسط».

### **التظهير الاداري والتظهير الاجتماعي لخريطة الأوضاع اللبنانية**

من البديهي القول بأن التنوع والتفاوت الاجتماعيين والجغرافيين، للأوضاع اللبنانية يقودان الى اعتبار قياسهما من خلال منهج التحليل الميكروي للمناطق المتمايزة (Micro-analyse) ضرورة منهجية ونظيرية للتوصّل الى تحليل ماكريوي (Macro-analyse) يحيط بالдинامية الاجمالية للموزايك الاجتماعي في البلاد. وهذا المبدأ المنهجي هو الذي دفع منهجي بعثة ايرفـد الى اعتماد تقسيمات (Zonages) جغرافية للخريطة اللبنانية تختلف باختلاف محاور البحث. وبعد وضع التحفظات الواسعة على مصداقية التقسيم الاداري الى خمسة محافظات اعتمد في محاور البحث الاقتصادي الزراعي مثلاً تقسيم البلاد الى احدى عشرة منطقة واعتمد في المحور

الاجتماعي – العمراني مثلاً تقسم البلاد الى احدى وعشرين منطقة تشمل ٣٥ دائرة تصنف فيها تفاصيل التمايزات.

وانتهت التحليلات الميكروية لهذه الدوائر داخل المناطق وداخل الأقسام الأربع الكبرى التي حلّت محل المحافظات الى تظهير الأوضاع اللبنانية في خريطة تتلوّن عليها كل التفاوتات والتباينات. وتتصنيف فيها الأقسام اللبنانية الأربع (لبنان الأوسط وفيه بيروت وجبل لبنان وزحلة والشمال والجنوب والبقاع) وفق نسب شمولها لوحدات ريفية تتناسب الى النماذج التنموية الخمسة التي بلورتها وهي:

- وحدات غير نامية
- وحدات متقدمة النمو جزئياً
- وحدات نامية.
- وحدات متقدمة النمو كلياً.
- وحدات تشهد اقلاماً في عملية النمو.

فلوحظ في لبنان الشمالي مثلاً وجود ٤٦٪ من الوحدات الريفية مصنفة من النموذجين الاول والثاني و٢٣٪ من الوحدات الريفية مصنفة في النموذج الرابع و٣١٪ من النموذج الثالث، مما يعني ان لا وجود لأي وحدة في الشمال من النموذج الخامس على عكس لبنان الأوسط حيث لوحظ ان ٧٠٪ من الوحدات الريفية تصنف في النموذجين الرابع والخامس.

غير ان التقرير اللبناني الأول عن ملامح التنمية البشرية المستدامة تجاوز لاسباب لا نعرفها هذه المكتسبات المنهجية الاحصائية واعتمد الاحصاءات والمعطيات مصنفة على التقسيم الاداري الرسمي المتمثل بالمحافظات الخمس، علمًاً ان هذا التقسيم اصبح بعد الحرب اللبنانية اقل مصداقية في تظهير الأوضاع الاجتماعية مما كان عليه في مطلع السبعينيات. وبهذا يكون التقرير اللبناني عن ملامح التنمية البشرية المستدامة قد عاد فأصبح اكثر مركزية واقل لحظاً للديناميات المحلية، خاصة وانه لم يعتمد فصل الضواحي الجنوبية الغربية عن جبل لبنان حيث يؤدي الرابط بينهما الى معدلات مؤشرات لا تعبر عن الخصائص وميول التحول.

وتصبح قيمة هذه المعدلات والمؤشرات أكثر خداعاً عندما تربط بين عكارات من جهة وزغرتا والبترون من جهة أخرى، أو بين الهرمل وبعلبك من جهة وزحلة والبقاع الغربي من جهة أخرى.

ان مخاطر اعتماد التقسيم الاداري الرسمي على تشخيص الأوضاع الاجتماعية الواقعية لا تقل عن مخاطر اعتماده في معالجة الأوضاع والتنمية. وهنا نورد على سبيل المثال ان التعميم في كلام التقرير عن قرى التهجير دونما تصنيف واقعي لها وفق معايير الموقع والمناخ والتركيب والعمق الطائفيين لا يفيد في فهم الظروف المختلفة للعودة او في فهم اختلاف المبادرات الذاتية في إعادة الإعمار والتنمية الوطنية والمحلية.

# تقرير ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان ١٩٩٧

## ملاحظات في بنية التقرير ومضمونه

أديب نعمة<sup>(\*)</sup>

### مقدمة: في مفهوم التنمية البشرية المستدامة

مفهوم التنمية البشرية المستدامة طموح جداً. فاصحابه والمدافعون عنه يعتبرونه بديلاً ممكناً لكل ما عرفته العقود المنصرمة من تجارب في التنمية، ومن نظريات رأسمالية واشتراكية على حد سواء. هو حسب اعتقادهم صيغة عصرية للنزعنة الإنسانية تسعى إلى التوفيق بين الأهداف الإنسانية الجميلة للطموبيات الاجتماعية السابقة، وبين الفعالية الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة: محاولة وصفت هي الأخرى بأنها طوبى جديدة.

إلا أن ثمة ما يميز هذه المحاولة عن سبقاتها؛ فهي لا تسعى إلى هذا التوفيق باستخدام المدخل النظري التوليفي، بل من خلال استقراء براغماتي لتجارب التنمية المختلفة، تحدد بواسطته السمات البديلة لنموذج التنمية الجديدة من خلال نقد النماذج السائدة.

دون الذهاب بعيداً في هذا المستوى المفهومي، نكتفي منه بإشارات ضرورية لترسيم الإطار العام لعرض منهجه التقرير - ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان - ومضمونه. وفي هذا السياق، فإن تحديد النظرة إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة هو معيار أساسي من معايير تقييم المنهج، والاتساق الداخلي للمضامين، واتساقها مع المفهوم نفسه، ومع وظائف التقرير المتداخلة.

ولا عبارات وظيفية أساساً، نورد تعريف التنمية البشرية المستدامة كما قدمه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جيمس سبيث، وفيه ان:

(\*) مستشار التنمية البشرية المستدامة لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

«التنمية البشرية المستدامة هي تنمية لا تكتفي بتوسيع النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضاً؛ وهي تجدد البيئة بدل تدميرها؛ وتمكن الناس بدل تهميشهم؛ وتوسيع خياراتهم وفرصهم وتشجيعهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم».

إن التنمية البشرية المستدامة هي تنمية إلى جانب الفقراء، والطبيعة، وتوفير فرص عمل، وإلى جانب المرأة. إنها تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة، ويحافظ على البيئة؛ تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقيق العدالة فيما بينهم».

وبحسب هذا التعريف، واستناداً إلى أبيات الأمم المتحدة التي تشرح تفصيلاً هذا المفهوم، يمكن الإشارة إلى ثلاث مستويات متضمنة فيه:

**أولاً:** إنه يتضمن رؤية مجتمعية مستقبلية، ويقترح نموذج تنمية بديلاً للنماذج التقليدية.

**ثانياً:** إنه يشدد على اعتماد منهجية تكاملية تتجاوز التجزئة القطاعية والاقتصار على المعالجات القصيرة الأجل، إلى منهجية تختلف القطاعات، وتدمج المعالجات ذات الآجال الزمنية المختلفة ضمن تصور استراتيجي للتنمية ذات طابع شامل.

**ثالثاً:** إنه يقترح مقاربة مختلفة للنشاط التنموي العملي تقوم على الامرکزية، والمشاركة القاعدية، والتمكين كمفهوم بديل للتهميش والاستبعاد.

في هذا السياق، ان حقل الانطباقي الخصب لمفهوم التنمية البشرية المستدامة، يتحدد في ما يتتجاوز تلبية الاحتياجات الأساسية للاستمرار البيولوجي للإنسان المعاصر إلى حاجاته الاجتماعية والثقافية أيضاً، وفي ما يتتجاوز التخصص القطاعي الضيق إلى المجال المشترك بين قطاعين أو أكثر؛ وفي ما يتتجاوز التدخل المباشر وحده الذي يستهدف معالجة نتائج المشكلات، إلى اندراج هذا الأخير في سياق سيرورة تراكمية تؤدي إلى معالجة الأسباب المولدة للمشاكل، وتحقيق الأهداف الأبعد مدى للعملية التنموية.

هذا هو مغزى المفردات التي تستخدم عادة لتحديد سمات هذا المفهوم الجديد، كالتكاملية، والاندماج، وتعدد الأبعاد والاختصاصات... الخ. وهي كلها تشير إلى مفهوم مركب، متعدد ومتداخل الأبعاد والمستويات، وهو ما يجعلنا نتحفظ على الاستخدام المبتدل لمفهوم التنمية عموماً، الذي يطلق أحياناً على جزئيات بسيطة مجازة للخطاب السائد في مجتمع المنظمات الدولية، ونطاق عملها وتأثيرها.

إن هذا التقديم ضروري كما سبقت الإشارة إلى ذلك، إذ أن هذا الفهم للتنمية البشرية المستدامة، سوف يستخدم كمعيار لتقييم بنية التقرير، ومنهجيته، ومضمونه، في الفقرات التي تلي.

### في الغاية من التقرير وظروف اعداده.

انطلقت مبادرة اعداد تقرير وطني للتنمية البشرية المستدامة في لبنان من طرف دولي هو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. هذه المبادرة تأتي في سياق توجه عالمي للبرنامج أوصى مكاتبته الوطنية العاملة في مختلف البلدان بإعداد تقارير من هذا النوع، وهذه التوصية بدورها هي نتيجة تلمس حاجة عامة إلى توطين مفهوم التنمية البشرية واختبار صلاحيته ضمن الأطر الوطنية، كما أنه طور ضروري في مسار تطور المفهوم نفسه بعد أن أصدر البرنامج لسنوات خمس متواصلة تقارير عامة عن التنمية البشرية في العالم.

إلا أن هذا السياق يتلاقى أيضاً مع حاجة وطنية إلى وضع تصور عام عن واقع التنمية في البلاد، ولا سيما أن لبنان يخرج من حرب طويلة، وتجري فيه عملية إعادة إعمار شاملة في ظل مناخ عالمي يشتند فيه السجال بقصد خيارات النمو أو التنمية. وقد كانت هذه الحاجة الوطنية حاضرة أيضاً بقوة منذ وضع الفكرة الأولى للمبادرة، ثم في مختلف مراحل التقرير الذي أريد له أن يكون تقريراً وطنياً بحق، من حيث آلية تحضيره ومضمونه واستخداماته.

واجه إعداد تقرير بهذه المواصفات صعوبات عده، أبرزها التالية:

## أ — جدة مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

إن استخدام المفهوم نفسه - كما تبلور في أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - بدأ عام ١٩٩٠، وهو كما سبقت الإشارة إلى ذلك، لا يزال في طور التشكل إذ لم تكتمل منهجهيته، ولا مفاهيمه الفرعية، بشكل دقيق. وهذا ما يضعف اتساقه الداخلي، ولا سيما عند محاولة استخدامه كأداة معرفية لتحليل مشكلات أكثر ملموسة من المسائل العامة التي تتناولها عادة التقارير العالمية. وبالإضافة إلى هذا النقص الأصلي، فالمفهوم جديد بالنسبة إلى فريق العمل الداخلي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما بالنسبة إلى الباحثين الذين اعدوا الأوراق الخلفية للتقرير. وهو ما يتجلّى في تفاوت المقاربات، ودرجة الانسجام مع الاتجاه العام لمفهوم التنمية البشرية المستدامة بين الأوراق المختلفة الواردة في التقرير.

## ب - إشكالية توفر البيانات الإحصائية.

مشكلة عدم توفر أو عدم كفاية البيانات الإحصائية بعد الحرب - وقبلها أحياناً - مشكلة معروفة لدى الباحثين. تصبح هذه المشكلة أكثر حدة عندما يتعلق الأمر بإعداد تقرير شامل يفترض أن يستند إلى بيانات مصدرها الأصلي مسوحات وطنية محدودة العدد، تعتمد منهاجيات متجانسة. قاعدة البيانات هذه كانت غير متوفرة عند الشروع في إعداد التقرير، مما شكل محكماً موضوعياً لا بد من أخذها بعين الاعتبار. إلا أن الفكرة المحركة للعمل استندت إلى الواقع التالي: عادة البلدان الأكثر حاجة إلى التنمية، هي التي لا تتوفر فيها قاعدة إحصائية تراكمية وموثوق بها. وهذا العائق - مع الاعتراف بأهميته وبضرورة بناء قاعدة معلومات - يجب أن لا يحول دون التصدي للمشكلات التنموية، ومحاولة وضع خطة تنمية متناسبة مع الظروف الوطنية. وبالتالي، فقد عمل معدو التقرير في لبنان، على الالتفاف على هذه المشكلة بطريق مختلفة، منها الاستناد إلى البيانات والمعطيات المتوفرة في الدراسات القطاعية والمسوحات الجزئية والتي تتفاوت أهميتها بين قطاع وآخر، ومنها أيضاً التركيز على التحليل النوعي، والتعامل الحذر مع البيانات حسب مصادرها، والاهتمام بالعرض على التحليل الاحصائي المعمق... الخ. وقد عبر معدو التقرير عن هذه التحفظات كلها،

في تسمية التقرير «ملامح» التنمية...، تميزاً له عن الصور المثلثى والمرتجحة «لل்தقرير» الوطنى.

### ج — إشكالية تعدد الأطراف المشاركة في اعداد التقرير

تعدد المشاركين في اعداد التقرير نوعان. الأول هو تعدد جهات - حكومية، دولية، أكاديمية، منظمات غير حكومية ..، والثانى هو تعدد افراد باحثين. وفي ظل تعدد مركب من هذا النوع، فإن التقرير سيكون نوعاً من محصلة تفاعل مساقات المشاركين، الذي يفترض أن لا يخرج في أي حال، الموضوعية والقواعد الأساسية للمصداقية العلمية. يتوقف بلوغ هذه النتيجة على مساقات المشاركين أنفسهم، وعلى فعالية آلية التحضير في تحقيق التفاعل المطلوب المنسجم مع الأصول العلمية، ثم نجاح عملية التحرير النهائي للتقرير من قبل جهة واحدة تكون ضامنة للاتساق الداخلي للتقرير. والصعوبة العملية التي واجهت اعداد التقرير على هذا الصعيد تكمن، في عدم كفاية التفاعل المتزامن بين المساقات المختلفة، التي اتخاذ بعضها طابع الملاحظات اللاحقة على النصوص المعدة التي أدخلت عليها عدة تعديلات خلال فترة اعداد امتدت أطول مما هو مفترض.

لقد حرص معدو التقرير على وضع آلية للتحضير تستجيب للشروط الخارجية العامة، وتسعى إلى تجاوز الصعوبات، وتسمح بمشاركة كل الأطراف المعنية بالتنمية. وفي الممارسة العملية، حصلت هناك مشاركة فعلية، وتم التعبير بشكل أو بآخر عن آراء ووجهات نظر الأطراف الثلاثة المعنية (الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي). وتمثل ذلك في اختيار الخبراء الذي اعدوا الأوراق، ثم في ورش العمل الثلاث التي نظمت في سياق التحضير والتي أتاحت توسيع قاعدة المشاركة المثلثة (ورشة العمل الأولى عن الفقر في لبنان وسبل مكافحته، والثانية عن مفهوم التنمية البشرية، والثالثة عن بناء القدرات المجتمعية للتنمية في لبنان). كما تمثل ذلك في الملاحظات والتعديلات التي أدخلت على التقرير حتى صدوره بصيغته النهائية. ولا يقلل هذا النجاح العام من أهمية التغيرات التي أشير إليها اعلاه، (أو بعض التغيرات الأخرى التي أشير إليها في أوراق أخرى)، وهو ما يعمل على تلافيه في التقارير اللاحقة.

أما فيما يتعلق ببنية التقرير، فقد اختار معدوه عن وعي، المقاربة الأفقية الشاملة بدلاً عن المعالجة القطاعية المعتمدة. والاعتبار الأساسي لهذا الخيار لا يكمن في عدم توفر قاعدة إحصائية تتيح اعتماد مقاربة أخرى، بل يكمن في الاقتئاع بجدوى الخيار المعتمد لسبعين اساسين:

● الأول، انه يلبي حاجة ماسة في المجتمع اللبناني، ولدى الناشطين في المجال التنموي للتعرف على مختلف أوجه الوضع اللبناني، وتتوفر هذه المعرفة الوصفية الأولية في مرجع واحد.

● والثاني، أنه أكثر انسجاماً مع أحد الأهداف الأساسية للتقرير وهو التعريف والترويج لمفهوم التنمية البشرية المستدامة، والتقرير بطابعه الشامل، يبرز جوهر العملية التنموية كعملية شاملة تتخطى التخصص القطاعي.

أما تغليب طابع تجميع المعطيات وعرضها فمرده إلى واقع قاعدة البيانات الإحصائية، وتفاوتها من قطاع إلى آخر، وتلبية لحاجة عملية للإفادة مما هو متاح في تدقيق معرفتنا عن واقع التنمية في البلاد بدل اعتماد سلوك انتظاري إلى حين صدور نتائج المسوحات الوطنية.

إن بدائل أخرى لبنية التقرير ممكنة دائماً. ولكن البنية الحالية هي إحدى الخيارات الصائبة أيضاً. أما ما أثير من ملاحظات عن تراصض الأوراق القطاعية وتجاهورها، ولا سيما في الفصل الثالث، فهو لا يمس جوهر بنية التقرير التي بقيت مسؤولة بعرض يغلب عليه المنهج التكاملي في الفصل الأول (مفهوم التنمية البشرية المستدامة) والفصل الثاني (المخلفية التاريخية الاقتصادية – الاجتماعية)، وفي الفصل الأخير (حيث التحليل المندمج لكيفية بناء القدرات المجتمعية ومداخل العمل التنموي)، فيما بدا الفصل الثالث بمثابة توسيع كمي وقطاعي هي أشبه بالملحق، وهذا أمر جائز.

إن الاستخدامات العملية للتقرير، والاستقبال الجيد الذي لقيه من قبل المنظمات غير الحكومية والطلاب الجامعيين وغير الجامعيين، يدعم ما أشير إليه أعلاه لجهة صوابية هذا الخيار، وإنه يلبي حقاً حاجة فعلية في المجتمع.

## الاضاءات الجديدة في التقرير.

أولاً: بالإضافة الأولى للتقرير هي ادخال مفهوم التنمية البشرية المستدامة إلى حيز التداول الاعلامي والأكاديمي والعملي. واستناداً إلى هذا المفهوم، اعاد التقرير في الفصل الأول طرح عدد من الأسئلة الموجهة إلى مخطط إعادة الأعمار والنهوض الاقتصادي. قد تبدو هذه الأسئلة غير جديدة إذا أخذت منفردة، إلا أن التقرير يطرحها في سياق جديد كمعيار لتقدير مدى انسجام الخطط الاعمارية مع مفهوم التنمية البشرية المستدامة، وهو يطرحها بالتالي خارج إطار السجال السياسي الذي كان دائراً آنذاك وبما يتجاوز استهدافاته وخلفياته. وبهذا المعنى، يقدم التقرير مساحة للقوى الاجتماعية والأفراد المعنيين بالتنمية، ولا سيما قوى المجتمع المدني، لبلورة موقف نقيدي علمي وموضوعي من الخيارات الاعمارية المطروحة، وتقدير نجاحاتها واحفاظاتها، في المدى المباشر والبعيد، بمعزل عن الاستقطابات السياسية التقليدية. وبهذا المعنى فإن التقرير يسمح بتوسيع قاعدة القوى المهتمة بالعمل على المشاركة في اختيار طريق التنمية في لبنان.

وبشكل عام، نجح الفصل الأول في عرض مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل جيد ومفهوم من القارئ. كما تضمن الفصل بعض الإشارات النقدية للمفهوم ومحاولة توضيح النقاط الجديدة التي يضيفها في النظر إلى الواقع اللبناني. مع ذلك لا بد من الإشارة أن نقد المفهوم أتى بشكل إشارات لم تؤف حقها، وقد كان بالإمكان معالجة هذا البعد بشكل أكثر عمقاً، مما يعني الفصل والتقرير من الناحية المعرفية.

ثانياً: التقرير هو أول كتاب من نوعه يصدر بعد الحرب له صفة الشمول، ويحتوي على محاولة مقبولة لتجميع البيانات الاحصائية المتوفرة في مختلف المبادرات، حتى تاريخ الانتهاء من اعداد أوراقه عام ١٩٩٦. بهذا المعنى يكتسب طابعاً مرجعياً صالحأً للنشاط العملي والمعرفي معاً.

**ثالثاً:**

تضمنت فصول التقرير بعض اللمحات الجديدة التي لفتت الانتباه إلى اشكاليات وزوايا جديدة مهملة عادة في التحليل السائد. كالمشاركة إلى ضرورة الآلية التشاركية في تصميم خطة الإعمار كعنصر عضوي فيها لا ك مجرد عنصر إضافي عليها؛ أو الإشارة إلى الأبعاد المتصلة بالاندماج الاجتماعي في تناول مسألة عمل الأجانب ومحاولة القيام بتقييم موضوعي لهذا الشأن الحساس رغم محدودية الامكانيات؛ أو ربط مشكلات الإسكان بالفقر والتنظيم المدني؛ أو التركيز على دور البلديات في التنمية؛ أو دور التعليم بتكوين المواطن المشارك والربط بين المدرسة والمجتمع المحلي؛ وكذلك تناول الأوضاع الصحية وشبكات الأمان الاجتماعي من منظور تنموي... الخ. وفي التقرير اسهامات كثيرة في قضايا منفردة جديدة نسبياً، لا سيما إذا اعتبرت مؤشرات على نمط تفكير مختلف للنظم السائد.

**رابعاً:**

قدم التقرير إسهاماً خاصاً في الفصل الرابع في محاولة الربط بين مسألة الديمقراطية والحكم الصالح، وبين اللامركزية وإعادة انتخاب البلديات، وبين النسيج الاجتماعي اللبناني الذي تتجاذبه بنيوياً الانتماءات الأولية والثانوية - الطوعية، وتخترقه ديناميات تناوبية واندماجية متقابلة. وقد تمحور الفصل الرابع حول مسألة آليات الاندماج الاجتماعي الممكنة، ولفت إلى أدوار غير متداولة للنقابات وللدولة نفسها كمساحة للتفاعل وآلية توحد مقابلاً لآليات الانكفاء إلى داخل التشكلات الاجتماعية التقليدية.

**خامساً:**

يقترح التقرير في القسم الأخير من الفصل الرابع، ما يشبه الخلاصة العملية للتقرير بشكل سبع نقاط تدخل لتعزيز القدرات المجتمعية للتنمية البشرية. هذه المداخل هي:

- إيجاد البيئة المساعدة للتنمية: العقد الاجتماعي للتنمية في لبنان
- إعادة تحديد دور الدولة في التنمية
- بناء هيئات المشاركة المحلية

- التعليم والتربية المدنية

- تعزيز القدرات المجتمعية من خلال المدخل النقابي

- دور المنظمات غير الحكومية

- دور الاعلام

يتضمن هذا القسم مقترنات عملية في كل من العناوين الواردة، إلا أن الأهمية النوعية تكمن في النظر إلى هذه المقترنات ككل مترابط. وبهذا المعنى، فإن التقرير يقترح أمراً جديداً هو أن يتنظم الحوار والصراع بين أطراف العملية التنمية ضمن مسار حواري يفترض أن يوصل إلى بلوحة عقد اجتماعي للتنمية البشرية المستدامة في لبنان. كما أن المقترنات الأخرى بترتبطها المتباين ومع هذه الاقتراح - الأساس، تشكل نوعاً من خطة متكاملة للإفادة من الطاقات الموجودة حالياً في المجتمع اللبناني من أجل تطوير التنمية. وبهذا المعنى، فإن التقرير يتميز بأنه يقترح خطة قابلة للتنفيذ الآن، خطة تتجاوز العمل الرعائي البسيط من جهة، ولا تصل إلى مستوى اقتراح تغييرات دارماتيكية في السياسات المعتمدة. إلا أنها تقترح أسلوباً مختلفاً في التعامل مع تناقضات الواقع وتصارع المصالح المتقابلة على قاعدة المشاركة والحوار وصولاً إلى عقد اجتماعي جديد للتنمية.

### ما يشبه الخلاصة

لمشروع التنمية في لبنان سماته وشروطه الخاصة في بلد خارج من حرب طويلة أدت إلى تفاقم مشكلات اجتماعية كثيرة كانت موجودة، وخلقت مشكلات إضافية. والوجه الأبرز فيها هو أن الحرب أججت آليات التفكك على مستوى الدولة والمجتمع، واضغفت النسيج المجتمعي الحديث، وشجعت ميول الانكفاء إلى الانتيماءات الأولية دون الدولة. كما أنها تسببت في تدهور مستويات المعيشة، وقلصت الموارد، ودمرت البنية التحتية الضرورية ل توفير نوعية حياة مقبولة.

أضف إلى ذلك أن عملية إعادة الإعمار نفسها هي عملية كبيرة الكلفة، تترافق مع اجراءات تقشفية حكماً. وتزداد الآثار الاجتماعية السلبية على السكان إذا كانت

الخيارات الاقتصادية المعتمدة تؤثر سلباً على توزيع الشروة وعلى الحراك الاجتماعي، بحيث تؤدي إلى تعميق الهوة في توزيع الدخل وبين الفئات الاجتماعية، وتؤدي إلى افقار الطبقات الوسطى والدنيا.

إن الخبرة العالمية المتراكمة تؤكد أن على البلدان الخارجة من حروب ونزاعات داخلية أن لا تعيد الاعمار وفق الأسس نفسها التي كانت قائمة قبل اندلاع النزاع. ذلك أن لهذا الأخير أسباباً تكمن في هذه الأسس بالذات التي يجب إعادة النظر فيها، من منطلق اعطاء الأولوية للأهداف الاجتماعية.

وعندما نتحدث في لبنان عن التنمية البشرية المستدامة، فهذا يعني بالدرجة الأولى معالجة هذا النوع من المشكلات ذات الطابع الوطني والمرتبطة بالختار الشامل المعتمد للنموذج الاقتصادي وإعادة بناء الدولة والمؤسسات، والمشاركة. وما تجدر الإشارة إليه هو أنه «لا يمكن تحقيق هذه الأهداف عن طريق السياسات الاجتماعية (بالمعنى الضيق)»، ذلك أن التنمية الاجتماعية (أقرأ التنمية البشرية المستدامة) تتطلب مشاركة وتفاعل الكثير من العناصر الفاعلة (في البنية المجتمعية). وهي بهذا المعنى لا بد أن تشمل السياسات الاقتصادية نفسها، وتخصيص الموارد، وبناء التحالفات الاجتماعية وتوزع العمل والأدوار بين مختلف مكونات المجتمع.

وبما أن هذه الاحتياجات لا يمكن تلبيتها دفعه واحدة، لا بد إذن من اتباع مسار حواري ديمقراطي بين مختلف الأطراف المعنية، من أجل الاتفاق على مضمون الخيار الأفضل والأكثر انسجاماً مع الصالح العام كما تراه الأغلبية». (وثيقة القيمة العالمية للتنمية الاجتماعية - كوبنهاغن ١٩٩٥).

إن أبرز استنتاجات تقرير ملامح التنمية البشرية المستدامة ذات الصلة المباشرة بحل مشكلاتنا هو القناعة التالية: إن لبنان بلد صغير من حيث المساحة وعدد السكان، وأنه يتمتع بموارد اقتصادية ومالية مقبولة، وبشورة بشرة واجتماعية هامة جداً كانت في العقود الماضية هي العنصر الأكثر أهمية في صنع تقدمه. وهذه الشروة البشرية والاجتماعية المتمثلة في العدد الوافر من الكفاءات العلمية والمهنية، وبالعدد الكبير والمتنوع من مؤسسات المجتمع المدني، وبمناخ من الديمقراطية والحرية

النسبة التي تتبع فعالية اجتماعية واقتصادية أكبر، هذه العناصر هي التي يجب تطويرها والاستناد إليها في خطط التنمية المستقبلية. ويتوقف نجاح هذه الخطط على حسن استخدام الطاقات الموجودة بمقدار توافقها على النجاح في توفير موارد إضافية لتمويل الاعمار والنهوض الاقتصادي.

في بلد خارج من حرب طويلة، يبدو مثل هذا الخيار أمراً لا يمكن تجنبه للوصول إلى نوع من العقد الاجتماعي من أجل التنمية البشرية المستدامة في لبنان، من شأنه أن يسهم في تخفيف حدة التوترات الاجتماعية، وأن يتبع مشاركة مختلف قوى المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والحكومة، في بلورة مشروع مستقبلي توافقي للتنمية في لبنان.



## العولمة والتنمية البشرية المستدامة / لبنان نموذجاً

جاك أ. قبانجي

تهدف هذه المحاولة إلى استكشاف ماهية العلاقة ما بين العولمة، كتعبير عن سيرورات آخذة في التبلور والتعمّم، والتنمية البشرية المستدامة، كما تعكسها ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان. كما تهدف إلى تبيّن الكيفية التي تفعل فيها هذه العلاقة في الحالة اللبنانيّة، من خلال مثال محدّد.

ستتوقف أولاً عند الإشكالات النظرية، المنهجية والعملية التي ينطوي عليها مفهوم العولمة، وخاصة لدى إستخدامه في حالة غير «نموذجية». وسنعتمد ثانياً إلى إستنطاق الدلالات التي ينطوي عليها مفهوم التنمية البشرية المستدامة في لبنان، «كمثال نموذجي» Ideal Type - Type أو كمقاييس في الحالة اللبنانيّة، في الآن معاً. ونتنقل من ثم إلى تفحص حدود فعالية التنمية البشرية هذه في لبنان، في ضوء المفاعيل التي تؤلّدها الآلية المحليّة لاستقبال العولمة، بالإستناد إلى نموذج تفسيري محدد.

### العولمة: بنية أم سيرورة؟

ما هي العولمة؟ تتعامل غالبية المقاربّات مع العولمة باعتبارها واقعاً لا يحتاج إلى برهنة. وهي تتردد في عنوانين العديد من المؤلفات الجديدة والأبحاث والمقالات والندوات، للتأكيد على راهنية الإهتمام بما أصبح يعتبر الحقيقة الأكثر سطوعاً في ميدان التبادل التجاري الدولي والإستثمارات والإعلام وتكنولوجيا الإتصالات ودفق قوة العمل، الخ، حتى أصبح مصطلح العولمة un mot fourre - a catch - all Word أو tout

وقد بدا هذا المصطلح، في أحيان كثيرة، وكأنه ينطوي على توصيف لواقع إقتصادي - إجتماعي - تكنولوجي جديد كل الجدة، أي كأن العولمة خلقت من دون

مقدمات، أو كأن لا مفاهيم أو مصطلحات سبقتها في توصيف وتحديد الظاهرة التي تعبّر عنها. ودون أي محاولة للتقليل من جدة بعض العمليات والآليات التي تنطوي عليها العولمة في المرحلة الراهنة، فإنه ليس من قلة الفطن أن نشير إلى أن مفاهيم مثل الإمبريالية، وتصدير الرأسمال، وبالأخص التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل هي الأسبق في التعبير عن العمليات الأساسية التي تتضمنها العولمة كسيرورة.

والمسألة المنهجية هنا تكمن في معرفة ما إذا كانت العولمة بنية أم سيرورة. ففي دقة التمييز تكمن القدرة على فهم العولمة وتحديد دلالتها بالنسبة للبلدان المتلقية لمقاعيلها، ومن بينها لبنان.

فتتحديد العولمة باعتبارها بنية، يتم من طريق الإنطلاق من نموذج معطى، قوامه عناصر أربعة:

- سياسي، أي بقدر ما تعمم فيه القيم السياسية من طريق المؤسسات التي لقراراتها قوة الإلزام على المستوى الدولي؛
- إقتصادي، بالقدر الذي تحلّ فيه آليات التحكم governance الاقتصادي، سواء كانت ممثلة بالأسواق أو البيروقراطيات المتراكبة أو الشبكات غير المنظمة Informal، مشاكل الندرة في الموارد أو تعقد المعلومات بالنسبة للعوامل الاقتصادية على المستوى الدولي؛
- ثقافي، بالقدر الذي يتم فيه التشارك بالقيم والسلوكيات، المعممة من خلال الرموز الموروثة من جيل آخر؛
- إجتماعي، بالقدر الذي أصبحت فيه قاعدة العضوية في التنظيمات Organizations معولمة.

ليس من الصعوبة الاستنتاج أن هذا التحديد للعولمة، بإعتبارها بنية منجزة من العلاقات المؤسسة والسيرورات، ينتمي إلى النموذج النظري البارسوني Parsonian Theoretical Model الوظائفي. والعناصر المعددة ليست في الواقع سوى نسق فرعية ترد إلى النسق العمومي، العولمة في الحالة الراهنة. وهي في أدائها، متشابكة ومتعاوضة.

على رغم أن النموذج هذا تعرض لعملية تحسين حاولت أن تبين التفاوت في مدى فعل عناصره المكونة، وأضافت إليه المجتمع المدني كنسق فرعي إضافي (Amoore, et. al, 1997) إلا أنها لم تستطع أن تقيه خطر الوقوع في تشبيه، الواقع الاجتماعي، من خلال إرغامه على التكيف مع نموذج معطى سلفاً. لكن المشكلة الأساسية في هذا النموذج تبقى في اعتبار العولمة تعبيراً عن مفاعيل السيرورات وليس عن السيرورات نفسها من جهة. كما أنه لا يبيّن إتجاهات فعل هذه السيرورات من جهة ثانية. فهل تتمتع هذه السيرورات المتعددة بالفعالية نفسها؟ وهل نحن إزاء سيرورات تمارس فعلها بدون تفاوت ما بين بلدان تحتل موقعًا مقرراً في التقسيم الدولي للعمل وأخرى تحتل موقعًا ملحقاً فيه؟ بمعنى آخر، هل العولمة عملية مركزية الطابع، أم هي عملية موجهة بتوازن لبلدان المركز والمحيط معاً؟

هذه الأسئلة هي التي تشغل إهتمام المقاربة النقدية التي تعتمد مدخلاً مختلفاً لفهم العولمة كسيرورة وليس كنقطة إنطلاق.

يمكّنا أن نبدأ بتمييز محدد. فالعولمة، على رغم راهنيتها كسيرورة تطال المجال الكوني بالكامل، لا تصيب بالضرورة كافة الدول والمجتمعات بالدرجة نفسها من القوة أو بالطريقة عينها (Mittelman, 1996)

إذ أن العولمة كسيرورة تعني أساساً، وبدون إلتباس، البلدان المتقدمة صناعياً: ٨٠٪ من التجارة العالمية تمت، عام ١٩٨٩ داخل مجموعة OECD، وهي نسبة ترتفع إلى ٨٥٪ إذا ما أخذت بالاعتبار كتلة البلدان الاشتراكية السابقة. كما أن مجموعة البلدان الخمسة الصناعية الرئيسية مسؤولة عن ٧٥٪ من الاستثمارات الخارجية المباشرة، أي أن هذه الاستثمارات عادت إلى ١٤٪ من سكان العالم فقط عام ١٩٨٩ – ١٩٩٠. وهي نسبة السكان نفسها الممتنعة بنسبة ٧٠٪ من التجارة الدولية عام ١٩٩٢ (Hirst, 1997: 117 - 118)

ومن جهة أخرى، فإن غالبية الشركات العالمية لا زالت تعمل في عدد محدود من البلدان، أو في الأكثر على صعيد إقليمي. وهكذا، فإن أهم الشركات الصناعية المتعددة الجنسية تصرف ثلثاً مبيعاتها في منطقتها الأم. إن متعددة الجنسيات،

بالمقارنة مع عابرة الجنسيات، هي التي لا زالت سائدة عالمياً<sup>(Hirst, 1997, p. 119)</sup>

وإذا كانت العولمة تتطلب إلغاء الحواجز أمام التجارة والاستثمارات من أجل تسهيل حركة الرأسمال، والاستثمارات والسلع وقوة العمل فما يتجاوز الحدود الوطنية، فإنّ البلدان الأكثر تصنيعاً، أي الولايات المتحدة واليابان، تطبق في الوقت عينه سياسات حمائية (Migrant Workers 1996)

كما أن ليس ثمة تأكيداً في الواقع العياني للفكرة القائلة أن العولمة ستدفع لا محالة إلى تقريب السياسات والمؤسسات. إنّ مثال البلدان الأكثر تصنيعاً، الولايات المتحدة واليابان وألمانيا، يبيّن أن الأمر، سواء تعلق بالبنية المالية أو بتنظيم سوق العمل، ينبع عن إختلاف يحاكي التعارض أحياناً. وآية ذلك وجود أكثر من نظام في هذين الميدانين. إنّ كل شيء يشير إلى أن ليس ثمة طريق فضلي على البلدان جميعها أن تتبعها باستقلال عن تاريخها المؤسسي وتنظيمها الاجتماعي - الاقتصادي الراهن، بما فيه التقاي، في مواجهة المنافسة (Lee, 1996)

ندرك في ضوء ما تقدم أن العولمة، في صياغتها الراهنة، تعبير عن سيرورات وعمليات متفاوتة، لا بل متناقضة<sup>(1)</sup>، تميّز المرحلة الجديدة من الرسملة الكونية. والآلية الحاسمة هنا، كما يحدّدها (Hirst & Thompson, 1996)، تتمثل في إنتقال السيطرة على الاقتصاد العالمي من الشركات المتعددة الجنسيات إلى الشركات العابرة الجنسيات. لكن الانتقال هذا متدرج، بطيء ومتناقض، بالإضافة إلى أنه متفاوت حسب البلدان والمجتمعات. وفي هذا السياق، تقوم عابرة الجنسيات بعمليات تشبّث الاقتادات وإخضاعها لآليات السوق المعولمة. ولذلك فهي تتميّز عن متعددة الجنسيات، التي تحفظ بقاعدة محلية هامة، وتتخضع لقواعد الوطنية للبلد الأم، التي

(1) يكفي أن نلاحظ الميل الحاصل حاليًا لمجموعات من البلدان للتجمع الإقليمي في إطار مؤسسيّة تعزز من موقعها التنافسي على الصعيد الاقتصادي الدولي، في الوقت الذي تتسرّر فيه خلافاتها، وحتى تناقضاتها. حول أصول التنافس الأميركي - الأوروبي، راجع (- EL Kareh, 1996).

تسيرها إلى أبعد حد. في حين أن عابرة الجنسيات تتمتع بالاستقلالية *autonomized* باعتبار أن الأسواق والإنتاج تصبح فعلياً معلومة. وعليه فإن الحكومات الوطنية لن تتمكن من اعتماد سياسات ضابطة أو مقيدة تفتقر عن التنسيط *Standards* الذي تفرضه عابرة الجنسيات العاملة ضمن «الحدود الوطنية لبلد ما. وهكذا، فإن عابرة الجنسيات ستتصبح المظهر الرئيس لل الاقتصاد المعولم فعلياً. (Hirst, p. 113 - 115).

وعليه، يمكننا أن نلاحظ أن المحرك الأساس للنسخة الحالية من العولمة تمثل في تخفيض الحواجز التجارية من تعريفات وغيرها، وتشجيع الاستثمارات الخارجية وإلغاء ضوابط *Déréglementation\ deregulation* أسواق الرساميل، في موجة عامة من تحرير آليات السوق *Liberalisation\ Liberalization*. وقد تضاعفت مفاعيل ذلك كله بفضل التقدم التقني، وتخفيض كلفة النقل والاتصالات، مما آل إلى توسيع حقل وحجم المبادرات الدولية من السلع المصنعة والخدمات (Lee, 1996)، بالإضافة إلى الحد النسبي من سلطة الدولة في الخيارات والمبادرات المتروكة لها في مواجهة توسيع فعل ميكانيزمات السوق المعولمة، والأطر المؤسسية الدولية المعاكبة، المحفزة والمسرعة لها، مثل (الغات/ منظمة التجارة الدولية GATT\Wto البنك الدولي WB صندوق النقد الدولي IMF).

ويكفي أن نعرف أن الإتفاقية حول منظمة التجارة الدولية تنص على ضرورة تعاونها مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مجال تنفيذ السياسات المنتشرة منها والتحكم بالآليات الناشئة عن تطبيقها، لكي ندرك الأهمية الاستثنائية لهذه المؤسسات في مجال تسهيل توطيد العولمة.

كما يبرز دور هذه الأطر في القيود التي تضعها المؤسسات الدولية الدائنة، أو تلك الضابطة لـ «حسن» الأداء الاقتصادي، وبالخصوص المالي، من خلال إلزامها البلدان المدينة، ومنها لبنان، على تعديل سياساتها المالية والنقدية كلما أستنسلت تعديل سعر صرف العملة الوطنية، تحديد معدلات الفائدة، تعين حدود العجز المسموحة . تحت طائلة تخفيض، أو حتى إلغاء، مرتبة الأفضلية العائدة لها فيما يعود على إمكانية الإقراض على الصعيد الدولي. (Lee, 1996)

هذا الوجه التقليدي للعولمة، فيما خص البلدان المحيطية، يعود إلى أنّ هذه العملية تتميز بـ:

- طابعها المركزي المقرر والذي هو، إلى حد بعيد، إمتداد للتقسيم الدولي للعمل وتعظيم لمقاعده التمييزية ضد البلدان المحيطية في الآن نفسه: الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة الجنسيات فيما خص الإنتاج والإستثمار الخارجي، ومنظمة التجارة العالمية WTO فيما خص التأثير المؤسسي المواكب.
- تبعية المحيط، في تمويل أهم عملياته التنموية، كما في مجال التكنولوجيا والخبرات العلمية - التنظيمية، للمركز.
- توسل العولمة الهيمنة الإعلامية المواكبة. إذ أن ٦٥٪ من دفق البث الإعلامي مصدره المتعددة الجنسيات و/او عابرة الجنسيات الأمريكية. كما أن تكنولوجيا الإتصالات تخضع، في كل مراحلها لأرجحية أميركية حاسمة.
- أنماط من القيم السلوكية والتنظيمية المعاكبة والتي تعمل على تعزيز أرجحية النموذج الأميركي بالأخص، باسم الفعالية والتفوق performance والمنافسة والإنجاز.

وهكذا، على رغم التأكيد بأن العولمة تسرع نقل المهارات والتكنولوجيا، وتزيد من الإنتاجية والفعالية، الأمر الذي يجد لنفسه سندًا قوياً في الواقع، فإنّ وجهاً آخر لهذه العملية التوسعية يجب أن يُبرز أيضًا. فعولمة الاقتصاد تعزز رقابة المصالح الرأسمالية على الإقتصادات التابعة، بحيث تقدّر إلى المزيد من تهميش وتفكيك النظم الإقتصادية والاجتماعية - الثقافية في بلدان عديدة من بلدان الجنوب (Migrant Workers, 1996)

وكما سبقت الملاحظة، فإنّ دور الدولة، التي لم تتعرض سيادتها إلا للحدّ النسبي، في كبح أو تسريع هذه السيرونة، لا زال حاسماً في المرحلة الراهنة من سيرورة العولمة. وتبعداً للبنك الدولي (World Bank, 1996)، فإنّ أمام الدولة، بما في ذلك في البلدان الموسومة بالنامية، خيارات عدة متاحة لتقرير الوجهة التي ستتبعها لملاقاة العولمة. والمسألة الحاسمة هنا تكمن في المصالح الاجتماعية - السياسية التي

تصدر عنها هذه الخيارات. وسنرى ما يعينه ذلك في الواقع لدى توافرنا عند النموذج اللبناني لملاقاة العولمة.

## العولمة مقابل التنمية البشرية المستدامة

التنمية المستدامة تبلورت، كمفهوم، في سياق من إعادة التفكير النقدي على نموذج النمو الذي عممه آليات إقتصاد السوق، وبالخصوص بعد إنهايار نموذج الاشتراكية السوفياتية. وقد إنتركت مفهوم التنمية هذا إلى تجارب محققة (بلدان أوروبا الشمالية وكندا بشكل خاص). كما أنه تغدى من إنتشار الوعي، في البلدان الصناعية بالخصوص، بمخاطر سوء استخدام آليات الرسمية للموارد المتاحة وضرورة توفير شروط تجدیدها مع الحفاظ على التوازن البيئي. وبهذا المعنى، فإن التنمية المستدامة، كنموذج، هي إستجابة نقدية للعولمة.

تحديد المفهوم<sup>(١)</sup>: التنمية البشرية المستدامة هي تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضاً؛ وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتتمكن الناس بدل تهميشهم؛ وتوسيع فرصهم وتهليهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم». (لاماح التنمية البشرية المستدامة في لبنان<sup>(٢)</sup> ص، ١٥ - ١٦).

ويجد هذا المفهوم تجسيده الأوضح في الجدول المقارن (التقرير، ص، ١٨) ما بين أهداف النموذج الحالي للتنمية وأهداف نموذج التنمية البشرية المستدامة. فنموذج التنمية البشرية المستدامة، يعدل أهداف نموذج التنمية التقليدي على الوجه التالي:

أولاً: اعتبار الإنسان المحور في علاقته مع الأرض والمجتمع والبيئة بهدف تمكينه من تطوير نوعية حياته وإغناء قيمته الإنسانية.

(١) للاحظ في هذا السياق أن تحديد مفهوم التنمية المستدامة في النص العربي للتقرير يختلف، بشكل بين، عن مثيله في النص الإنكليزي. ففي الترجمة العربية تغيب قضية الفقر والقراء التي هي محور التحديد باللغة الإنكليزية. راجع الصفحة ١٥ - ١٦ في التقرير المكتوب بالعربية، والصفحة في مثيله الموضوع بالإنكليزية.

(٢) سيعتمد، من الآن وصاعداً، تسمية «التقرير» للإشارة إلى تقرير UNDP هذا عن لبنان.

**ثانياً:** إدراج المسار الديمقراطي والشاركي لإدارة الشأن العام ولاتخاذ القرارات في ما يختص بتنظيم المشاريع والنشاطات الآيلة إلى تحقيق التنمية والرفاهم، وفي تنفيذ هذه المشاريع وتنظيمها.

**ثالثاً:** إعتماد العدالة والإنصاف في السياسات والاستراتيجيات، أي توفير الفرص المتكافئة للجميع. إن تحقيق العدالة قد يعني إعادة النظر في هيكل السلطة. سياسية كانت أم اقتصادية. وهذا يتطلب إتخاذ خطوات عملية.

**رابعاً:** التعامل مع البيئة كمصدر أساسي للحياة والرفاهية والاستدامة.

لنلاحظ أولاً، أن المفهوم، والنماذج المنبثق عنه، ينطلقان من «مثال نموذجي»، أي Ideal type في التصور القبييري. ولما كان المثال النموذجي يعني كي يستخدم، في الآن معًا، كتعبير عن سمات مدركة من/او مسقطة على واقع مجتمعي محدود من جهة، وكأداة قياس لهذا الواقع من جهة ثانية، فإن فعاليته المنهجية تبقى محدودة بحدود قدرته على كشف مدى ملاءمة هذا الواقع المجتمعي للتصور النموذجي عنه.

إن المشكلة مع هذا المثال النموذجي تبدأ من اللحظة نفسها التي يعتبر فيها النماذج الحالي المعولم للتنمية من طبيعة مماثلة له من الزاوية المنهجية. فما يسمى النماذج الحالي للتنمية لم يتم بناؤه نظرياً أولاً، كما هو الأمر مع نموذج التنمية المستدامة، بل هو تشكيل تاريخياً من خلال آليات السوق السائدة دولياً بالأساس. وما يستتبع من خصائص مميزة له الآن، باعتبارها تكون نموذجاً، ليست إلا تكثيفاً لما وصل إليه في الواقع العياني.

ويعني ذلك أن «التصحيح» النموذج الحالي، وهي عملية في أساس نموذج التنمية المستدامة المقترن، لن يتم بمجرد كشف «الخلل» الذي يتحكم في توجهات وأولويات ونتائج هذا النموذج، رغم أهمية ذلك. بل إن الأمر يستدعي تعين شبكة المصالح الاجتماعية التي يخدمها النموذج السائد. وهنا تكمن المفارقة الأساس ما بين النماذجين. ففي الأول السائد منها ثمة، في الواقع العياني، قوى اجتماعية محددة تتولى إدارة العملية، مباشرة أو بالواسطة، تبعاً لأولوياتها. وهي التي تتحكم من ثم

بتوزيع العائدات. أمّا في النموذج المقترن، فإنّ الجماعات والمجموعات التي سستفيد لا زالت تكمن في حيّر إفتراضي.

وهكذا، يمكننا أن نصيغ المعادلة الناشئة عن هذا التعارض بين النموذجين، على الشكل التالي:

– ثمة في النموذج السائد قوى إجتماعية تحكم تبعاً لأولوياتها، سواء عبر التملك المباشر أو عبر حيازة القرار الاقتصادي - السياسي المجتمعي، بالموارد والائدات إستخداماً وتوزيعاً، مما يؤدي إلى سوء توزيع العائدات وتدمير البيئة وتهبيش الناس وإقصائهم عن المشاركة.

– وثمة، بالمقابل، أهداف تخطيطية تنطلق من قيم العدالة الاجتماعية والديمقراطية والحفاظ على البيئة، يتضمنها نموذج - مقياس، تطمح لتعديل هذا الواقع.

وعليه، فإن التنمية المستدامة تقوم على قناعة الفاعلين الاجتماعيين بالأهداف المتابعة. وتفترض توفر نظام قيمي منفتح ومقبول على المستوى المجتمعي.

وبكلمة، أن هذا المفهوم يقوم على خيار، هو مشروع مجتمع Projet de société، يتحول في الوقت عينه إلى مقياس للحكم على مدى التقدم المجتمعي، الكمي والنوعي معاً. وفي ذلك يبرز الطابع الإرادي الديمقراطي مقابل الطابع التخبوى الحصري والتراخي السائد.

ويتم ذلك وفقاً لعملية تنميّة ترمي للأولويات تبدو وكأنها إستجابة معكوسة لآليات العولمة.

وإذا أعدنا الأمر إلى سياقه المحلي، أي اللبناني، فإن المشكلة، هي بالإضافة لما تقدم، ليست فقط في سوء توزيع العائدات، بل هي تكمن أصلاً في كيفية الحكم بالموارد وفي عدم عدالة توزيع الأعباء. كما تكمن في تحديد قوى الضغط التي ستعمل على إنفاذ نموذج التنمية المستدامة.

وفي مطلق الأحوال، علينا أن نعرف لماذا لا زالت الآليات المولدة «للخلل»

التنموي هي المحددة لمسار توليد الشروة وتوزيعها في لبنان. وهذه هي مهمة النقطة التالية.

## التنمية البشرية المستدامة والعلومة في السياق اللبناني

في المثل اللبناني، تقوم الرؤية الإستراتيجية لبرنامج النهوض الوطني على إعادة لبنان إلى خريطة المنطقة والعالم من خلال استعادته لدور إقليمي ودولي. ويطلب ذلك بناء القدرات وفق مواصفات تسمح للبلاد بالمشاركة في الاقتصاد العالمي (التقرير).

يمكن لنا أن نرى تجسيداً لهذه «الرؤية» في السياسات الاقتصادية والاجتماعية السائدة. إنّ سياسة تعظيم ريع الرأسمال، المتبعة من الحكومات المتعاقبة للسيد الحريري، من خلال سندات الخزينة الموجهة لامتصاص التضخم، هي، بالإضافة لطابعها الإبهاري المعتمد على إنجاز التكيف مع الشروط المفترضة لجذب الاستثمارات من خلال وقف التضخم وتحسين الأداء المالي على حساب «الشرط الاجتماعي» بسرعة قياسية، مكثفة لإنکشاف الاقتصاد المحلي بضافتها بعد «الاجتماعي» اليه. ففي إستيراد العمالة الكثيف الذي واكب خطة إعادة الإعمار بالإخلاص، بان هذا بعد الإنکشافي إزاء قوة العمل غير اللبنانية، وبالتحديد السورية. فقد اعتمدت هذه الخطة، بسبب من حاجتها التي لا تتوارد إلى كثافة إستخدام قوة العمل البسيطة وشبه المؤهلة، على تلك العمالة. والتفسير السائد لتفضيل إستخدام قوة العمل السورية هذه على مثيلتها اللبنانية يتمثل في الإنخفاض الكبير لتكلفة استخدام الأولى بالقياس للثانية.

وقد واكب تكشف هذا الإنکشاف اعتماد الحكومات الحريرية آلية مواربة لتفادي إلغاء كوابح «التحرير» الاقتصادي (وبالأخص الكابح الناشيء عن التحاصل على الطائفي، الذي يضفي على الوظيفة في القطاع العام ديمومة تجعل هذا التوظيف يلعب دور صمام الأمان بالنسبة للتوازن الاجتماعي - السياسي الهش) تمثلت في خلق قطاع خاص، موارد لقطاع الإنشطة العامة العصبية على «التحرير»، بالإضافة إلى أنه عالي

الكلفة: السوكلين (sukleen) مقابل البلديات، والأجر و OGERO مقابل وزارة الهاتف الخ.

وليس في الدوافع الكامنة وراء هذه الآلية المواربة خاصية محلية تستعصي على الفهم. إذ أن هذه الدوافع نفع عليها، كسمة مشتركة، في المجال العربي ككل. فتبعاً لتقرير صادر عن واحدة من أهم المؤسسات الدولية المؤطرة للعولمة (World Bank, 1997)، تبرز البطالة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باعتبارها المشكلة الاقتصادية والاجتماعية الأكبر والأهم، وهي وبالتالي تصعب بقوة محاولات الحكومات إجراء التصحيح الهيكلي [المطلوب].

والآن، كيف يمكن لنا أن نفسر هذا الانكشاف الاجتماعي بعيداً من السبب المقترن في التقرير؟

يسمح المناخ الذي يسود حالياً في سوق العمل على الصعيد الدولي أن يستنتاج أن ثمة آلية توحيد آداء هذه السوق تجاوزت التشكل إلى مرحلة إنتاج تقسيم دولي يتحدد فيه موقع قوة العمل المحلية، في بلد معين، ضمن سيرورة «تكاملية» من الأداء الاقتصادي . والحالة المعروفة التي تجسد هذا التقسيم تمثل في ما أطلق عليه «هجرة العمل الدولية». لكن وجهاً آخر لهذا التقسيم تتأكد أهميته باستمرار هو الذي يستوقفنا الآن. ففي مرحلة تدويل العمليات الانتاجية، يكفي أن يحدد مقاول في بلد ما طلبه على خط منتجات معين، وأن يطلب من شركة متخصصة في بلد آخر أن تضع التصاميم له، وأن يقوم من ثم عمال من بلد ثالث بتنفيذ التصاميم، وأن تقوم شركة نقل تنتهي إلى بلد رابع بنقل النتاج إلى السوق النهائي، حيث يتولى عمال وأجراء آخرون أعمال التوزيع والبيع. ويعني هذا المثل أن الرأسمالي يسعى، بعد دراسته لتكلفة المقارنة لقوة العمل في بلدان مختلفة، تتعادل فيها المزايا الأخرى، وراء الكلفة الأقل. وهو يتمكن من فعل ذلك لأنّه يملك الطلب الفعال. إن هذا المثال يندرج في منطلق العولمة التي تقود، كما يلاحظ أحد التقارير (Migrant Workers, 1996)، إلى اقتصادات موجهة بدافع الربح تقوم أساساً على استغلال العمل الرخيص والمطواع [...] كما تقوم على تعظيم الاستهلاك والمنافسة[...]. إن الطلب على العمل الرخيص

قاد إلى عقود العمل من الباطن Subcontracting mechanisms، واعتماد خطط التدريب بهدف إنقاص كلفة العمل [...] كما أدى إلى عدم عدالة الأجور، وغياب الضمانات الاجتماعية، والعنف والتمييز ضد العمال [...]

لنزى الآن وجهاً غير مألف كثيراً في الطلب المعلوم على قوة العمل الرخيصة. وهو الوجه الذي يضمننا في قلب الحالة اللبنانية.

تلجأ دولة ما في مرحلة إعادة إعمار، عبر المناقصات أو بالتراسيبي، إلى شركات مقاولة دولية لتنفيذ أعمال إنشائية ضخمة. في مرحلة التنفيذ، يتحدد طلب هذه الشركات على حجم قوة العمل المطلوب. تجد هذا الشركات ضالتها في عمال من غير مواطني الدولة صاحبة الطلب. وعندما تكتشف الشركات أن لا قيود على استخدام هؤلاء لتكلفة تنافسية جد متدينة، خارج إطار القانون والأنظمة المصاحبة، تلجأ تاليًا لاستخدامهم.

في الحالة الأخيرة، لم يسعى الرأس المال المعنى وراء قوة العمل هذه بالتحديد، ظاهرياً. إذ هو أدخل في اعتباره، لحظة تقديره للكلفة الإجمالية للمشروع، كلفة قوة العمل الضرورية تبعاً لمستويات الأجور المحلية وما تستلزمها من ضمانات ملحقة بالأجر. فكيف حصل أن تتمكن هذا الرأس المال من استبدال قوة العمل المحلية بتلك الوافدة الأقل كلفة؟

ثمة وجهة نظر شائعة - يتبعها التقرير أيضًا (ص، ٩٦) - ترى للأمر من زاوية مزدوجة: إرتفاع مؤهلات العمالة اللبنانية التعليمية نسبياً، معزز بتحول في سلم القيم لديها يدفعها نحو أعمال وأنشطة «مرموقة» إجتماعياً، بحيث يضعف ميلها لأعمال يدوية تنفيدية.

سنحاول نحن أن ننظر إلى هذا الواقع من زاوية مختلفة. فبدون أن ننفي صلاحية وجهة النظر السابقة، ضمن حدود معينة، نميل إلى طرح الفرضية التالية: إن العولمة التي تنتج آليات توحيد لأداء سوق قوة العمل على المستوى الدولي، تعمل على تحويل العالم كله إلى بازار، حيث يعمل كل بلد معني، من خلال منافسته مع البلدان الأخرى، على توظيف قوته العاملة من طريق تحطيم أجورها (DONAHUE,

(1994). والآليات هذه جديدة نسبياً. وهي بدأت مع التحول الذي أصاب تقسيم العمل الدولي، بإدماج إعادة توطين بعض عمليات الانتاج المعتمدة على كثافة العمل، فيه. كما عززتها عملية تكثيف تصدير الرأسمال نحو بعض البلدان المحيطة التي تملك فائض قوة العمل الضروري (قابجي والأاث، ١٩٩٧: ٥١ - ٥٣).

سنرى كيف تعمل هذه المعادلة في الطرف اللبناني الملمس بعد قليل. إذ سنعمد أولاً إلى بلورة الحدود التي تكون فيها العولمة مسؤولة عن واقع مثل هذا في طرف وطني أو محلي معطى.

إنّ فرضيتنا هنا تقوم في أن المؤثرات الاقتصادية الدولية لا تخترق الاقتصاد المحلي مباشرة، بل تعكسها سياسات وإجراءات وطنية - محلية. (Hirst, 1997: 112).

فكما سبق الإيضاح، لا تسمح المرحلة الراهنة من العولمة للشركات العابرة الجنسيات أن تملأ شروطها في مجال تنفيذ العقود. ففي هذه الحالة، ليست هذه الشركات هي التي تستثمر وتقتضي عن المزايا الفضلى لذلك. بل إنها تعمل، مباشرة أو عبر التعهدات من الباطن، على إنجاز ما يعود إليها من أعمال. أمّا الإطار القانوني المؤسسي لكل ذلك فهو من مسؤولية الحكومة المحلية.

والسؤال في ضوء ما تقدم يصبح: إذا كانت السياسات الحكومية المحلية هي التي تمفصل التلاقي ما بين حاجات الطلب على قوة العمل ووفرة العرض منها ونوعيته، من خلال مسؤولية الحكومة عن تأمين فرص العمل لمواطنيها، فلماذا لم تعمد هذه إذاً إلى إجراءات حمائية لقوة العمل المحلية في وجه منافسة غير منضبطة لا قانونياً ولا مؤسسي؟

ويعنى آخر، لماذا تتبع الحكومة نفسها سياسة حمائية بالنسبة لبعض المنتجات الزراعية، من خلال ميكانيزم الروزنامة الزراعية، ولا تتبع السياسة نفسها بالنسبة لقوة العمل اللبنانية؟

ولماذا تستجيب السياسة الضرائبية لبعض مطالب الصناعيين المتعلقة بضرورة تحفيض الرسوم على «المواد الأولية»، ولا ينسحب الأمر نفسه على قوة العمل هذه؟

إنّ إقتراحتنا لتفسير ذلك كله يتمثل في أمرين إثنين:

فأولاً، يتم استخدام قوة العمل «الوافدة»، والsurvivor بالاخص، التي لا تحصل إلا على أجر جد متذبذب بالقياس لطبيعة الأعمال التي تقوم بها، إنطلاقاً من أن كل بلد يملك فائضاً قابلاً للتحريك يعمل، في ظروف التنافس مع البلدان الأخرى، على توظيف قوته العاملة من طريق تحطيم أجورها. وهذه المعاوقة تتواافق مع توجه الرأسمال المقاول لتعظيم هامش الربح أو، في حالات محددة، لعدم تدنيه عن مستوى معين نظراً لاقتطاعات غير إقتصادية يخضع لها. وفي ما نقول ليس ثمة ما يفاجئ في أرجح الاحتمالات. إلا أن قوة العمل هذه يحق لها الاستفادة، بموجب الاتفاقية الموقعة ما بين لبنان وسوريا، من نظم حماية وتقديمات مرتبطة بالأجر بتمويل من المستخدم (Ghazi - Tinaoui, 1994: 103). ولكن هذه الاستفادة ليست متوفرة، وليس ثمة مطالبة بتنفيذها. فأين نجد التفسير؟ إنه يمكن في أن قوة العمل الوافدة هذه إذا ما ألزم مستخدمها في تأمين نظام حمائي لها، وإن في حدتها الأدنى، فقد ميزتها التفاضلية بالنسبة لقوة العمل اللبنانية، وتكسر تاليًا شرط تحطيم أجراها الضروري، في الحالة هذه، لإنجاح المنافسة.

أما ثانياً، فإن هذا الاستخدام الكثيف لقوة العمل الوافدة وآكيده تعليم محدود جغرافياً واجتماعياً لنظام مخصص من إعادة توزيع الدخل الوطني طال فئات اجتماعية كان يمكن أن تكون الأكثر عرضة لتكلفة المنافسة هذه. وقد تمثلت إعادة توزيع المداخيل هذه بالتعويضات التي دفعت من الصناديق التي تتغذى من المال العام، مثل مجلس الجنوب وصندوق المهاجرين، إلى عشرات آلاف المستفيدين الذين لم تتأكد أحقيتهم بالاستفادة في حالات عديدة. وكما يلاحظ أحد الباحثين (نعمـة، ١٩٩٧: ١٠٨) في عمل أعدد كأساس لمساهمته في التقرير، أنه: «بلغ مجموع ما أنفقه صندوق المهاجرين عام ١٩٩٥ نحو ٣٠٢ مليون دولار أمريكي منها ٢٠٠ مليون تعويضات إخلاء و ٩٠ مليون ترميم وإعادة بناء. وفي حين تم دفع تعويضات إخلاء ل ٦٣٢٧٨ محتلاً في بيروت وحدها، ول ٢٥٣٢٥ محتلاً في الأقضية الأخرى، فإن عدد الذين استفادوا من تعويضات الترميم بلغ ١٣٩٩١ وحدة سكنية، وتعويضات إعادة الإعمار دفعت ل ٣١٩١ وحدة سكنية فقط (حتى ٢٨ ت ١ ١٩٩٥).»

ويأتي في التعليق على دلالة هذه الأرقام أنّها تكشف «عن تفاوت خطير بين الإخلاص والعودة، لا بل إنها تشير إلى أن العاملتين غير مترابطتين، الأمر الذي يشير بدوره إلى أن ثمة ضرورة كبيرة تدفع لاعتبارات سياسية».

كما أن مساعدات مجلس الجنوب للأفراد ذهبت أساساً للمتضاربين في العامين، كما في معطيات ١٩٩٤ و١٩٩٥. وكما ترد الملاحظة في التقرير (نعمه، ص، ٨٠) أن دور مجلس الجنوب إزداد كثيراً في سنوات الحرب، ولا سيما بعد اتفاق الطائف عام ١٩٨٩. والسؤال هنا: ألا يمكن الحديث، فيما يتعلق بقسم هام من حالات الاستفادة التي أتينا على ملاحظتها للتو، عن تعميم محدود، في المكان والزمان، لنظام من الرشوة الاجتماعية على شاكلة آلية من إعادة توزيع محدودة للدخل الوطني، ساهم في تقبل المنافسة ونتائجها؟

وفي مطلق الأحوال، فإنّ ما تقدم يبيّن، سواء تعلق الأمر بشروط استقدام واستخدام قوة العمل الوافدة أو بتعزيز نظام إعادة توزيع الدخل المحدود المواكب والمحدود جغرافياً واجتماعياً، أن المؤشرات الاقتصادية الدولية لا تخترق الاقتصاد المحلي مباشرة، بل هي تنعكس في سياسات وإجراءات وطنية - محلية هي من مسؤولية الحكومة المحلية.

### **خلاصة: حدود استخدام نموذج التنمية البشرية المستدامة**

تسمح لنا الحالة اللبنانية المدرستة بالاستنتاج أن مفاعيل العولمة، كما تظهر في السياسات والإجراءات الحكومية المحلية، لا تألف ونموذج التنمية البشرية المستدامة. ولا يعود الأمر إلى صعوبة التحكم، ميدانياً، بهذه المفاعيل. بل يعود أساساً إلى السياسات الرسمية الناظمة لعملية التحكم بالموارد الداخلية وتوزيع العائدات. فهذه السياسات تدمج آليات سوق قوة العمل، المحلية والوافدة على السواء، وخاصة آلية تحطيم الأجور، في سيرورة تعظيم منافع المستفيدين منها بتناقض مع النتائج التي يفترضها نموذج التنمية البشرية المستدامة. فتغلّب في العولمة آليات نبذ وإقصاء المجتمع الموسوم بالمدني، ومعه التنمية المجتمعية المتوازنة والتغيير. كما تكشف فعل هذه الآليات.

## لبنان - مؤشرات إنكشاف الاقتصاد المحلي

إجمالي قيمة (ملايين دولار) الصادرات والواردات، لبنان ١٩٩٤ - ١٩٩٦

نسبة الصادرات إلى الواردات٪	واردات (ملايين الدولارات الأميركية)	صادرات (ملايين الدولارات الأميركية)	العام
١٢,٥	٥٩٩٠	٧٤٣	١٩٩٤
١٣,٥	٧٢٨٧	٩٨٥	١٩٩٥
١٣,٥	٧٥٤٩	١٠١٧	١٩٩٦

## عجز الميزان التجاري بملايين الدولارات الأميركية

٤٧٩٨	١٩٩٤
٥٧٧٠	١٩٩٥
٦٥٣٢	١٩٩٦

المصدر: UNDP (١٩٩٧)، ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان، بيروت  
ديون، عجز، ...

١٩٩٢ - ١٩٩٧: ارتفع الدين من ٥٤,٥٪ عام ١٩٩٢ إلى ٨٥٪ في ١٩٩٦، وإلى  
حوالي ١٠٠٪ عام ١٩٩٧. تميزت هذه الفترة بتحسين طفيف في قيمة النقد الوطني مع  
استقرار نceği متواصل.

١٩٩٣ - ١٩٩٧: إرتفاع نسبة العجز إلى حوالي ١٨٪ مع تثبيت لنسبيه.  
فيما يتعلق بمرحلة ٩٢ - ٩٧، يلاحظ المصدر أدناه أنه ليس «بمقدورنا تفسير تزايد  
محمل الدين الداخلي بمتطلبات إعادة الإعمار (النفقات الاستثمارية) التي لا تشكل سوى  
٦٪ من نفقات الموازنة العامة، بل بزيادة النفقات الجارية بمعدلات تفوق بكثير تزايد  
الإيرادات المحققة، وبسبب الاستدانة بأكثر من حاجة الخزينة لتغطية العجز، بهدف  
الحفاظ على استقرار النقد الوطني. فلقد حرصت الحكومة على الحفاظ برصيد دائم  
للخزينة بشكل مستمر لدى المصرف المركزي والذي ما يرج يزيد سنة بعد سنة حتى  
وصل في آخر حزيران ١٩٩٧ إلى ٤٥٧٩ مليار ليرة، مما رتب زيادة ملحوظة في فاتورة  
خدمة الدين الذي بات يشكل ٤٤٪ من محمل الموازنة، ويستهلك أكثر من ١٠٠٪ من  
مجمل الإيرادات (١٩٩٧)، ص ١٨.

عبد الله عطية، (١٩٩٨)، مخاطر العجز والدين العام على الاستقرار والحربيات في لبنان،  
بيروت، الدولية للمعلومات ودار الجديد.

## المراجع:

- أديب نعمة ١٩٩٧، « سياسية الأمن الاجتماعي وأثرها في إعادة توزيع الثروة في لبنان»، أبعاد، العدد السادس.
- جاك قبانجي وأسعد الآيات، ١٩٩٧، المرأة العاملة في لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.
- عبد الهادي يموت وآخرون، (١٩٩٧)، الاقتصاد اللبناني أمام تحديات الغات، المركز الاستشاري للأبحاث والتوثيق، بيروت.
- Ammooore et. al., 1997.
  - «Overturning, Globalisation», - New political Economy - vol 2, no. 1.
  - Donahue, thomas R. 1994. «international labour standards: The perspective of labor», in international labour standards and global economic integration: proceedings of a symposium. Washington, DC, US Department of Labor, July. pp. 46 - 45, p. 47.
  - Rudolf elkareh, 1996, L'axe euroméditerranéen pour conjurer l'américanisation du monde», POLES, Octobre Décembre 1996, pp. 70 - 85.
  - Ghazi Tinaoui, Simone, 1994, «An Analysis of the Syrian - Lebanese Economic Cooperation Agreement», The Beirut Review, no 8.
  - Paul Hirst, 1997 «Globalization, in Question», in faleh A. Jabar (Ed), Psot - Marxim and the Middle East, Saqi Books, London, pp. 111 - 130.
  - Hirst, Paul, et Thompson, Graham, 1996, Globalization in question: the international economy and the possibilities of governance (Cambridge, polity press).
  - Eddy LEE, 1996 la mondialisation et l'emploi: des craintes justifiées?
  - REVUE INTERNATIONALE DU TRAVAIL, VOL. 135, no 5.
  - «Migrant Workers, Challenging Global Structures, Conference Statement 28 August - 1 September 1996, Seoul, South Korea.

- James H. Mittelman's (ED) 1996, Globalization: Critical Reflections.
- UNDP, 1997, A Profile Sustainable Human Development in Lebanon, Beirut
- World Bank, 1997, Global Economic Prospects and the Developing Countries,
- Washington, DC.
- World Bank, 1996, Globalization and the State, Washington, DC.

## **الجمعيات الأهلية والتنمية البشرية المستدامة**

**توفيق عسيران\***

### **مقدمة**

تأتي هذه الحلقة الدراسية التي ينظمها مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، في ظرف وطني هام، فالتنمية البشرية المستدامة قضية الساعة على صعيد الوطن، وهي قضية كل مواطن تشكل له الظروف الراهنة حاجزاً لتفكير بالمستقبل على ضوء المشكلات المتضاعدة خاصة (المديونية) التي يرزح في ظلها لبنان والمرشحة للتزايد مما يجعل المستقبل غامضاً للغاية، مما يستوجب مجابهة الواقع والتصدي له من أجل عدم الدخول في المجهول.

ان خطوة معهد العلوم الاجتماعية، في هذا المجال بالذات تؤكد بما لا يقبل الشك دور الجامعة اللبنانية ودور اساتذتها (وجلهم من الخبراء المشهود لهم) في تعزيز وتصويب جهود الانماء الوطني وبصورة خاصة جهود التنمية البشرية المستدامة، حيث تلعب الجامعة (كماً ونوعاً) دوراً بارزاً في توفير طاقات بشرية هامة للوطن.

واذ يشرفني الاسهام المتواضع في هذه الحلقة، اطلع الى النجاح في تحقيق المقاربة المطلوبة لجهة دور الجمعيات الأهلية في التنمية البشرية المستدامة.

### **الجمعيات الأهلية**

جاء في تقرير وزارة التصميم العام والتي كانت قائمة عام ١٩٦٥ دراسة «الخدمة الإجتماعية الأهلية في لبنان» ما يلي:

«تعتبر الخدمة الطوعية مظهراً هاماً من مظاهر النشاط الإنساني، هدفها مدد يد المعونة إلى الأفراد المحتاجين والعمل على تحسين أوضاعهم الإجتماعية، وتقوم

---

(\*) أمين السر العام لجمعية تنظيم الأسرة في لبنان.

مؤسسات الخدمة الإجتماعية في لبنان بمساعدة القراء والأيتام مادياً وبتعليمهم والعناية بصحتهم كما تقوم بتقديم المعونة إلى المعاقين جسدياً<sup>(١)</sup>.

وجاء في الفقرتين ٣ و٤ من الفصل الخامس عشر من برنامج مؤتمر القاهرة:

– والمنظمات غير الحكومية ناطق هام باسم الشعب، وتتوفر رابطاتها وشبكاتها وسيلة فعالة وكفوءة لتركيز المبادرات المحلية والوطنية على نحو أفضل، ومواجهة الإهتمامات الملحة في مجالات السكان والبيئة والهجرة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– وتشارك المنظمات غير الحكومية بنشاط في تقديم خدمات برامج ومشاريع في كل مجال تقريباً من مجالات التنمية الاقتصادية والإجتماعية، بما في ذلك قطاع السكان، وللذكرى من هذه المنظمات في عدد من البلدان، تاريخ طويل من الإسهام والمشاركة في الأنشطة المتصلة بالسكان ولا سيما بتنظيم الأسرة، وترفع قوتها ومصداقيتها إلى ما تضطلع به من دور مسؤول وبناء في المجتمع وما تحظى به انشطتها من دعم من المجتمع ككل<sup>(٢)</sup>.

بينما تقول دلال بزري في كتابها العمل الإجتماعي والمرأة:

«يقول بعض الدارسين ان تزايد الاهتمام بالجمعيات المسماة «أهلية» أو «غير حكومية» يشير إلى عجز الدولة المتفاقم عن تلبية حاجات المجتمع، فيما يعزّز البعض الآخر هذه التزايد إلى انفراط عقد الأحزاب الزئنية وإفلال مشاريعها المستقبلية ذات الصفة الشمولية»<sup>(٣)</sup>.

وبهلهل الدارسون المتبقون لهذه الظاهرة بوصفها دليلاً لعافية وديناميكية مجتمع «مدني» لم تقهـره «دولة» ذات توجه مركزي او سلطـي او فوقـي لا غـير».

وبين العام ١٩٦٥ والعام ١٩٩٨ مروراً بالمؤتمرات العالمية التي انعقدت في العـشر الأـخير من هـذا القرن، تمـايزـتـ كـبـيرـ فيـ فـهـمـ دورـ الجـمعـيـاتـ الأـهـلـيـةـ، تـحدـدـ بـالـآـتـيـ:

(١) الخدمة الإجتماعية في لبنان – وزارة التصميم العام ١٩٦٥.

(٢) برنامج عمل مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية ١٩٩٤.

(٣) العمل الإجتماعي والمرأة – دلال بزري – عزة شارة – الجزء الأول ١٩٩٨.

- تقديم المساعدة للمحتاجين وتحسين أوضاعهم الإجتماعية.
- تقديم العون الى المعوقين جسدياً
- النطق باسم الشعب.
- تركيز المبادرات المحلية والوطنية على نحو أفضل.
- تلبية حاجات المجتمع التي تعجز الدولة عن تلبيتها!
- الحلول محل الأحزاب التي أفلست...

وأقول هذا كله. للإستدلال فقط، بان هذا القطاع الأهلي «قطاع الجمعيات غير الحكومية» لم يستقر على نهج واضح وليس له إطار محدد يتحرك فيه نظراً لдинاميكيته في مواكبة الأحداث والتطلعات بسرعة أكبر، يحكمها في كثير من الأحيان الحماس والإندفاع والرغبة في (العون)، أكثر من تقديره بمنهجية علمية تسهم في تحقيق الأهداف المتواحة من حركته.

وبefore الإنقال إلى الحديث عن دور القطاع الأهلي في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، لا بد من التوقف قليلاً من أجل تسلیط الضوء على بعض الواقع المتصل بهذا القطاع وبالتالي إمكانات إسهامه بالتنمية البشرية المستدامة.

يقول الدكتور كامل مهنا؛ «أن الهيئات الأهلية في لبنان تحتل المرتبة الأولى على المستوى العالمي قياساً لعدد السكان من حيث أهمية وحجم القطاع الأهلي فيه».

وأضاف قائلاً أن الجمعيات الأهلية، ساهمت عبر دورها المميز والطليعي الملتصق بالناس والعامل همومهم، مع باقي المجتمع المدني في المحافظة على إستمرار المجتمع<sup>(١)</sup>.

وهذه المواقف صحيحة الى حد كبير بل هي صادرة عن شخص رياضي في مجال النشاط الأهلي ويتحدث عن واقع معاش، أما أنا فسوف أناقش سريعاً مسألة

(1) محاضرة في سيدة البير كانون اول ١٩٩٥.

القطاع الأهلي، إعتماداً على تجربتي خلال فترة تمتد إلى (٤٥ سنة تماماً) بدأت برابطة المدارس الرسمية التي أسستها عام ١٩٥٣ حتى اليوم... حيث لا زلت اعمل متطوعاً في عدد من الجمعيات وأشغل فيها مناصب مسؤولة (رئاسة فخرية ورئيسة فعلية وأمانة السر العامة)... محدداً إطار هذه المناقشة بالجوانب التالية:

- هل العدد المتزايد في الجمعيات الأهلية ظاهرة صحية أم غير ذلك.
- ما هو الإطار المنهجي الذي يحكم أعمال الجمعيات الأهلية.
- هل الجهود التي يبذلها القطاع الأهلي غير الحكومي جهود تحفظ من قيمة الإنفاق العام وتساهم في تحقيق التنمية بشكل عام.
- ما هي إمكانات التنسيق بين الجهود المبذولة وإلى أي مدى تستطيع تخفيف الإزدواجية، والهدر...

أقول ذلك، من أجل الإنصاف بشكل عام حتى لا يبدو الأمر وكأننا نريد أن نعتبر أن القطاع الأهلي بوضعه الراهن قادر على تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وفي الوقت نفسه عدم التقليل من المساهمات الهامة التي يبذلها هذا القطاع في مجال التنمية المستدامة عموماً والتنمية البشرية المستدامة خصوصاً...

«وبصوت عال» أقول:

١ - شخصياً اعتقد ان ظاهرة كثرة الجمعيات الأهلية غير مفيدة، لماذا؟

لأن الجمعيات في لبنان نمت مثل الفطر في فترة قصيرة جداً من الزمن (مع الأسف الشديد فقد عجزت في الحصول على عدد الجمعيات الفعلية والتي أعادت تأسيس ملفاتها في وزارة الداخلية، أو رخصت حديثاً لرفض الدائرة المختصة تزويدنا بمثل هذه المعلومات).

ولقد أوردت في محاضرة سابقة<sup>(١)</sup> تطور عدد الجمعيات المعروفة، في لبنان منذ العام ١٩٤٣ حتى العام ١٩٧٩ مأخذة من دراسة وظائف الخدمة الاجتماعية

(١) محاضرة في مؤتمر الخير (ميامي الولايات المتحدة) ١٩٨٨

وأوضاع العاملين فيها (منشورات مركز التدريب الإجتماعي الحدث عام ١٩٨٠) كما يوضحها الجدول أدناه:

الرقم		عدد الجمعيات المعروفة	النسبة المئوية إلى المجموع
١	قبل الاستقلال اي قبل عام ١٩٤٣	٨٨	٦,٨
٢	١٩٤٣ - ١٩٤٩	٥٥	٤,٢
٣	١٩٥٩ - ١٩٥٠	١٦٤	١٢,٦
٤	١٩٧٩ - ١٩٦٠	٤١٢	٣١,٦
٥	١٩٧٤ - ١٩٧٠	٣٢٨	٢٥,٢
٦	١٩٧٥ - ١٩٧٩	١٧٥	١٣,٤
٧	غير محدد	٨٠	٦,١
	المجموع	١٣٠٣	%١٠٠

ولو أن المعلومات توفرت من المصادر الازمة، لكان العدد الآن – أي بعد عشرين سنة من تاريخ الفترة المحددة سابقاً – أضعافاً أضعافاً، غير الجمعيات العائلية التي تأخذ طابعاً خاصاً في لبنان وقد تكون أكثرها إهتماماً بمسألة «التنمية البشرية المستدامة» ضمن العائلة ذاتها.

فكيف نستطيع التعامل مع تناقضات وتقاطعات هذه الجمعيات وإهتماماتها حتى لو نظرنا إليها بتجدد، وهي نظرة غير موضوعية، لأن ما يحكم تأسيس الجمعيات ليس دائماً «المصلحة العامة» أو خدمة الناس بل في كثير من الأحيان السياسة والمصالح الشخصية والبروز... وغير ذلك كثير... وأضيف أن هذا العدد المتنامي من الجمعيات لا يزيد عدد المتطوعين بالنسبة ذاتها... مما يؤكّد أن عدداً لا يستهان به من الأعضاء إنتمى إلى الجمعيات لمجرد الإنتماب، مما يضعف فعالية هذه الهيئات ومشاركتها على الصعد كافة خاصة الصعد الإنمائية.

ولقد إطلعت عندما كنت في زيارة للسودان منذ ٤ سنوات على الخطة العشرية لجمهورية السودان، ووُجِدَت أن الحكومة السودانية، لحظتها في خطتها هدفاً ينص

على تأسيس ٣٠ جمعية أهلية في السنة، في دولة مساحتها ألف ميل مربع وعدد سكانها يناهز الـ ٢٩ مليون نسمة... بينما في لبنان يمكن أن تتأسس ٣٠ جمعية في يوم واحد لعدد من السكان لا يتجاوز ثلاثة ملايين نسمة... فما هو العمل الذي تتحققه هذه الأعداد من الجمعيات التي يتم تأسيسها لغايات بعيدة عن غاياتها، غير التنافس وشل قدرات القطاع الأهلي على التحرك.

إنها (ظاهرة) تحتاج إلى مناقشة هادئة ورصينة تعتمد في الواقع على قياس الجهود المبذولة عن طريق دراسة حديثة أو تحديث الدراسة الأخيرة لوزارة الشؤون الإجتماعية.

أما بالنسبة للناحية الثانية، فأبني اعتقاد ان الجمعيات تحتاج إلى أطر منهجية كثيرة في أعمالها تمثل بالآتي:

- ١ - تحديد غايات الجمعية المرحلية والمستقبلية إستناداً إلى معطيات علمية دقيقة والإحتياجات الفعلية للبلد.
  - ٢ - البناء المؤسسي على المستويات كافة.
  - ٣ - التدريب من أجل التخطيط القصير والطويل المدى.
  - ٤ - تأهيل الأعضاء في إدارة اعمال الجمعية من أجل قدرة التمييز بين التخطيط والتنفيذ وتوزيع الأدوار، على صعيد المؤسسة.
  - ٥ - وعي الفروقات بين عمل (الخير) والعمل المنظم من أجل تأكيد إستمرارية الجمعية وتمكينها من المشاركة الفعلية في تطبيق السياسات والبرامج.
- وغير ذلك كثير لا مجال لذكره...

وما هو قائم الآن، يخالف أبسط قواعد العمل وهو لا يفسر بالتنافس لأن للتنافس قواعد إنما رغبة في تحقيق أي نشاط حتى ولو بدون حاجة.

وإنطلاقاً مما تقدم، نصل إلى مناقشة النقطة الثالثة وهي معرفة إذا كانت جهود القطاع الأهلي تخفف فعلاً من قيمة الإنفاق العام.

**والجواب نعم، بكل تأكيد،**

نستند في حكمنا السريع وليس المتسرع على الخدمات الواسعة التي يقدمها القطاع الأهلي واكتفي منها بالآتي:

### **الناحية الأولى: تتعلق بالتعليم**

فمدارس عديدة خاصة في القرى تتبع جمعيات القطاع الأهلي (مثل المقاصد) أو مؤسسات الرعاية الإجتماعية، تمتلك عدداً كبيراً من الأطفال في سن الدراسة، ولو كان هؤلاء خارج هذه المؤسسات لوجب على الدولة توفير المقاعد والمستلزمات الأخرى لهم وهي مكلفة جداً.

### **الناحية الثانية؛ الأيواء والرعاية الإجتماعية**

والصروح التي بنتها وتبنيها المؤسسات الأهلية والتي تضم بين جدرانها أكثر من (٣٥٠٠٠ يتيم ومعوز) وحالة إجتماعية صعبة ومعوق...

ألا تخفف هذه من قيمة الإنفاق العام، لو كانت الدولة هي التي ستبني وتأوي وتتابع...

### **الناحية الثالثة؛ الخدمات الصحية**

والتمثلة بالمستوصفات المنتشرة بأعداد كبيرة في جميع المناطق، تقدم خدمة صحية وقائية وعلاجية ذات نوعية راقية في غالب الأحيان.

ألا تسهم هذه أيضاً في التخفيف من عبء وزارة الصحة العامة وبالتالي الإنفاق العام.

أما الناحية الأخيرة فهي مسألة التنسيق، والتنسيق ضرورة دائماً، وهو الآن حاجة ملحة نظراً لشح الموارد وارتفاع التكاليف، مما يصعب على جهة منفردة تحقيق احتياجات المجتمع.

ولو نظرنا إلى هذه الناحية نجد:

١ - كل الهيئات الأهلية غير الجمعيات (مثل النقابات والأندية الرياضية وبعض الروابط المهنية) لها إتحادات خاصة تنظم شؤونها وهي إتحادات ملزمة، يشترط موافقة الاتحاد للترخيص لها وتوسيع نشاطاتها، الا الجمعيات الأهلية، فمسألة الاطار التنسيقي اختيارية، كعضوية الجمعيات في المجلس النسائي، او اتحاد اللبناني لرعاية الطفل او في غيرها من المجالات، وهي ناحية في تقديرى تؤثر كثيراً على اداء الجمعيات ويجب التأكيد على وجوب اصدار قانون حديث للجمعيات وان ينص فيه على وجوب انشاء اتحادات وان يكون الانتساب اليها قطاعياً او جغرافياً وكذلك ان يكون للاتحاد رأي في تأسيس المزيد من الجمعيات - خاصة الاتحادات القطاعية - مما يخلق مناخاً أفضل للتنسيق يزيد من فعالية هذا القطاع.

هذه النقاط الأربع، التي ناقشتها بصوت عال تحدد اطاراً صغيراً - في عالم القطاع الأهلي الكبير وهي تظهر خللاً في واقعه.

تضيف الى هذا الخلل خللاً آخرأ، أكبر منه بالتأكيد هو ان هذا القطاع «مهمش»، الدولة تباركه نظرياً وتخافه فعلياً، وتحاول السلطة ان تستوعبه فاذا عصى اهمل او تم التعامل عليه وحرم من نعمها.

بينما المشاركة التي نص عليها برنامج عمل مؤتمر القاهرة تقول:

«نظراً لأن ما تقدمه المنظمات غير الحكومية من مساهمات فعالة ومحتملة يكتسب اعترافاً أوضاع في العديد من البلدان وعلى الصعيدين الأقليمي والدولي، فمن المهم تأكيد أهمية هذه المساهمات في سياق اعداد برنامج العمل هذا او تنفيذه.

وللتوصي على نحو فعال لتحديات السكان والتنمية من الضروري اقامة مشاركة واسعة النطاق وفعالة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، للمساعدة في وضع تنفيذ ورصد الأهداف المتعلقة بالسكان والتنمية».

فكيف يستطيع القطاع الأهلي ان يضع وينفذ ويرصد الأهداف وهو بعيد كل البعد عن المشاركة، فالمجلس الاقتصادي الاجتماعي وهو أحد أدوات المشاركة معطل، ولو فرضنا جدلاً ان قانونه سينفذ، فالقطاع الأهلي الذي يضم مئات بلآلاف

الجمعيات ممثل فقط بثلاث اعضاء (لعل ذلك للحؤول دون اختلاف الرؤساء حيث يختار كل واحد منهم أحد هؤلاء).

اما في دول العالم، فان خطط التنمية تلحظ حيراً دقيقاً محسوباً بدقة يعهد به الى القطاع الأهلي من أجل تنفيذه في إطار المخططة، وعادة ينفذ ذلك بقدر عال من الجودة والمسؤولية والالتزام الأخلاقي والوطني.

هذا هو واقع القطاع الأهلي في لبنان، والذي بالرغم من كل الشوائب يسهم إسهاماً واسعاً في التنمية البشرية المستدامة مشيراً بأن الأنشطة التي تتحققها الجمعيات مبنية على الاجتهد الشخصي والمعطيات الذاتية أحياناً ( خاصة انه حتى العام ١٩٩٦ لم تكن هناك معطيات حكومية يمكن الاستناد اليها فترة ما بعد الحرب) أي أنها لا تأتي في سياق خطة وطنية أو إستجابة لحاجات ظهرتها دراسات ميدانية أو بحوث إجتماعية.

ولقد حاولت - من أجل موضوعية هذا البحث - توجيه الأسئلة التالية الى ١١ جمعية، اخترتها عشوائياً:

- ١ - هل تهتم جمعيتكم بالتنمية المستدامة
- ٢ - هل هذا الاهتمام مستجد في الجمعية ام منذ انطلاقها بالعمل.
- ٣ - ما هي مشاريعكم / أنشطتكم حول التنمية المستدامة التي تقدمونها في لبنان.

(مع بعض التفاصيل لجهة سنة التنفيذ وما اذا كان المشروع مستمراً او غير مستمر وما هي كلفته الخ...).

وبالرغم من اني اعرف شخصياً مشاريع وأنشطة تنمية عديدة تقوم بها هذه الجمعيات فكان رد معظمها بأن ليس لديها مشاريع تنمية ...

مما يعني ان مفهوم التنمية ليس واضحاً بشكل كاف، وبأن التدريب على التنمية خاصة التنمية البشرية المستدامة، ضرورة حتمية من أجل الوصول الى الحقيقة، واذا كانت مداخلات ومناقشات الجلسة الأولى أمس ماثلة في أذهاننا، فإننا

نجد أن مفهوم التنمية البشرية غير محسوم وهو قابل للنقاش على المستويين النظري والعملي وبالتالي فان مفهومه يجب ان يخضع لنقاش يتواصل على مستوى القطاع الأهلي لبلورته وتحديد الأطر التي سيتم التعامل معها على هذا الطريق.

وبالرغم من ذلك، أقول لكم ان القطاع الأهلي في لبنان يؤدي دوراً هاماً وكبيراً جداً في اطار التنمية البشرية المستدامة يمكن تحديدها بما يلي: (على سبيل التعداد لا الحصر).

\* الاهتمام بالأيتام، الحالات الاجتماعية الصعبة، اللقطاء، المعوقين جسدياً وعقلياً.

#### **الأنشطة المتصلة بالأطفال وهي تشمل:**

- \* دور الرعاية النهارية
- \* مكتبات الأطفال
- \* ابراز مسألة حقوق الطفل، كجزء من حقوق الإنسان.
- \* ملاعب الأطفال
- \* مخيمات الأطفال الترويحية.

#### **أنشطة الشباب وهي تمثل:**

- \* التوعية والتنقيف
- \* المخيمات الشبابية الهدافة
- \* الرياضة على أنواعها.

#### **أنشطة المرأة:**

- \* مراكز تنمية قدرات المرأة
- \* المراكز الانتاجية والثقافية والاجتماعية
- \* مكافحة الأمية
- \* التأهيل المجتمعي والثقافي والتربوي

- \* التعليم المهني والحرف.
- \* تأهيل المدمنين من خلال مراكز متطرفة يعمل بها اخصائيون ويستفاد من المدمنين المؤهلين لنشر التوعية وانهاء الشباب عن الادمان.
- \* الأنشطة التربوية المختلفة، (مدارس، جامعات، برامج، مكافحة، أمية، تعليم لغات...).

وبما ان الفترة لإعداد هذه المداخلة كانت قصيرة جداً من أجل توفير معطيات رقمية عن هذه المؤسسات جميعاً، فأستمي حكم العذر لأضع بين أيديكم معلومات رقمية عن جهود جمعيتنا في العام ١٩٩٧ في اطار التنمية البشرية كدلالة على جهود القطاع الأهلي في هذا المجال:

- \* توعية وتنقيف ٩٠٠٠ جندي/ومجندي في خدمة العلم من مخاطر الادمان.
- \* خمس مخيمات شبابية لعمر ١٤ - ١٧ سنة ضمت ٢٠٠ شاب، تمت توعيتهم في مجال الصحة الانجذابية الجنسية.
- \* ٨٠ طالباً جامعياً من طلاب الجامعة اللبنانية تمت توعيتهم وتوفير معلومات لهم حول مواضيع تتصل بحياتهم الآنية والمستقبلية من خلال:  
**- برنامج يطلق عليه «توعية وتنقيف الجامعي الشاب»**
- \* ٤٥٦ طالباً، استمعوا الى محاضرات حول التربية السكانية - في اطار برنامج لا منهجي ينفذ في الثانويات الرسمية والخاصة، من قبل معلمين من مرحلة التعليم الثانوي والمتوسط كانت الجمعية قد أعدّتهم لهذه الغاية في فترات سابقة.
- \* ٢٠٢ طالب جامعي
- \* ١٣٣ عنصراً معظمهم من القيادات النسائية تمت توعيتهم في موضوع «الجندري»
- \* ٨٥ امرأة زوّدن بمهارات متصلة بالتدبير المنزلي - وال المجالات التربوية المختلفة.

\* ٢٢٧١ سيدة اشتركن في ١١٦ ندوة توعية حول موضوع الصحة الانججية<sup>(١)</sup>.

اما العاملات الميدانيات الـ ٢٧٠ والموزعات في ٧ مناطق لبنانية اللواتي ينشطن في الريف لتقديم التوعية في مجال الصحة الانججية/الجنسية وتقديم خدمات تنظيم الأسرة، فانهن يمثلن عينة حيجة للتنمية البشرية المستدامة، والتي يقوم بها القطاع الأهلي، حيث ان هؤلاء الرائدات المحليات، أصبحن في مستوى متقدم جداً من خدمة المجتمع تطوعاً بفضل التدريب والتشييط المتواصلين.

واكرر العذر لأنني في الواقع لم استطع ان أقدم بالأرقام ما تقوم به مؤسسات أخرى كبيرة جداً في لبنان. كالمقاصد، وجمعية زهرة الاحسان، وجمعية الشابات المسيحيات، وجمعية المبرات الخيرية ودار الايتام الاسلامية. والمؤسسة العالمية ومؤسسة فرح والنجلة الشععية ومؤسسة عامل وغيرها وغيرها، مما يضيق المجال اذا ذكرتها جميعاً ...

ولكتني أدرك ان مثل هذه الجهود التنموية الهامة ليست محسوبة، ولا تدخل في إطار خطط الانماء التي يفترض بالدولة إعتمادها من أجل تحقيق بعض الرفاه للمواطنين. من أجل ذلك، نطالب الدولة بوضع خطط للتنمية المستدامة وفي إطارها التنمية البشرية، ولعلها ستستجيب يوماً لهذا النداء.

---

(١) مأجرودة من التقرير السنوي للجمعية على العام ١٩٩٧.

## لائحة بالمشاريع التي حملتها الجمعيات كمشاريع تنموية

كلفة المشروع	مسنة التنفيذ	المشروع
٢٠٠ ألف فرنك فرنسي	مستمر	رعاية الأم والطفل
٨٠ ألف دولار سنوياً	مستمر	بنك صالح التنموي
٨٠ ألف دولار سنوياً	مشتملة	تنمية القدرات البشرية
١٦٦,٥٠٠ دولار أمريكي	مستمر	الشباب
٤٠,٤٠٠ دولار أمريكي	مستمر	المرأة الريفية
٥٥,٠٠٠ دولار أمريكي	مستمر	المخطوبين
٨٠,٠٠٠ دولار أمريكي	مستمر	النشاطات التربوية
١٧٠,٠٠٠ دولار أمريكي	مستمر	الرعاية الصالحة الأولية
٣٠٠ ألف دولار سنوياً	مستمر	الإعداد والتدريب
٣٠٠ ألف دولار سنوياً	مستمر	التربيه والتعليم
٣٠٠ ألف دولار سنوياً	مستمر	التراث والتاريخ
٧٥ ألف دولار سنوياً	مستمر	مركز إعداد المرأة
٩٥ ألف دولار سنوياً	مستمر	إنشطة شبابية
١١٠ ألف دولار سنوياً	مستمر	إنشطة المرأة
١١٠ ألف دولار سنوياً	مستمر	تدريب العمالقة البشرية
١١٠ ألف دولار سنوياً	مستمر	خدمات الصحة الانجابية المجتمعية

وفي هذا دلالات كبيرة على مجهود القطاع الأهلي في مجال التنمية عموماً والتنمية البشرية خصوصاً.

**خارج الملف**



## حول فكرة الفائض في عدد أساتذة الجامعة اللبنانية

عبدالله ابراهيم

منذ كان الاستاذ ميشال اده وزيراً للثقافة والتعليم العالي، يدور الخلاف بين وجهتين في النظر الى مسألة عدد الاساتذة في الجامعة اللبنانية. واذا كان انصار الوجهة الاولى يشرون ضجيجاً اعلامياً كبيراً من طريق رفعهم شعار «الفائض في عدد اساتذة الجامعة اللبنانية»، فإن المقالة الآتية تعبّر بهدوء عن وجهة مختلفة.

تشيع في الرأي العام وداخل الهيئات والمؤتمرات فكرة الفائض في عدد اساتذة الجامعة اللبنانية. وتهض بهذه الفكرة وجهة في النظر ترى ان الجامعة اللبنانية تحفظ بنشاط عدد من الاساتذة يفوق العدد الذي تستوعبه حالها الراهنة لتأمين الكمية نفسها من الإنتاج. وفي مقابل هذه الفكرة الشائعة والمنتشرة والمتدولة، تقوم لدينا وجهة في النظر تعبر عن منطق مختلف تبنياه وندعو مجلس الجامعة اللبنانية والعمداء والمديرين وممثلي الاساتذة ورابطة الاساتذة المتقنون والخبراء والمستشارين إلى تبنيه وممارسته وتحويله مواقف ذهنية وعادات فكرية ومبادئ اساسية ينطلقون منها في دراساتهم وابحاثهم وتقاريرهم واقتراحاتهم وقراراتهم وبياناتهم و«وشو شأنهم» في أذان المسؤولين الكبار.

نبأ بالإشارة الى ان تعبير «الفائض» ينتمي على الدوام الى الظرف (Conjoncture). وهو يفترض معياراً ينتمي على الدوام الى البنية (Structure). وفي بعض الأحيان، يدفعنا التعرف الدقيق على هذا المعيار الى ملاحظة استهلاك كمية عمل اكثر مما ينبغي في عملية الإنتاج. واذا تسائلنا عن محددات هذه الظاهرة فلا بد من التفتیش داخلها عن عوامل غير اقتصادية، كوجود حركة نقابية قوية على سبيل المثال، تحول دون صرف الفائض من الأجراء. فهل المسألة في الجامعة اللبنانية ان عملاً اكثر مما ينبغي يستهلك في عملية الإنتاج؟ وما هو المعيار الذي يرسم حاجة الجامعة اللبنانية إلى عدد محدد من الاساتذة فيها؟ ما هي المؤشرات التي يفصح هذه

المعيار عن نفسه فيها؟ هل تسمح شروط الإنتاج أو بنية الإنتاج أو طبيعته بوجود أي فائض في عدد الأساتذة؟ هل يوجد فائض في عدد الأساتذة بالفعل؟ أم يوجد شيء آخر؟ ما هو؟

للإجابة عن كل هذه الأسئلة، تشتراك مؤشرات عدة وتشترك في تقديم المعيار الذي يحدد كمية العمل المطلوبة في الجامعة اللبنانية. فإلى أي استنتاج يجرنا تفحص هذه المؤشرات؟

### المؤشر الأول – الاستخدام وسوق العمل

يتصف حيز واسع من عمالة الأساتذة في الجامعة اللبنانية بغياب العلاقة المباشرة مع الطلب الفاعل على العمل، إلى درجة يمكن القول عنها أن العرض يخلق امكانات عمله الخاصة. وعلى هذا الأساس، يفترض في أي تحليل اقتصادي أولي أن يميز، ضمن العمالة الكلية، بين عنصرين بنويين أحدهما محدد بالطلب والآخر بالعرض.

ولا تتضمن الإشارة إلى «عمالة العرض» انتقاداً من أهمية المقوله التي يحصل بموجبها توزيع اليد العاملة لمصلحة قطاع اقتصادي معين عندما يرتفع الطلب عليه، فنحن في هذه الاشارة نتجنب فقط خروج مرونة العرض - الطلب من دائرة الفهم والتفسير عند الاطلاع على اوضاع الأساتذة في الجامعة اللبنانية الذين يعرضون قوة عملهم باسعار متدنية جداً ولا يقوّمون ما يقدمونه من عمل في الجامعة على اساس قيمته في السوق.

وكذلك في ما يتعلق بالمسؤولين، في مواقعهم المختلفة داخل الجامعة وخارجها، فإن الإهدار الوحديد بالنسبة لهم أن لا تتم الإفادة من العامل النادر، اي ما توفره الجامعة من فرص عمل، إلى أن يصل الإنتاج الحدي للعامل الوافر، اي الأساتذة، إلى الصفر. ولا تختص هذه الظاهرة بالجامعة اللبنانية وحدها، فإن عدد الموظفين والأجراء في أي مؤسسة من مؤسسات القطاع العام يعبر عن واقع يتميّز بالآتي: عندما يتخطى العرض الطلب إلى حد بعيد يبرر الميل لدى المسؤولين إلى تفضيل الاستخدام غير الفعال لحجم كبير من العمل على الاستخدام الفاعل لجزء بسيط منه.

وفي النتيجة، لمجرد أن يشترك العرض مع الطلب في تحديد عدد الأساتذة في الجامعة اللبنانية تختلط الأمور ولا يعود ارتفاع هذا العدد، أو انخفاضه، يعبر عن رابط واضح ومحدد بينه وبين كمية واضحة ومحددة ومطلوبة من العمل، كما لا تعود كمية العمل المطلوبة نفسها واضحة ومحددة. فهل يمكن الكلام، والحال هذه، على أي فائض في عدد أساتذة الجامعة اللبنانية؟

### المؤشر الثاني: تنظيم العمل

يعتبر تنظيم عمل الأساتذة من المؤشرات الهامة على حاجة الجامعة اللبنانية إلى عدد من الأساتذة الجامعيين فيها: ٦ ساعات تدريس في الأسبوع لمن هو برتبة استاذ، ٧ ساعات تدريس في الأسبوع للأستاذ المساعد، ٨ ساعات للمعید.

ولقد دخل هذا التنظيم الرسمي للعمل في نطاق البديهيات الجامعية. فالأساتذة يفترضون أنهم يقومون بعملهم الجامعي خير قيام في حال ارتفعت حصة الواحد منهم إلى ٦ أو ٧ أو ٨. ساعات تدريس في الأسبوع. والإدارة الجامعية تنام فريرة العين في حال تطابقت أنصبة التدريس الأسبوعية مع برامج توزيع الدروس. وما تناساه الجميع أو تجاهلوه او جهلوه هو الواقع البديهي الآتي: في كل مؤسسة جامعية تعمد الادارة إلى تحديد عدد ساعات التدريس الأسبوعية كي لا يتضارب بعضها مع البعض الآخر في السنة الدراسية الواحدة. أما القسم الأعظم من ساعات العمل، التي لا تحمل إمكان تضارب في ما بينها، فمتروك للأستاذ الجامعي ينظمها ويمارسه كما يشاء.

يحصل الدمج الخاطئ اذاً في الجامعة اللبنانية بين ساعات التدريس وساعات العمل؛ فيخترق عمل الأستاذ الجامعي كله الى عدد ضئيل جداً من ساعات التدريس وعدد ضئيل جداً من أيام العمل. وعند هذه النقطة تطرح قضية تفرغ الأستاذ في الجامعة اللبنانية. فما معنى ان يتفرغ الأستاذ الجامعي لعمله؟ وهل عمله يتطلب تفرغه؟ وإذا لم يعمل الأستاذ خارج الجامعة اللبنانية فماذا يفعل داخليها؟ وكيف يمضي اوقات فراغه داخل جدران الجامعة وهي غير مجهزة، من حيث كونها جامعة، لتمضية اوقات الفراغ؟ الا تكون ظاهرة الأستاذة الذين لا يعملون خارج الجامعة اللبنانية هي الظاهرة الوحيدة المطروحة على الفهم والتفسير؟ ولماذا لا يعمل هؤلاء الأستاذة خارج

الجامعة؟ هل تنقصهم المؤهلات الأكاديمية المطلوبة للعمل خارجها؟ أم ما زالوا يعيشون في عالم من ماضي أحلام الشباب؟ أم ماذا؟

وفي النتيجة، عندما يحصل الدمج الخاطئ بين ساعات التدريس وساعات العمل تختلط الأمور من جديد، ولا يعود يوجد أي معيار يرسم حاجة الجامعة اللبنانية إلى عدد محدد من الأساتذة الجامعيين، كما لا يعود عدد الأساتذة، في ارتفاعه أو انخفاضه، يعبر عن رابط واضح ومحدد بينه وبين كمية واضحة ومحددة ومطلوبة من العمل.

وحتى لو افترضنا للحظة أن حاجة الجامعة اللبنانية تقتصر على ساعات التدريس فقط، فإن الرابط بين عدد الأساتذة، في انخفاضه أو ارتفاعه، وكمية محددة ومطلوبة من ساعات التدريس الجامعية يظل مفقوداً. وسبب ذلك أن صلة العمل تنقطع شيئاً فشيئاً بنوعيته الجامعية. ويوماً بعد يوم، تحل في الجامعة اللبنانية الصفات المعنوية لنوعية العمل في المؤسسات كافة (الذكاء، الغباء، الجدية، الاخلاص، الإهمال، التلاؤ، العجز، الاندفاع... الخ) محل الصفات المعنوية لنوعية العمل في أي مؤسسة جامعية (البحث، الكتابة، القراءة المتخصصة، التخصص، الاهتمامات النظرية، الاهتمامات الميدانية... الخ).

وحين تنقطع صلة العمل شيئاً فشيئاً بنوعيته الجامعية، تأخذ الطرائق التعليمية بالاختلاف بحسب الأشخاص ولا تعود تختلف بحسب نموذج يصفها ويفاضل في ما بينها. ومن هذا المنظار، لا تعني المحاضرة او العمل في فرق أو الأعمال الفردية أو الأوراق... الخ طريقة تعليمية تعلن نفسها ضمن تصنيف معين للطرائق التعليمية، فقد يمارس الأستاذ على سبيل المثال ما يوحى بأنه طريقة المحاضرة الجامعية من دون ان يكون يمارسها كما هي منتجة بين طرائق التعليم او كما نقرأ عنها في الكتب او كما يعرفها خبراء التربية. وما يصبح على طرائق التعليم يصبح على أساليب التقويم المتبعة.

ومثلكما فتشنا قبل قليل في ظاهرة الأساتذة الذين لا يعملون خارج الجامعة، نفتشر الآن في الساعات غير الوهمية ولا نفتشر في الساعات الوهمية. فهل ساعات التدريس المعتبرة غير وهمية هي ساعات غير وهمية بالفعل؟ وما الوهمي في هذه

الحال؟ الا يوجد احتمال قوي بان يدخل الأستاذ الى صفه وان يكون دخوله وهمياً؟  
الا يوجد احتال قوي أيضاً بأن ما يجري في الصحف هو وهم جامعي خالص؟ و حتى  
لو تخيلنا انه تم الاستغناء عن ساعات التدريس الوهمية، وهذا امر مُتاح و سهل تنفيذه  
على اي ادارة جامعية و نستغرب إلا يكون منفذأً و نعتقد بأنه منفذ لأن كل استاذ من  
اساتذة الجامعة اللبنانية يملك نصابه في التدريس، ألن ينتقل الوهم الفعلي إليها من  
ساعات تدريس أخرى غير وهمية في الشكل؟ وهل يقتصر همنا على استبدال الوهم  
الشكلبي بالوهم الفعلي؟

### **المؤشر الثالث: نظام المراتب الأكاديمية والمهنية**

يفصح المعيار الذي يرسم حاجة الجامعة اللبنانية من الاساتذة عن نفسه في  
حجم كل مرتبة من المراتب الأكاديمية (استاذ، أستاذ مساعد، معيد). فإلى أي  
استنتاج يجرنا تفحص هذا المؤشر؟

من اللافت في النظام المعتمد لتقويم أبحاث الأستاذ انه لا يقوم على بداعه،  
كون مقدم الأبحاث للتقويم هو أستاذ جامعي، كما لا يقوم على بداعه كون الأبحاث  
المقدمة للتقويم هي أبحاث جامعية أجزها أستاذة جامعيون. ففي نظام التقويم المطبق  
في الجامعة اللبنانية، إما يعتبر البحث بحثاً جامعياً وإما لا يعتبر كذلك. ولا تضييف  
صفة «الأصلالة» أو «المرجعية» الى البحث اي شيء يذكر في مجرى امور التقويم.  
كما لا يوجد في نظام التقويم المعتمد اي تصور لترتيب الأبحاث حسب درجات او  
مستويات، اي اعتبارها كلها جامعية وانما على درجات او مستويات متفاوتة.

والمشكلة الجوهرية في نظام تقويم الابحاث المعتمد ليس في كونه لا يقوم  
على هاتين البداهتين، وهمما ليستا بداعتين بالفعل في وضع الجامعة اللبنانية الحالي،  
وانما مشكلته الجوهرية في ممارسته التي لا تسير إلا على حساب الأبحاث التي تتمتع  
اكثر من غيرها بالسمة الجامعية، وعلى حساب الأستاذة الذين يتمتعون اكثر من  
غيرهم بالمؤهلات الجامعية. ولعل سير ممارسة نظام تقويم الابحاث في الاتجاه  
المعاكس هو الاحتمال الوحيد الممكن لفهم نظام تقويم ابحاث لا يكون يقوم على

بداية كون الاساتذة في الجامعة اللبنانية هم اساتذة في جامعة. وإنما كيف نفهم مغزى وجود نظام لتقدير الابحاث يمارسه مسؤولون في الجامعة اللبنانية وهم انفسهم يوافقون على ادخال الاساتذة الذين لا يفترض نظام تقويم الابحاث أنهم في مرتبة الاساتذة الجامعيين؟ وهل لا تحكم تعامل المسؤولين مع النتيجة التي تصل عملية تقويم الابحاث اليها المحددات نفسها التي تحكم موافقتهم على ادخال هؤلاء الاساتذة الى الجامعة؟

وإذا كان المطلوب، في وضع الجامعة اللبنانية الحالي، والإبقاء على نظام تقويم ابحاث الاساتذة، فمن المطلوب ايضاً الاستمرار في ممارسة هذا النظام في الاتجاه المعاكس. ولكن، هل يوجد امكان واحد لعدم السير في الاتجاه المعاكس؟ لو كان هذا الإمكان موجوداً لما وجد هذا النظام في الأصل ولكان حل محله نظام تقويم آخر يقوم على بداعه كون مقدم الابحاث للتقويم هو استاذ جامعي أجزأ بحثاً جامعياً.

وفي النتيجة، تختلط أمور المعيار الذي يحدد حجم كل مرتبة من المراتب الأكademie والمهنية، ولا يعود ارتفاع عدد الاساتذة، او انخفاضه، يعبر عن رابط واضح ومحدد بينه وبين كمية محددة وواضحة ومطلوبة من العمل في كل مرتبة من المراتب الأكademie والمهنية.

#### المؤشر الرابع: مواد العمل

هل يصلح اعتماد مضمون مناهج التدريس وبرامجها كمؤشر إلى حاجة الجامعة اللبنانية من الاساتذة الجامعيين؟

ما يحدد قدم المناهج او حداثتها، تمسكها او تفكيكها، ضعفها أو قوتها، كثرة التعديلات المطلوبة او قلتها، هو اصطدام ممارستها بقف الحداثة او سقف التمسك او سقف القوة. فهل تمارس المناهج الحالية في الجامعة اللبنانية بالفعل؟ وهل تصطدم ممارستها هذه بقف القوة؟. وعندما تحصل الاشارة الى ممارسة المناهج لا يكون القصد مجرد تنفيذها في الملموس، وإنما يكون القصد ممارسة منطقها وتحقيق اهدافها وتطبيق اساليب العمل التي ترسمها. فهل هذا النوع من ممارسة المناهج قائم بالفعل؟ لا تدخل الإجابة عن هذا السؤال في نطاق البديهيّات، وعلى الأخص ان

كل استاذ من اساتذة الجامعة اللبنانية متزوك لوحده كي يحدد المضمون التفصيلي للمادة التي يدرسها.

### المؤشر الخامس: نتاج العمل

لم يبق في متناولنا إلا المؤشر المتعلقة بالكم الهائل من الشهادات التي تمنحها الجامعة اللبنانية. فهل يصلح اعتماد هذا المؤشر في تحديد حاجة الجامعة اللبنانية من الاساتذة الجامعيين؟ وهل ينجح الكم الهائل من الشهادات الممنوحة في رسم معالم المعيار الذي يحدد هذه الحاجة؟

في مجال الإجابة عن هذين السؤالين، نتوقع استغراباً أكيداً يبديه البعض لأن الإجابة التي نقدمها تنطلق من الاشارة الى ان شهادة الدكتوراه تتمتع في وضع الجامعة اللبنانية الراهن بأفضلية وجود اكيدة على الشهادات الأخرى. فهي شهادة تلعب دوراً هاماً في انتاج الوعي بضرورة تأمين الشروط الأكاديمية الازمة للشهادات التي تمنحها الجامعة اللبنانية. وهي شهادة تكشف ايضاً الوضع الأكاديمي بشفافية اكبر مما تكشفه الشهادات غيرها. ولعل الشروط الأكاديمية الازمة غير متوفرة في الشهادات الدنيا اكثراً مما هي غير متوفرة في شهادة الدكتوراه. وسبب ذلك يعود بالتحديد الى ان درجة «الإعلان الأكاديمي» أو «الإعلام الأكاديمي» في الدكتوراه تقع في اعلى سلم درجات «الإعلان الأكاديمي» او «الاعلام الاكاديمي»، مما ينقل اليها بعض الضوابط الأكاديمية الشكلية الإضافية التي تفتقر إليها الشهادات الأخرى. كما أن تأمين الشروط الأكاديمية الازمة للدكتوراه يمكن ان يواجه صعوبة أقل من الصعوبة التي يواجها تأمين الشروط الأكاديمية الازمة للشهادات الدنيا. وسبب ذلك يعود بالتحديد أيضاً الى طبيعة العلاقة الأكاديمية في الدكتوراه، فهي بين استاذ مشرف واحد معروف وطالب واحد معروف ايضاً.

وتبقى قضية الإشراف على الابحاث التي لا بد من النظر اليها على انها قضية عامة من قضايا الجامعة اللبنانية. وما يدفع الى طرح هذه القضية هو عدد من الظواهر والمظاهر الملحوظة التي تعودنا عيشها خلال مناقشة ابحاث طلاب الجدارة والدبلوم

والماجستير والدكتوراه. وما تعودنا عيشه يشد الانتباه اليه ويثير الاستغراب منه ويستدعي التوقف عنده.

- استاذ مشرف او استاذ قارئ يضع الطالب خلال جلسة المناقشة في خانة من لا يملك القدرة على التعاطي مع المفاهيم واستخدامها، وفي خانة من لا يملك تقنيات بحث يطبقها.
- استاذ مشرف او استاذ قارئ يشكو خلال مناقشة البحث من وضع اكاديمي عام يجعل من الطالب طالباً يجهل مقومات البحث وركائزه الأولية.
- استاذ مشرف او استاذ قارئ لا يجد في البحث الذي انجزه الطالب موضوعاً ولا حبكة ولا قضية ولا اشكالية.

تلك بعض الظواهر والمظاهر الملمسة التي تعودنا عيشها خلال مناقشة ابحاث الطلاب. وهي تستوجب عدداً من الاسئلة بينها الآتي: لماذا وصل البحث الى جلسة المناقشة وهو ما هو عليه؟ وain الاشراف على البحث؟ ما معنى الاشراف على البحث في هذه الحال؟ ما حدوده؟ ما هو نموذج الاشراف على الأبحاث الذي يتطلبه وضع جامعتنا الراهن؟

وفي الحقيقة، هذه الاسئلة لا تطرح في العادة. لا يطرحها الاستاذ المشرف على نفسه ولا يطرحها الاستاذ القارئ على نفسه وعلى الاستاذ المشرف. وما يدفع الى عدم طرح هذه الاسئلة، وما يدفع الى عدم وعي هذه الاسئلة على انها اسئلة مطروحة بالفعل هو عدد اضافي آخر من الظواهر والمظاهر الملمسة التي تعودنا عيشها ايضاً خلال مناقشة ابحاث الطلاب:

- عدم وجود رابط بين التقويم الشكلي للبحث، أي التقدير الذي يحصل عليه وتقويمه الفعلي. وهكذا بتنا نعيش تناقضاً صارخاً ولافتاً للنظر ومثيراً للاستغراب بين ما يجري خلال مناقشة البحث وما يجري لحظة الاعلان عن التقدير الذي نخص البحث به.
- اعتماد المقارنة بين ابحاث الطلاب لوضع التقدير الذي يستحقه البحث.

وذلك رغم ان المقارنة في الاصل تقوم بين ابحاث تقع في خارج شروط البحث العلمي ومتطلباته.

إذن، لقد انتج الوضع الملمس للإشراف على الابحاث حلوله العملية التي دفعت وتدفع الى التكيف معه والى حجبه عن الانظار وتجنيبه الاسئلة والتساؤلات علامات الاستفهام والتعجب.

ماذا بعد؟ يجرنا التفحص الدقيق للمؤشرات السابقة الى الإستنتاج الأكيد أن السؤال المتعلق بالعدد المطلوب بالفعل من الأساتذة في الجامعة اللبنانية يبقى معلقاً حتى إشعار آخر، ولا إجابة محددة عنه حتى اللحظة الراهنة. وإذا كان واقع الجامعة اللبنانية على هذا النحو، فما معنى ان تشيع وتنشر اذاً فكرة الفائض في عدد الأساتذة؟

يرتسم خيط من الفهم دقيق جداً بين وجهتين في النظر الى مسألة عدد الأساتذة؛ وجهة أولى ذرائية ترفع شعار «الفائض في عدد أساتذة الجامعة اللبنانية». ولمجرد رفع هذا الشعار يتحجب واقع الجامعة عن الأنظار، ويحتجب معهوعي حاجتها الماسة الى الاصلاح. وما تعاني منه هذه الوجهة هو مشكلة تفتيشها دون جدوى عن المعيار الذي يسمح لها برفع شعار الفائض في عدد الأساتذة. وهي تصل في تفتيشها المتواتر عن اي معيار الى حد ليّ القوانين وتجاوز النصوص التي ترسم الاطار العام لممارسة المناهج والبرامج في الجامعة اللبنانية. وكأن فكرة الفائض في عدد الأساتذة مطلوبة لذاتها وفي ذاتها.

وجهة ثانية اصلاحية لا ترى في عدد الأساتذة اي مشكلة تستدعي المعالجة الفورية. وعلى الأخص ان المعدل العام لعدد الأساتذة في الجامعة اللبنانية هو من ادنى المعدلات بين مؤسسات التعليم العالي في لبنان. وما نستطيع الجزم به منذ الآن، انه لمجرد خلق دينامية الاصلاح، سيظهر بوضوح ان عدد الأساتذة الحالي اقل بكثير من المطلوب. ويكفي في هذا السياق ازالة الدمج الخاطيء بين ساعات عمل الاستاذ وساعات تدریسه.

أما في ما يتعلق بمؤهلات الأساتذة، وفي حين تعتبر الوجهة الأولى ان

المؤهلات الأكاديمية تكون حاضرة ومتّهية وناجزة ومنجزة منذ بداية عمل الاستاذ الجامعي وحتى نهايته، تعتبر الوجهة الثانية ان مؤهلات الأساتذة تبني وتنتج في كل لحظة من لحظات ممارسة قواعد العمل الجامعي وتنظيم العمل الجامعي وشروط العمل الجامعي.

وفي الختام، يوجد احتمالان لا ثالث لهما. فإذا انتقلت فكرة الفائض في عدد الاساتذة من الظرف (Conjoncture) الى البنية (Structure) واتساع حدودها لتطال اساتذة الجامعة اللبنانية كافة دون استثناء، وفي هذه الحال لا بد من الاصلاح في قنوات الاستخدام وفي تنظيم العمل ونظام المراتب الأكاديمية ومادة العمل ونتائجها. وإنما ترك هذه الفكرة واهملها ووضعها جانبًا.

ولكن، يبدو ان العجز الكبير في موازنة الدولة يدفع بقوة في اتجاه ممارسة هذه الفكرة وتنفيذها. وما نحن واثقون منه ان هذه الفكرة ستتحول في ممارستها من فكرة «الفائض في عدد الاساتذة» الى فكرة «الاساتذة الفائضين». ونحن نعرف مسبقاً من هم الاساتذة الذي يفتقرون عن انفلات الطوائف والمذاهب وتقلتها وهيجانها وشراستها في الدفاع عن مصالحها. فهل هؤلاء هم الاساتذة في الجامعة اللبنانية الذين تشير فكرة الفائض اليهم؟ وهل سلم درجات إعلان الانتماء الى التعبيرات السياسية الطائفية والمذهبية هو المعيار في تحديد الفائض من الاساتذة في الجامعة اللبنانية؟ وإذا لم يكن هذا المعيار ملائماً فائي معيار اذًا؟

## البحث الاجتماعي - بعض من مشكلات نظرية وميدانية

فؤاد خليل

من نافل القول، إن البحث السوسيولوجي بصفة عامة والميداني منه بصورة خاصة، يطرح مشكلات جدية تبدأ مع أولى خطواته ولا تنتهي بكتابه التقريري؛ إذ أن الخطوات الأخيرة منه تتضمّن بالتأكيد ما بعدها، أي أنها تتصل بنقطة انطلاق جديدة تسائل ما قبلها دون أن تؤيد راهنها أو تنغلق على اللاحق عليها.

ثمة إذاً عناوين أولى لمشكلات البحث التي تتعلق برؤية الظاهرة أو الموضوع، وباختيار المنهج وبصياغة الإشكالية. وهذا ما يستجُرُّ معه تاليًا مشكلات تتضاعف على السابقة وترتبط بالمسار البحثي في لحظاته النظرية والتجريبية.

### ١ - في الظاهرة

إن واحدًا من أسباب الاختلاف بين الباحثين يقع في تباين زاوية النظر عندهم إلى الظاهرة الاجتماعية. والأصل في قاعدة التباين هنا، هو أن نظرة الباحث إلى العالم لا تتحرر نهائياً من الأثر الفلسفى والإيديولوجي، ما يجعل انبناه العالم في ذهنه منحکماً إلى حد بعيد تبعاً لقوة ذاك الأثر وفاعليه.

لقد قيل الكثير في الظاهرة. والقول فيها قد تنوع واختلف؛ إذ أنه في عمقه يبقى تعبيراً عن الرؤية الفلسفية لنظام العلاقة بين الظاهرة والفكر واللغة؛ ذلك أن إشكال ترتيب العناصر وأولوياتها في هذا المثلث المعرفي تؤسس لنتائج مختلفة ومتباينة.

هناك من انطلق من الفكر، ورأى أن مهمته ليست البحث في جواهر الأشياء وأسبابها الأولى وغاياتها القصوى، بل هي مهمة تقتصر على ملاحظة الظواهر والتركيز على العلاقات التي تربط بينها، بغية الكشف عن القوانين الوصفية التي تتحكم في الظواهر والواقع وتجعلها منتظمة ومتسقة بانتظام قوانين الفكر واتساقه. (المذهب الوضعي).

في جانب آخر انطلق البعض من الظاهراتية الحسنية ورأى أن المصدر الوحيد للمعرفة هو الإحساس. والإحساسات في نظره ليست رموزاً للأشياء؛ بل إن الشيء هو مجرد رمز ذهني لمركب من العناصر الحسنية أُغفل فيه التغيير الذي يعتريه. (أرنست ماخ، أنظر الجابري في فلسفة العلوم) وحين يعطي إسم لهذا المركب، أي حين يعبر عنه برمز وحيد تنشأ الحاجة لاستعادة جميع الانطباعات الحسنية المرافقة له. لذلك كان من الواجب حصر المعرفة العلمية والبحث العلمي في معالجة ما يقبل الملاحظة والامتناع عن وضع فرضيات تطمح إلى تفسير ما وراء الظواهر، أي ذلك الميدان الذي لا يوجد فيه أي شيء يمكن تصوره وإنباته.

على أساس هذه النزعة الظاهراتية وجد البعض الآخر أن المعارف المشروعة تنقسم إلى نوعين: أول يرتبط بصور الفكر ومنشآت اللغة وثانيٍ يتعلّق بظواهر الواقع ومعطيات التجربة، ولما كان هذا الأخير أي المعرفة العلمية، يرتد في نهاية الأمر إلى ما نقوله عن الأشياء الواقعية، فإنه من الضروري أن ننطلق من اللغة بما هي الحديث عن الأشياء، ونخضعها لتحليل منطقي صارم حتى تعبر عما تقدمه التجربة من غير زيادة أو نقصان (المرجع السابق). وبذلك تغدو قضية العلم الأولى هي قضية التحليل المنطقي للغة حتى يمكن تطهيرها من الآراء والتصورات الميتافيزيقية التي قد تتسلل إلى المعرفة العلمية بواسطة اللغة العادبة التي لا مناص من استعمالها. وهكذا فكل بناء نظري أو فلسفى في الكون والإنسان والمجتمع لا يصمد بالتأكيد عند أنصار هذا الاتجاه<sup>(\*)</sup> أمام معول التحليل المنطقي الصارم.

وهناك من رأى في الظاهرة واقعة اجتماعية لها وجودها الخاص وهي تتصف بالاستقلالية عن تجسداتها الفردية، كما لها سمة الشيء الخارجي، ما يجعلها في موضوعيتها هذه تمارس الإلزام والقهر على الأفراد. لذا وجب التعرف إلى الظاهرة من الخارج أي معرفتها من خلال الملاحظة والمقارنة والاختبار بعيداً عن الأفكار

(\*) يدعى هذا الاتجاه أحياناً بالوصفية الجديدة وأحياناً أخرى بالتجريبية كما اشتهر بعض فروعه باسم الوصفية المنطقية (مدرسة فيينا: شليريك وكارناب)، أما الاسم الغالب عليه والذي يضم مختلف فروعه، فهو التجريبية المنطقية.

والمفاهيم المسبقة؛ ذلك أن من واجب العلم أن لا ينتقل من المعاني إلى الأشياء بل من الأشياء إلى المعاني. (دور كايم، قواعد المنهج السوسيولوجي).

يدلُّ ما تقدم وإن كان مقتضيًّا، أن رؤية الظاهرة قد انحكمت إلى مستويين: سطح «حاسِّي» وعمق خفي. ومرادفات المستوى الأول هي: الملموس، المُلاحظ، المظاهر الخارجي، الخاضع للتجربة. أما مرادفات المستوى الثاني فتتلخص في: القانون، العلاقة، السبب، الإرتباط، المحدد...

إن التمييز الأساسي بين هذين المستويين يكمن إدًا بين الظاهرة والمحدد. والفصل بينهما هو فعل انتقائي يُخفي في الواقع الأمر أفكارًا فلسفية مسبقة. فالتركيز على الظاهرة (الملموس) دون المحدد، هو إغرار في التجربة تحت عنوان الموضوعية والحيادية كمصطلحين «ساحرين» لا يستطيعان بالرغم من «سحرهما» الشائع طمس التصور الإيديولوجي للمجتمع الذي يقف وراء ذاك التركيز (المجتمع عبارة عن جمع من الأفراد).

أما التركيز على المحدد دون الظاهرة، فهو أيضًا إغرار في تصور إيديولوجي لبنية محكومة بقوانين عامة وشاملة وذات فعل إكراهي فضلًا عن أنه انجداب إلى غواية التنظير، حيث لا يلبث هذا الأخير في تقادمه، أن ينقطع عن الواقع، ويتحول إلى ترنيمة لـلا حياة ثم يغدو منظومة خاوية قد استنفعت وأثبتت بكل صلابة الجمود.

إن الظاهرة والمحدد هما ثنائية جدلية، فالملموس هو ملموس لأنه توليفة لمحددات عديدة. إنه بمعنى آخر توحُّد المتنوعات أو عبارة عن الحصيلة المضمرة لتقاطع كل المحددات. وعليه فالظاهرة هي محصلة لكل المحددات. (ماركس. أنظر دانيال برتون، المنهجية في العلوم الاجتماعية، الفكر العربي عدد ٦).

## ٢ - في المنهج

في التمييز بين الظاهرة والمحدد يقع أحد الجذور العميقة لتنوع مناهج البحث الاجتماعي. فالباحث الذي ينظر إلى الظاهرة «كسطح حاسِّي»، يتبنى الوصف أو

التجريب وما يقرنهما من تكميم وإحصاء وجدال ورسوم... والرؤية هذه تفخر عادة بما أشاعت عن نفسها من موضوعية وحيادية، دون أن تتساءل عمّا إذا كان هناك من مشكلات تعكر صفو التجرد والحياد. وما يذكر في هذا الصدد، أن الوصف لا يتحدد من دون وصاف. والوصاف له عين تنتقي وتحتار وعينه في الأغلب الأعم ممتنعة ومشبعة بيرث من التصورات والمفاهيم والأفكار. وفي حالة كهذه لا تكون العين جريئة فيما تصف، كما ليس من الجائز إن لم تكن كذلك، وسمها بنعوت تقويمية، فهي عين مبنية ومشكّلة ودرجة موضوعيتها موقوفة إلى حد كبير على نمط تشكلها بكل مكوناته وأبعاده.

والتجريبي يتجهز بعد أن يعزل الظاهرة، بعده التقنية لينزل إلى الميدان، وفي اعتقاده أنه حالياً الوضاض من كل قيد إشكالي. يلاحظ ويراقب ويختبر. يكثر من الأسئلة بكل أشكالها ويجمع المعطى بكل تلاوينه. وما إن يفرغ من ذلك، لا يلبث أن يبُوّب ويصنف. يفرز ويكمم. يجدول ويرسم. ثمّ يصوغ تقريره من وحي ما أفرزته هذه العمليات التقنية، ليكون بالتالي على هيئة بيان في نتائج البحث وخلاصاته.

هنا يعتقد الباحث التجريبي أن عدم تدخله وعزوفه عن القراءة التحليلية للمعطى، يعبر عن التزام صادق بالعلم حيث يقيسه بعدم الأخذ بالمواقف الذاتية المسبقة، أو بالانبهار بإغراءات التعميم والتجرید... غير أن التجريبي يتفاعل بوعي أو بلا وعي، بأنه منذ البداية قد تدخل بشكل سافر في مجرى البحث. فاختيار الظاهرة أو الموضوع ليس فعلًا محايِدًا أو مجرَدًا؛ بل هو فعل ينبع عن موقف ذاتي مسبق سواء أكان فردِيًا أو جهوِيًا. كذلك فإن نزع الإشكالية عن البحث بحججة قرنه بالموضوعية، يُخفي في حقيقة الأمر بعدًا إيديولوجيًا في النظرة إلى الموضوع، من حيث أن الجانب الكمي في الظاهرة يطفى على جانبها النوعي، ومن حيث أن له الأولوية الفائقة في كشف «المحسوس» ومعرفته علميًّا. إذ أن الفعل التي تجريه تلك النظرة بين الكم والنوعية أو بين السطح والعمق يخوله الادعاء «العلموي» بأنه لم يقع في حيال الأدلة والتنظير. وكأنما التجريب ليس إلا مذهبًا طهريًّا يلوّثه كل فكر يتجرأ على مسأله عمق الظاهرة.

والباحث الذي يتتجاوز المظهر الخارجي للظاهرة، يبحث في عمقها من منظورات مختلفة: كالوسيطي والوظيفي والبنيوي... فالوسيطي ينطلق من أن هناك قانوناً عاماً وشاملاً للتطور. ومن أن البحث في الظواهر ينحصر في الكشف عن هذا القانون في تجلياته التاريخية والاجتماعية. هنا ثمة مشكلة تطرحها هذه الرؤية بقوة وهي درس الظاهرة من وحي فكرة فلسفية مسبقة تحدد مراحل التطور وطبيعته فضلاً عن تحقيق غايتها الكاملة. كذلك فهي تثير مشكلة أخرى مرتبطة بتحقيق الغاية من التطور. وبمعنى آخر، حيث يصل التطور إلى كماله، فإن البحث في الظاهرة يأتي لترسيخ وضعها الافتراضي، أي المحافظة على وضعها الراهن وصونه من الاختلال والتغيير، وبالتالي على سكونيتها الملزمة بالتأكيد لمرحلة الكمال التي بلغها القانون العام للتطور.

والمنظوران الوسيطي والبنيوي يطرحان مشكلات متشابهة تتعلق أساساً بموقفهما من التاريخ. فالوسيطي يسرّ الغور إلى ما وراء «السطح الحاسبي» للظاهرة بغاية اختزال البنية، وهي عنده جملة العلاقات بين مكونات الظاهرة؛ إلى وظيفة أساسية تمثل في تأدية استمرار التوازن والانسجام بين عناصرها. ولشدة ما ركز الوسيطي على مفهوم التوازن، كان مألوفاً لديه أن يتجاهل كل ما من شأنه أن يؤثر سلباً على هذا التوازن؛ أي أن يُعرض عن درس إشكال الصراع والتغيير ليُسقط بالتالي من بحثه تاريخ البنية.

والبنيوي يرى في الظاهرة معطى تجريبياً يقدم صوراً متنوعة على هيئة تأليفات وتركيبات لبنية وحيدة وثبتة؛ هي البنية المادية للذهن البشري بصورة عامة. ولعل هذا ما جعل البنيوي يعتبر أن قوانين الفكر هي نفسها القوانين التي تسري على الواقع الفيزيائي والاجتماعي؛ لكونها تعود إلى بنية نظرية قاهرة ومستقلة عن الأشياء (المنهج النسقي)، أو أنها ترجع إلى البنية اللاواعية، بنية قوانين الطبيعة والمادة، المتحكمة بآليات اشتغال العقل الإنساني لجهة التركيب والربط والتحويل... في علاقته بعالم الظواهر (المنهج الانثربولوجي البنيوي). لذلك، فإن البنية في الحالتين لا تتنسب إلى زمن معلوم أو إلى تاريخ حقيقي، ما يجعل العالم بالتالي واقع بني لا تاريخ لها، أي بني من دون سيرورة تكوينية وبلا مجال لفاعلية بشرية هي السجل الواقعي لكل تاريخ.

## ٢ - في الإشكالية

ترك الرؤية المنهجية أثراً لها على صياغة الإشكالية ونوع هويتها وعمق انتسابها إلى البحث. ثم على شكل عضويتها في كل حلقة من حلقاته ومدى طاقتها على ترابط هذه الحلقات للتأليف بينها في وحدة بحثية متكاملة.

الإشكالية قد تكون فرضياً تجريبياً يتطلب الاختبار بما يقدمه الموضوع الملاحظ من معطيات قابلة للقياس الكمي. فالفرض هنا هو تصور تخميني مؤقت لعلاقة عينية وملموسة حيث يفترض في النهاية تتحققه العلمي. أما إذا تأكّدت صحته في البحث فإنه يتحول إلى إحدى نتائجه؛ ليكون على هذا النحو منضبطاً في حدود المعطى، لا يملك أن يتجاوز هذه الحدود أو أن يتخطاها، وإن حصل ووقع ذلك، ففي كثير من التنبؤ والحدّر والتهيّب. إن الفرض التجريبي يتخفّف في الغالب من عباء النظري ويحجم عن الخوض في ميدانه، ذلك أن مثل هذا الأمر يوّقه على الأرجح في منزلق الحكم والتعميم، وهذا ما لا طاقة له به. فالتعيم فعل تجريد يخشاه الفرض التجريبي ويرى فيه افتئاناً على مصداقية العلم ومجانبة لأحكامه.

كذلك فالإشكالية قد تكون فرضياً نظرياً مزوداً بفكرة أو تصور عن الظاهرة المدروسة. وكما هو معلوم، فالفرض النظري يتلوّحى أن يجد سنته في العلاقات الواقعية، بما هي العمق التكويني للظاهرة أو لموضوع الدراسة. إنه في هذه الصورة خيط تربط يمتدُّ على كل حلقات البحث ومراحله. لذلك فهو يقوم بدور الدليل لجهة التوجيه والربط والتدقيق، ثم يدخل في نهاية المطاف طور التفسير والتحليل ليؤكّد طبيعة انتسابه إلى البحث ونوع حضوره فيه.

إن الفرض النظري يتزعّن نحو التعميم المسطّح؛ أي أنه ينشدُ إلى حضور شكلاني في المسار البحثي. وهذا ما يجد تأكيده في ميله الاختزالي المستتر، من حيث أنه ينحو لتفسير الظاهرة بأحكامه عوض أن يحلل أحکامه ويعيد إنتاجها بالظاهرة. والميل المذكور يعتبر في الواقع عن خفضٍ صريح للجدل بين المفهوم والموضوع باتجاه أحدادي يستمرئ مقوله ثبات القوانين أو سكونيتها، ويرى فيه شاهداً على صحة العلم ومصداقيته.

تشهد هاتان الحالتان أن هناك مشكلات متعاكسة يطرحها كل فرض إشكالي على حدة. فالفرض التجاري يزعم أنه ذو هوية حيادية تنسب إلى البحث من غير انحکام إلى فكرة أو تصور مسبقين. والواقع أن مثل هذا الرعم لا ينفي عن الفرض التجاري مكوناته المسبقة، حتى وإن سلك حضوره في البحث خطأ برأي لا يلتجئ إلى عمق الظاهرة، أي خطأ يتخفّف من التنظير والتجريد لما لهما من أثر في نعت هويته بأسماء شتى.

والفرض النظري يصرّ بهويته ولا يخفى انتسابه إلى عمق الظاهرة، وكأنه يجد في هذا الانتساب مقاييس جدية العلم ورزانته. غير أن ذلك قد لا يمنعه من أن يقطع مع الملاحظ أو أن يستخفّ به؛ فيتحول حينئذ إلى فرض مثقل بتصور جامد يأكل من إسمه، فتضعف فيه أسباب الحياة؛ حيث أن حياة أي تصور أو مفهوم أو فكرة لا تتجدد إلا من خلال الملاحظ ويه.

ليس ثمة شك أن البحث الاجتماعي ينبع مشكلاته باستمرار، لكن قضيته الأساسية تتمثل في قدرته على وعي هذه المشكلات وتجاوزها. أما دينه إلى ذلك فيرتکز على منهجية علمية تجيد الرابط بين الممارسة النظرية والممارسة التجريبية لحظتين في سيرورة واحدة هي سيرورة البحث نفسه.

#### ٤ - في المسار الميداني

إلى جانب المشكلات النظرية المعروضة بتکثيف شديد في مقدمات هذه المقالة، هناك مشكلات من نوع آخر تتصل على نحو وثيق بالمسار الميداني للبحث، حيث تبدأ مع لحظة نزول الباحث إلى الميدان لكنها بالتأكيد لا تنتهي لحظة خروجه منه.

#### أ - الباحث والأهلون

المجتمع المحلي<sup>(\*)</sup> هو على عكس ما يُرى أحياناً بأنه مكشوف بوضوح أمام

(\*) نشير هنا أننا نعني بهذا المصطلح، المجتمع الذي لا تزال تسود فيه العلاقات التقليدية.

عين الباحث، مساحة معقدة بامتياز، أكان ذلك يرتبط بتكوينه الداخلي أم في آليات اشتغال هذا التكويرين سواء ما كان منها في الظاهر أم في الخفاء.

إن المجتمع المحلي يتهدّب ويحذّر من أن يرى نفسه مكتوبًا أو مُستجوباً، ذلك أن باطنه ينطوي على كثير من «الأسرار» الدفينة. والكتابة فيه قد تفضي إلى السّر أو تهتك المكبوت وهذا ما لا قيل له به. فهو لما يزل حديث العهد بوعي ضرورة البحث وأهميته المعرفية.

لذلك، فحين ينزل الباحث إلى الميدان ويتحرك في مساحته، يستشعر نوعاً من المسافة التي تفصله عن الأهلين. والمسافة هذه لا تنشأ عن نقص في سؤال أو عن خطأ في استجواب أسقط أمراً ما، بل هي في الأصل تعبير عن منطقة حرمٍ من غير الجائز أن تتكشف أمام وافي «مؤقت» ليتعرف إلى ما عليها أو إلى ما فيها.

والباحث على خط ثانٍ هو بين الأهلين، قادمٌ عزيزٌ، مكرّمٌ ومرحب به. لكنه أيضاً قادمٌ من نوع خاص، أي أنه ضيف استثنائي لا يتغيّر نصرةً أو عوناً كما في غالب العادة. إنه على العكس من ذلك شديد التطلّب، كثير السؤال. يريد أن يستجيب ويستنطق الآراء ويتبنّى المواقف؛ ما يجعل عين الأهلين ترتاب منه ولو على خفيٍ وتتجده غريباً وغير مألوف بين ظهراني قومها. هو غريب ولا أفة طويلة لهم بنوع ضيافته. كذلك فهو متّحرّج وعلى أدب في القول، ولا عهد لهم مزمناً «بوطأة» تأدبه وثقله الاجتماعي.

هنا يجد الباحث نفسه في وضعية من ثلاث:

- إما أنه لم يدرك نظر الأهلين إليه ومدى تأثير جمع المعطى بها.
- أو أنه على إدراك بها، غير أنه يتغافل عنها أو يهملها أو يطرحها جانبًا. وفي هاتين الحالتين تأتي نتائج بحثه إما مجتزأة أو منقوصة لكونها بُنيت في الأساس على معطى تعوزه الدقة الالزامية لكل عملية تحليل تنشد الصدق والموضوعية.
- أو أنه يأخذ بها، فيبني الملاحظة بالمشاركة كأسلوب من نوع آخر يسهم في تقليص حدود التباعد وتخفيف الحواجز، ويعزّز ثقة المجتمع المحلي (الأهلين)

به، ويجعله قريباً ومتلوباً من الجميع بحيث يجدو بإمكانه أن يتحرك ويتنقل في حقله بقدرٍ كبيرٍ من الحرية يخوله التبصر في المعنى العميق لكل معطى يجمعه، دون أن يصطدم بعائق أو موانع نفسية واجتماعية.

## ب - المجتمع المحلي - الأنماط والآخر

يواجه الباحث في الحقل بناءً فكريًا ومتنوًّا لكثرة ما يحتشد فيه من تصورات وقيم ومفاهيم. وهذا البناء ينتمي ككل بناء فكري، نسخة داخلي يعبر عن رؤية عامة في الكون والإنسان والمجتمع. وللرؤية تاريخ وتراث معرفيين عايشا الناس والأرض طويلاً، فأثرا إلى حد بعيد على أنماط السلوك وقواعد في شتى مناحي الحياة ونمادينها. من منطلق هذه الرؤية ينشئ المجتمع المحلي تصوراته الخاصة عن نفسه وعن الآخر.

ففي نظرته إلى نفسه تتآزر التصورات والقيم، فتغدو صورة «مُثلَّى» يحق لها أن تستقر في الذاكرة الجمعية - التاريخ الأهلي غير المدون. وأن تتعشّر الخيال الشعبي - الملأ المريح من عباء الحياة وقصاوتها.

### مقطع<sup>(\*)</sup> من الصورة

المجتمع المحلي في متن هذه الصورة «يهوی القصة ويستطيع السكن فيها». في لغتها يعبر عمّا يعتزّ به. فبعضُ من شخصياته أبطال ركن القاص (المُستجوب) إلى فخر سيرتهم. وبعضُ آخر من رجالاته أفلح في النائبات وغلب مرارة الدهر. وبعضُ ثالثُ من شجاعته ألقى المعتدى لغيره عبرةً، وصيّر يومه دائمًا في أرق...

هي الجماعة وقد افتتحت بذاتها أمداً: بين ظهرانيها تعنق الكرم ومذاقه صار لها هوية. والشجاعة تلقبت باسمها واستعارته طبعاً لها. والرجلة أينعت بأمسا على عهدها. والمروءة تسامت مجدًا بحملها، وازدانت بنبلها ألفًا. والفروسيّة مثلّ تخصّب منها قوة وتصلّب بها عفواً في القدرة...

(\*) هذا المقطع هو أحد النماذج العصبية التي توصلنا إليها بعد ثلاثة أبحاث ميدانية هي: الاقتصاد الجريدي (غير منشور). العشيرة دولة المجتمع المحلي (نشر في كتاب). الحرافشة إمارة المساومة (نشر في كتاب).

إنها أيضًا ذاتٌ قد تلبستها المفارقة: تُشهر القوة وتُخفى ما فيها من ضعف. تتدافع إلى النصرة وتمقت خلافها. تصنِع القسمة وتهوى نكرانها. يهشّمها التناحر وتتناكر له. تُعلِي من التعاون شأنًا وفي لحظة ترور إلى نقضه. تسلك البساطة درسًا، وفي برهة تهجر الطيب إلى التحاقد. تألف العنف سينًّا وتترك الصلح في دَخالَةٍ عليه. تعهد الدين قسماً وفي يومها المعاش لا قوام له ...

أما الآخر عندها فمنه في أساس نظرتها، اثنان:

أولٌ لا يشبهها في العنف والقوة وليس ندًا لها. هو إداً دون تميّز في الموقع وفي الدور. لا مكانةً محسوبةً له بين الآخرين. مسكين لا يجول ولا يصول. مشمول بعهديها وبأمانها. ضعيف لا حيلة له. تستعلي عليه في كبراء وتشوف. إنه أرضٌ نفوذٌ لها. وحق اختبارٍ لأحكامها وقيمها...

وثانٌ ندٌ لها. يشبهها في الشدة والبأس. متميّزٌ في موقعه وفي دوره. ساحته محمية ومُصانة. محسوبةً مكانته بدقة. معنٌّ بنفسه ومرهوب الجانب. أرضه في حمىٍ وأمان. خصوصاته تدرسُ بعناية والصلاح معه معهود. مهابته محفوظة ومكرمة. مقصودٌ أي وقت بشرف. لغته ممتلئة بالقيم وحديثه واقع الذاكرة المشترك. إنه ذات الجماعة معكوسهٔ فيه»...

### ج - المعرفي والإيديولوجي

إن المشهد أعلاه لا يقع في جانب المستجوب المعلنة ولا في حديثه المباشر. إنه مستور وخفي، ويشغل حيًّراً واسعاً من مساحة العمق في المعطى. والكشف عن هذا العمق لن يكون أمراً متيسراً إذا ما اكتفى الباحث بالأجوبة الرسمية للمستجوب. حيث أن مثل هذا النوع من الأجوبة (وهو الغالب في معظم الأبحاث)، يشكل قناعاً سميكًا يفصل بين مستوى الظاهرة المدرسة. والقناع هنا لن يترقّق حتى مع الافتراض بأن جواباً أو أكثر يتبع للباحث أن يلتقط بعض الإشارات الدالة على عمق المعطى، إذ أن ذلك لن يمكنه بالتأكيد من سبر غوره أو من كشفه بدقة.

على أية حال، تتزاحم في هذا المشهد القيم والأفكار والتصورات، وتشكل

نسيجاً معقداً تتقاطع فيه أشكال من الواقعية والأوهام والزيف والموضوعية. فتاريخ «البطل» في الجماعة على سبيل المثال، أسقط عليه خيالها صوراً شتى من المبالغات، فزيّفت واقعيته بقدر كبير. ونظرة الجماعة إلى ذاتها خالطتها أحکام ومعايير مفعولة، فتوهمت أنها المبدأ في قياس الذوات الأخرى. والعنف احتمى بمنظومة من القيم أعلت من شأنه في حياة الجماعة، فأخفت بالتالي واقعه الموضوعي ...

هكذا يظهر أن المعرفي يتواجد مع الإيديولوجي والإيديولوجي يتداخل مع المعرفي، في عملية واحدة هي وحدة ابناء الفكر أو الوعي الاجتماعي. هنا يجد الباحث نفسه أمام خيارات ثلاثة:

- إما أن يتلزم الحياد التجريبي بحججة موضوعية البحث، فيطمس المشكلة بطبعه الإيديولوجي في المعرفي.

- أو أن ينحاز إلى التنظير لإدعائه بقدرة نظريته على كشف قوانين الواقع، فيُخفّي المشكلة بإخفاء المعرفي في الإيديولوجي.

- وإنما أن يواجه المشكلة بأدوات تأصيل المفاهيم، أي برد كل مفهوم إلى «أصله» الاجتماعي. وهذا يجري في نطاق عملية تؤدي إلى خفض الإيديولوجي في المعرفي وإلى ضبط المعرفي في الإيديولوجي، وتلتزم بمنهجية ترى أن وحدة الفكر الاجتماعي هي من وحدة تاريخ الجماعة.

إن البحث الاجتماعي في أحد معانيه هو حركة دائمة في الذهاب والإياب بين المفهوم والواقع. فالمفهوم يعرف والواقع يُختبر. ومن ثم فالواقع يعرف والمفهوم يختبر ...

وهكذا فإن المفهوم الحي، أو ما يُراد له أن يكون حيّاً ينتمي موضوعياً إلى البحث الذي يرى إشكاليته كنظرية تنزع دائماً إلى التشكّل من جديد.

Lézard & Co sarl - 1998

